

657-A13cA

عبد السيد هـ يسي

مسك الدفاتر و خري
APR 23 1958
للمبتدئين

DEC 2 1958

657

AUG 4 1961

A13cA

DEC 1 1960

DEC 1 1960

DEC 1 1960

DEC 1 1960

DEC 1 1960

DEC 1 1960

DEC 1 1960

DEC 1 1961

مسك الدفاتر وضريبة الأرباح للمبتدئين

للأستاذ

يحيى عبد السيد

B. Com. (London)

الأستاذ بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية

المحتويات

دفتري الأستاذ
ضريبة الأرباح

دفتري اليومية
اليوميات المساعدة

نظرية القيد المزدوج
الجرد والميزانية

الطبعة الأولى ١٩٤٦

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

68758

XXXX

Oct. 9, 1949

مكتبة التاجر والمحاسب للمؤلف

هذه أول مجموعة من الكتب التي ترمى إلى نشر الثقافة التجارية بين التجار ورجال الأعمال . امتازت بإسلوبها السهل ، وفائدتها العملية القصوى . وقد لاقت رواجاً وانتشاراً في القطر المصري ، وكافة الأقطار العربية سواء بمعاهد الدراسة أو في دوائر الأعمال .

٢٠	١ (مسك الدفاتر وضريبة الأرباح للمبتدئين
٣٠	٢ (المحاسبة العملية الحديثة
٣٠	٣ (المحاسبة في الشركات
٣٠	٤ (المحاسبة الصناعية وحسابات المقاولين
٣٠	٥ (المحاسبة فرنسي - عربي
٣٠	٦ (ضريبة الإيراد وحساباتها
٣٠	٧ (امتحانات إمساك الدفاتر وحلولها جزء أول
٢٠	٨ (» » » » » ثان
٢٥	٩ (المراسلات التجارية (عربي - انجليزي - فرنسي)
١٥	١٠ (المصطلحات التجارية (انجليزي - عربي)
	١١ (القاموس التجاري (فرنسي - عربي) بالاشتراك مع الأستاذ يوسف يعقوب .
١٥	١٢ (كراسة الحسابات السنوية
٥	١٣ (تاريخ الإدارة المالية المصرية

نحت الطبع

المحاسبة الزراعية - طرق التجارة - المحاسبة الراقية

تطلب هذه الكتب من جميع المكاتب الشهيرة بالقطر المصري والخارج ومكتبة العراق ببغداد ومن المؤلف بسرأي القبة . تليفون ٦٢٢٧٢

مقدمة

أصبح للمحاسبة شأن كبير في وقتنا الحاضر ، لا يستغنى عنها التاجر ورجل الأعمال خصوصا بعد صدور قوانين الضرائب الجديدة .

ولقد كانت الحاجة ماسة إلى وضع كتاب عملي مختصر ، يهتدى به التاجر في تنظيم حساباته دون أن يتعرض لبحث المسائل النظرية التي تهمل الطالب أكثر مما تهمل التاجر ولذلك رأيت أن أضع هذا الكتاب الذي يعالج فن إمساك الدفاتر بأسلوب سهل في متناول فهم الجميع ، مراعيًا الاختصار في الشرح والإكثار من التطبيقات العملية التي من شأنها أن تزيد الشرح وضوحا .

ولقد غنيت في هذا الكتاب بشرح نظرية القيد المزدوج في الصفحات الأولى من الكتاب ، لأنني أعتقد أنه متى فهم القارئ هذه النظرية فهما صحيحا سهل عليه تتبع تطبيقاتها على مختلف العمليات التي يجريها التاجر .

وبالرغم من صغر حجم هذا الكتاب ، فسوف يجده القارئ غزير المادة حيث وضعت ورتبت بطريقة واضحة وجلية يسهل معها استيعابها دون أدنى عناء .

وأرجو أن أكون قد وفقت في تحقيق الغرض الذي أرمى إليه ، والله

ولي التوفيق

المؤلف

فهرست

۱۲ — ۱	نظریة القید المزدوج
۲۳ — ۱۳	التقید فی الیومیة والترحیل للأستاذ
۲۵ — ۲۴	إثبات رأس المال
۲۷ — ۲۵	العملیات المتعلقة ببيع وشراء البضاعة
۳۱ — ۲۷	الخصم التجاری وخصم تعجیل الدفع
۳۴ — ۳۱	معاملة الشيكات فی الدفاتر
۴۴ — ۳۴	حالات أوراق القبض
۴۷ — ۴۵	حالات أوراق الدفع
۴۹ — ۴۷	معاملة الديون المعدومة والمسحوبات والمصروفات والإيرادية والرأسمالية
۶۳ — ۴۹	عملیات تاجر أثناء شهر فی الیومیة والأستاذ
۶۹ — ۶۴	میزان المراجعة وتصحيح الأخطاء
۸۲ — ۷۰	الحسابات الختامية والميزانية العمومية
۸۴ — ۸۳ ✓	قيود إقفال الدفاتر
۸۵	المعلومات الجردية وتعديل الحسابات
۹۲ ۸۶	تعديل الحسابات الوهمية
۹۸ — ۹۳	تعديل الحسابات الحقيقية (الاستهلاك)
	تسوية الحسابات الشخصية (احتياطي الديون المشكوك فيها واحتياطي
۱۰۵ — ۹۸	الخصم على الذمم)
۱۵۰	احتياطي الخصم على أوراق القبض
	جرد البضاعة والصندوق والبنك وشهرة المحل والاختراع المسجل
۱۱۳ — ۱۰۶	والمباركة المسجلة
۱۲۴ — ۱۱۴ ✓	مثال شامل محلول
۱۲۶ — ۱۲۵ ✓	قيود فتح الدفاتر
۱۴۸ — ۱۲۷	دفاتر الیومیة ودفاتر الأستاذ المتعددة
۱۵۲ — ۱۴۸ ✓	طريقة دفتر الیومیة والأستاذ
ملحق ۱ — ۱۹	تلخيص ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

الباب الأول

معلومات أولية

مقدمة : لو تأملنا قليلا في معاملات تاجر ، لوجدنا أنه يبدأ أعماله في التجارة

بمبلغ ما ، يسمى في العرف التجارى رأس مال ، فيؤجر محلا لمزاولة العمل فيه ، وقد يستخدم عمالا وكتبة لمساعدته ، ثم يشتري بضائع مختلفة قد يدفع ثمنها نقدا ، وقد يدفع الثمن بعد فترة معينة من الزمن ، ويقوم بدفع مصاريف مختلفة أثناء عمله ، مثل إيجار المحل ومهايا الكتبة وأجور العمال ومصاريف نقل البضاعة والانتقال ومصاريف النور واشتراك التليفون والعمولة والسمسرة والتأمين على المحل .

وهو يرمى من وراء كل ذلك الحصول على ربح ، ولا يحصل على هذا الربح إلا إذا تمكن من بيع البضاعة بثمن أعلا من ثمن الشراء ، ويكون هذا الفرق مكسبا إجماليا يجب أن يخصم منه مصروفاته الأخرى حتى يحصل على صافي الربح الذى جناه في نهاية المدة ، ولتكن نصف سنة أو سنة مثلا .

وهذا التاجر لابد أثناء عمله من أن يحصل على بعض الموجودات ، كالأثاث والأدوات ، وقد يحصل على سيارة لمساعدته في توصيل البضاعة للزبائن ، وهذه الأشياء يحصل عليها للاحتفاظ بها لكي تساعد في عمله ، والفرق بينها وبين البضاعة التى يتاجر بها ، أن هذه البضاعة يشتريها لكي يعيد بيعها ، ولكن هذه الموجودات يشتريها لكي يكتنيتها .

ولكى يكون التاجر منتظما في عمله لابد أن يثبت عملياته المالية التى أشرنا إليها في دفاتر وسجلات بشكل منتظم ، بحيث يمكن له بسرعة وبسهولة أن يعرف من هذه السجلات والدفاتر أى معلومات يحتاج إليها .

والآن نسأل أنفسنا ما هى هذه المعلومات ؟ . اعتقد أنها لاتتعدى الأمور الآتية :

(١) معرفة المبالغ التى له طرف مدينه فقد يشتري منه أشخاص بضائع على الحساب ، أى إنهم لايدفعون ثمن مشترياتهم فورا إنما بعد حين ، ومجموع ماله طرف عملائه (زبائنه) نتيجة لذلك يطلق عليه في العرف التجارى ذمم أو ذممات . وكذلك جملة ماعليه للموردين وهم تجار الجملة الذين يشتري منهم البضاعة على الحساب ويدفع لهم الثمن آجلا

أى بعد حين . ومجموع ماعليه للموردين نتيجة لذلك يطلق عليه فى العرف التجارى مطلوبات .

(٢) جملة مصروفاته وخسائره من كل نوع ، فهو يود أن يعرف فى أى وقت ، وخصوصا فى آخر المدة التجارية جملة ما صرفه من ثمن المشتريات وإيجار ومهايا ونقل البضاعة ومصاريف سفر وانتقال ونور ومياه وكافة المصروفات المختلفة . وكذلك يود أن يعرف إيراداته المختلفة ، مثل جملة ثمن البضاعة المباعة أثناء المدة والإيرادات الأخرى التى قد يحصل عليها من أبواب أخرى خلاف البضاعة كإيراد التليفون ، أو كالفائدة التى يحصل عليها من إيداع الفائض من تقوده فى البنك ، أو كالأرباح أو الفوائد التى يحصل عليها فيما لو اشترى بجزء من رأس ماله أوراقا مالية .

(٣) نتيجة أعماله التجارية فى نهاية المدة . فهو يود أن يعرف هل كسب أم خسر . وما هو صافى المكسب أو صافى الخسارة .

(٤) معرفة المركز المالى لصاحب المحل فى نهاية المدة . ولمعرفة المركز المالى يجب أن نعرف حالة رأس ماله فى نهاية المدة . فإذا أسفرت أعماله عن صافى ربح ٢٥٠ ج وكان رأس ماله فى أول المدة ١٥٠٠ ج فنستنتج أن رأس ماله أصبح ١٧٥٠ ج على فرض أنه لم يسحب أى مبلغ من ربحه لاستعماله فى شئونه الخاصة . وبفرض أنه سحب مبلغ ١٠٠ ج فيكون صافى الزيادة على رأس ماله ١٥٠ ج ويكون رأس ماله فى نهاية المدة ١٦٥٠ ج . ويجب أن تبين لنا الدفاتر بوضوح العناصر التى يتكون منها رأس المال هذا فى آخر المدة . وفى الغالب يكون مكونا من تقديمية وبضاعة وذممات للتاجر طرف آخرين وأثاث باق وأدوات مشتراة وتأمينات دفعها طرف آخرين كتأمين النور والمياه . والديون التى قد تكون على التاجر فى ذلك التاريخ لابد من طرحها من مجموع هذه القيم لى نصل إلى صافى رأس ماله .

وللوصول إلى الأغراض السابقة لابد أن يستعمل التاجر طريقة علمية دقيقة فى تنفيذ عملياته . فالعلم الذى يمدنا بالقواعد والنظريات والأنظمة التى نطبقها فى إثبات العمليات هو علم المحاسبة . أما طريقة تنفيذ هذه القواعد وتطبيقها ورسم الدفاتر المختلفة للتقيد فيها للوصول إلى الأغراض السابقة فهو من شأن فن إمساك الدفاتر . فالمحاسب يضع الأنظمة والخطوة والقواعد . أما ماسك الدفاتر فعليه التنفيذ والتقيد على أساس الخطوة العلمية التى يضعها له المحاسب . فالمحاسبة علم له أصول وقواعد ، وإمساك الدفاتر فن يطبق قواعد المحاسبة للوصول إلى الأغراض سالفة الذكر .

تعريف : بعد هذه المقدمة يمكننا أن نعرف إمساك الدفاتر ، بأنه الفن الذى يبحث

في كيفية تقييد العمليات المالية المختلفة بطريقة علمية منظمة ، تمكننا من الوصول إلى عدة أغراض لابد للتاجر أو الزارع أو الصانع من الوصول إليها في الوقت المناسب ، حتى تسير أعماله على الوجه المرغوب فيه من النظام والدقة للوصول إلى أغراض أشرنا إليها سالفاً يمكن تلخيصها فيما يلي :

- (١) معرفة ما للتاجر من ديون على عملائه ، ومن ديون عليه لآخرين (موردين) .
- (٢) معرفة نتيجة أعماله من ربح أو خسارة .
- (٣) معرفة مركزه المالى أى جملة ماله من موجودات مختلفة سواء كانت نقدية أو بضاعة أو أثاثاً أو ذممات الخ ، وجملة ماعليه من الديون .

العمليات التجارية وكيفية إتمامها :

ذكرنا فيما سبق أن التاجر يقوم بعمليات مختلفة أثناء النهار . فهو يبيع بضاعة ، وقد يكون هذا البيع بالنقد أو لأجل أى على الحساب . ويشتري بضاعة سواء بالنقد أو على الحساب . ويدفع ماعليه من وقت لآخر للموردين تجار الجملة ، كما يستلم ماله طرف عملائه تسديدا لما في ذمتهم . وهو يقوم أيضا بدفع المصروفات اللازمة لإدارة محله من إيجار ومهايا وأجور ونقل وأشغال وتأمين ومصاريف دعاية الخ ، كما يقوم أيضا بشراء موجودات للاحتفاظ بها لمساعدته في تأدية عمله .

ومما سبق نرى أن المعاملات التى يجريها هذا التاجر متشعبة ومتعددة النواحي . فإذا أردنا أن نقيدها بشئ من النظام وجب علينا تبويبها وتقسيمها بحيث يمكننا أن نحصر كل نوع منها بسهولة ، ولا يتيسر لنا ذلك إلا إذا جمعنا كل العمليات الخاصة بكل ناحية معينة من معاملاته تحت باب واحد يطلق عليه في العرف التجارى اسم حساب . أى أن كل العمليات الخاصة بالنقدية يجب استخلاصها من جميع العمليات لمعرفة مدى أثرها على النقدية الموجودة في المحل . فبيع البضاعة بالنقد وتحصيل الذممات يؤدي إلى زيادة النقدية . وشراء البضاعة بالنقد أو دفع المطلوبات أو دفع مصروف يؤدي إلى نقص النقدية .

وبالنسبة لمعاملاته في البضاعة يجب علينا أن نتتق جميع العمليات التى تؤثر على البضاعة . ف شراء البضاعة بالنقد أو على الحساب يزيد في الكمية الموجودة منها وقيمتها ، وبيع البضاعة يقلل من كميتها وقيمتها . ويجب أيضا معرفة أثر معاملتنا مع الأشخاص سواء كانوا مدينين أو دائنين .

مآل على توزيع العمليات على حسابات مختلفة :

- يحسن بنا في هذه المرحلة أن نذكر للقارئ مثلاً عملياً لتوضيح ما سبق .
- (١) بفرض أن أحد التجار بدأ أعماله في أول يناير برأس مال ٥٠٠ ج أودعها في صندوق المحل .
 - (٢) وفي ٢ منه استأجر محلاً ودفع ١٠ ج إيجار شهر يناير .
 - (٣) في تاريخه اشترى بضاعة بمبلغ ٢٠٠ ج نقداً .
 - (٤) دفع في ٣ منه مصاريف سفر وانتقال في أعمال تتعلق بالمحل قدرها ٣ ج .
 - (٥) في ٤ منه اشترى بضاعة من شركة المصنوعات بمبلغ ١٠٠ ج تدفع في خلال شهر .
 - (٦) في ٦ منه دفع إلى الشركة المذكورة ٣٠ ج مبالغها .
 - (٧) في تاريخه باع بضاعة نقداً بمبلغ ٢٠ ج .
 - (٨) في تاريخه باع بضاعة إلى حسن بمبلغ ٣٠ ج واتفق معه على أن يدفع الثمن في خلال أسبوع .
 - (٩) في ٨ منه دفع له حسن نصف ما عليه .
 - (١٠) في ٩ منه اشترى أثاثاً نقداً بمبلغ ٢٠ ج .
 - (١١) في ١٥ منه اشترى بضاعة من شركة المصنوعات بمبلغ ٥٠ ج .
 - (١٢) دفع إلى الشركة المذكورة ٢٥ ج في ٢٠ منه ، ٨٠ ج في ٢٢ منه .
 - (١٣) رد إلى الشركة في ٢٣ منه ما قيمته ١٠ ج لعدم مطابقته للعينة .
- إنك لو تأملت أيها القارئ في هذه العمليات ، لوجدت أن أول عملية نتج عنها إيداع رأس المال في الخزنة ، وثاني عملية نتج عنها نقص في النقود بسبب دفع الإيجار . وثالث عملية نقص في النقود بسبب شراء بضاعة ، ورابع عملية نقص في النقود بسبب مصاريف الانتقال ، وخامس عملية تؤدي إلى زيادة في البضاعة ودائنيه لشركة المصنوعات ويلاحظ أن هذه العملية لا أثر لها على النقدية الموجودة بالمحل . أما سادس عملية فإنها تقلل من النقدية الموجودة بالمحل كما تقلل من الدين للشركة على المحل . أما سابع عملية فتزيد من النقدية وتقلل من البضاعة وثامن عملية تقلل من البضاعة وتجعل حسن مديناً لنا بثمان ما اشتراه . أما تاسع عملية فتزيد من النقدية الموجودة بالخزنة وتقلل من الدين الذي للمحل طرف حسن . وعاشر عملية تقلل من النقدية ويحصل التاجر مقابل ذلك على أثاث . وحادي عشر عملية تزيد من البضاعة كما تزيد من الدين للشركة طرف هذا التاجر . وثاني عشر عملية تقلل من النقدية الموجودة بالخزنة كما تقلل من الدين الذي

للشركة . وآخر عملية تزيد من البضاعة بقدر ما ارتجع منها للمحل كما تقلل من الدين الذى للشركة .

ويلاحظ أن كل عملية من الثلاث عشرة عملية السابقة لها تأثير مزدوج ف شراء البضاعة بالنقد يقلل من النقود ويزيد من كمية البضاعة . وبيع البضاعة بالنقد يزيد من النقود ويقلل من كمية البضاعة .

فإذا أردنا أن نقيّد العمليات السابقة بشيء من النظام لوجب علينا أن نقيدها بطريقة توضح لنا أثر كل عملية على موجودات التاجر ومصاريفه وإيراداته وعلى علاقاته مع الدائنين والمدينين .

علاوة على ذلك يجب أن نعرف مدى أثر كل هذه العمليات مجتمعة على هذه الموجودات والمصاريف والإيرادات والعلاقات بينه وبين الأشخاص . ولأجل ذلك يجب أن نخصص لكل بند منها (ناحية منها) صفحة تثبت فيها أثر كل عملية .

فمن المثال السابق لو عملنا بياناً للخرينة فى صفحة خاصة بها لوجب أن يكون الغرض من هذا البيان هو معرفة حركة النقدية والتطورات التى تمت فيها والنقدية الموجودة بالخرينة فى نهاية المدة ، ويمكن أن نصور هذا البيان بالشكل الآتى :

نقدية واردة :	ج	ج
رأس المال فى أول يناير		٥٠٠
ثمن بضاعة مبيعة فى ٦ يناير		٢٠
دفعة من حسن فى ٦ منه		١٥
جملة النقدية الواردة		٥٣٥
نقدية صادرة :		
إيجار المحل فى ٢ يناير	١٠	
ثمن بضاعة مشتراة فى ٢ يناير	٢٠٠	
مصاريف سفر فى ٣ منه	٣	
نقدية مسددة إلى شركة المصنوعات فى ٦ منه	٣٠	
ثمن أثاث مشترى فى ٩ منه	٢٠	
دفعة لشركة المصنوعات فى ٢٠ منه	٢٥	
» » » » ٢٢ »	٨٠	
جملة النقدية الصادرة		٣٦٨
النقدية الباقية فى الخرينة فى ٢٢ منه		١٦٧

لاحظ أنه لم يثبت في البيان السابق إلا أثر كل عملية لها ارتباط بالنقدية الموجودة بالحزينة ، وهذا البيان يطلق عليه في العرف التجاري حساب . فنسميه حساب الصندوق وقد أثبتنا النقدية الواردة في الجانب الأيمن والنقدية الصادرة في الجانب الأيسر ، وأمكنا بذلك معرفة النقدية الموجودة يوم ٢٢ يناير بطرح مجموع النقدية الصادرة من مجموع النقدية الواردة .

وقياسا على ذلك يمكننا أن نستخرج البيان أو الحساب الخاص بالبضاعة بحصر مجموع قيمة البضاعة الواردة ومجموع قيمة البضاعة الصادرة في المثال السابق بالشكل الآتي :

بضاعة واردة	ج	ج
بضاعة مشتراة في ٢ يناير بالنقد		٢٠٠
» » » ٤ منه من شركة المصنوعات		١٠٠
» » » من شركة المصنوعات في ١١ منه		٥٠
مجموع البضاعة الواردة		٣٥٠
بضاعة صادرة		
بضاعة مبيعة في ٦ يناير بالنقد	٢٠	
بضاعة مبيعة في ٦ منه لحسن	٣٠	
بضاعة مرتجعة لشركة المصنوعات في ٢٣ منه	١٠	
مجموع البضاعة الصادرة		٦٠
		٢٩٠

ولمعرفة نتيجة معاملتنا مع الأشخاص سواء أكانوا مدينين لنا كالعلاء ، أو دائنين لنا كالموردين ، يجب عمل بيان أو حساب لكل واحد منهم على حدة . ويكون هذا البيان من الوضوح بحيث يثبت في جانب منه جملة المبالغ التي يجعل بها الشخص مدينا وفي جانب آخر جملة المبالغ التي يجعل بها هذا الشخص دائنا ، وبمقارنة الجانبين يعرف مالنا طرف هذا الشخص أو ما يستحق له طرفنا .

وبالرجوع إلى المثال السابق يمكن أن نصور حساب شركة المصنوعات عند هذا التاجر بالشكل الآتي : —

بضاعة مشتراة من الشركة في ٤ منه	١٠٠
» » » » » ١٥ »	٥٠
جملة البضاعة المشتركة	١٥٠
دفعات ومرتجعات	
دفعه في ٦ منه	٣٠
» » » ٢٠ »	٢٥
» » » ٢٢ »	٨٠
بضاعة مرتجعة في ٢٣ منه	١٠
جملة الدفعات والمرتجعات	١٤٥
صافي المبلغ المستحق للشركة طرفنا	٥

ولإتمام تسجيل العمليات السابقة ، ينقصنا البيان أو الحساب الذي يظهر لنا المصروفات المختلفة التي يتكرر صرفها في سبيل إدارة محله ، ويمكن أن يطلق عليها اسم حساب المصروفات العمومية فيثبت في هذا الحساب مقدار ما صرفه على الإيجار وما صرفه على المهيا ، ومصاريف السفر ، وقد نرغب في فتح حساب منفصل لكل من هذه البنود فنفتح حساباً للإيجار وآخر للمهيا وحساباً آخر لمصاريف السفر والانتقال .

كذلك نفتح حساباً للأثاث . يثبت فيه المشتري منه . وواضح أنه لا يجب الخلط بين الأثاث وبين البضاعة . فكما وضعنا سابقاً ، يقصد من الأثاث ما يشتريه التاجر ليحتفظ به ويستعمله ، بعكس البضاعة فإنه يشتريها لكي يبيعها .
أخيراً لا ننسى أن نفتح حساباً لرأس المال ، نثبت فيه مقدار رأس المال الذي بدأ به هذا التاجر .

الحساب وأنواع الحسابات :

يتضح مما سبق أنه لتنظيم عمليات التاجر يقتضى تبويبها وتوزيعها على عدة حسابات بالطريقة سالفة الذكر . بحيث يحتوى كل حساب على العمليات المتعلقة بناحية خاصة فقط وقد جرت العادة أن تقسم الحسابات إلى : -

(١) حسابات شخصية : وهى الحسابات التى يفتحها المحل للأشخاص الذين يتعامل معهم مثل حسابات العملاء فيفتح لكل عميل حسابا ، وحسابات الموردين فيفتح لكل مورد حسابا وقد يكون شخصاً حقيقياً مثل محمد وعلى وسليمان ، ومعنويأى يمثل هيئة قانونية ، مثل الشركات والمصالح مثل حساب شركة الملح والصودا وحساب وزارة الأوقاف وحساب بنك مصر وحساب المجلس البلدى . أما حساب رأس المال فهو حساب شخصى يمثل صاحب المحل . فصاحب المحل بإيداعه مبالغ رأس ماله أول المدة فى خزانة المحل يعتبر كشخص أجنبى عن المحل ، وكأنه أقرض هذا المبالغ لمحلله . فالحسابات الشخصية تمثل علاقات دائنيه ومديونية بين صاحب المحل وبين الأشخاص سواء أكانوا طبيعيين أو معنويين .

(٢) حسابات حقيقية : وهى الحسابات التى يفتحها التاجر لموجوداته أى الأشياء التى يمتلكها ، مثل الأثاث والنقود والبضاعة والسيارات والعقار إذا كان المحل الذى يتجر فيه ملكاً له . والغرض من فتح حساب لكل موجود عنده هو لمعرفة التغيرات التى تطرأ عليه . فبفتح حساباً للأثاث فإنه يثبت فيه قيمة الأثاث الذى يشتريه ، وإذا ماباع جزءاً منه فإن هذا البيع يثبت فى حساب الأثاث لمعرفة قيمة الباقي . وكذلك يفتح حساباً للصندوق يثبت فيه النقدية الواردة والنقدية الصادرة ، لمعرفة رصيد الخزانة (أى الباقي فيها) فى أى وقت .

وبعض الموجودات لها وجود مادى ، مثل النقدية والأثاث والآلات والبضاعة . والبعض الآخر ليس لها وجود مادى ، مثل شهرة المحل التى يعبر عنها فى اللغة الدارجة « خلو رجل » فمثل هذا الوجود عبارة عن ميزة المحل عن أقرانه . وهذه الميزة يمكن أن تباع وتشتري شأنها شأن أى موجود مادى آخر . فالمشتري لمحل ما يشتريه بما فيه الشهرة . ويجب أن يدفع مبلغاً معيناً مقابل هذه الشهرة .

(٣) حسابات وهمية : (أو اسمية) . يفتحها المحل لتبين له مصروفاته وخسائره ، أو إيراداته وأرباحه . فالمصروف هو مبالغ يدفعه التاجر لأجل إدارة محله لتيسير أعماله ، مثل مهايا الموظفين ومصاريف الإيجار والنور والمياه والتليفون والإعلان . والتأمين على المحل ومصاريف نقل البضاعة والتوصيلحات والمصروفات النثرية (المصروفات الصغيرة المختلفة) . والخسائر هى المبالغ التى يخسرها التاجر ، كالديون التى تعدم له طرف الغير والخصم الذى يسمح به لعملائه . أما الإيرادات فهى المبالغ التى يتسلمها مثل الفوائد التى تستحق له على حسابه الجارى فى البنك ، أو الأرباح والفوائد التى يتسلمها إذا

ما استثمار جزءا من رأسماله يدر عليه مبلغا ثابتا أو متغيرا . وكالمبلغ الذى يقبضه إذا ما أجز جزءا من عقاره . أما الربح فهو كالخصم الذى قد يسمح له به الموردون أو كالأرباح التى تعود عليه نتيجة لبيع البضاعة بثمن أعلا من سعر التكلفة .

دائنية الحساب ومديونية :

علمنا أنه لتنظيم أعماله ، يقسم التاجر عملياته ويؤبىها . وقد عرفنا أنواعها المختلفة . فإذا نظرنا إلى حساب الصندوق الموجود فى صفحة ٥ لوجدنا أن جزءا من العمليات قيد فى الجانب الأيمن وهى العمليات التى من شأنها زيادة النقدية الموجودة به . والجزء الآخر من العمليات الذى قيد فى الجانب الأيسر عبارة عن العمليات التى أدت إلى خروج نقدية من الصندوق . وبلغة مسك الدفاتر نقول إن الصندوق يجعل مدينا بما يرد إليه . ودائنا بما يخرج منه . وكذلك الحال بالنسبة للبضاعة فإنها تجعل مدينة بما يرد إليها ودائنة بما يخرج منها . أو بعبارة أخرى تجعل مدينة بالزيادة ودائنة بالنقص . وإذا نظرنا إلى حساب شخصى كحساب شركة المصنوعات الوارد فى صفحة ٧ لوجدنا أنه له جانبان أيضا . فقد قيدنا فى الجانب الأيمن جميع المبالغ التى وردت الشركة بها بضائع للتاجر ، أى جميع المبالغ التى هى دائنة بها ، وقيدت فى الجانب الآخر التسديدات التى قام هذا التاجر بأدائها وكذلك البضاعة التى ردها ، والفرق بين مجموع الجانبين يمثل المبلغ الذى للشركة طرف التاجر . وبلغة مسك الدفاتر نقول إن الشركة جعلت دائنة بما وردت من بضائع ومدينة بما سدد إليها وبما رد إليها . وقد يلتبس الأمر على القارئ إذ يسائل نفسه كيف أجعل حساب الشركة مدينا مع أنها وردت بضائع للتاجر . الواقع أننا نجعلها مدينة بما يسدد إليها لى تقلل من أثر الدين الذى لها بسبب توريدها البضاعة لهذا التاجر . وستكون النتيجة النهائية أنها لازالت دائنة .

نظرية القيمة المزدوج :

إنك أيها التاجر لو أردت أن تمسك حسابات مضبوطة لوجدت أن كل عملية مالية تحدث فى المحل تؤثر على حسابين . فإذا اشتريت بضاعة بالنقد ، فأثر هذه العملية هو زيادة البضاعة ونقص النقدية فنجعل حساب البضاعة مدينا لأنها زادت ، ونجعل حساب الصندوق دائناً لأنه نقص . فنقول إن الصندوق دائن للبضاعة كما لو أنه سلفها هذا المبلغ وبالعكس إذا باعت بضاعة بالنقد ، فإنك تجعل حساب الصندوق مدينا لأنه زاد وحساب البضاعة دائناً لأنه نقص ، كما لو أن البضاعة أقرضت هذا المبلغ للصندوق .

وإذا اشتريت بضاعة على الحساب من محمد مثلاً ، فانك تجعل حساب البضاعة مديناً وحساب محمد دائناً . لأن محمداً لم يستلم الثمن بعد . فيجب أن تثبت أنه دائن لك إلى أن يسدد المبلغ له . والحساب المدين هو البضاعة لأنها زادت بمقدار قيمة البضاعة المشتراة . وكثير من التجار غير الملمين بقواعد مسك الدفاتر يهملون هذه القاعدة إذ في مثل هذه الحالة يثبتون الدين الذي عليهم لمحمد في حسابه ، ويهملون إثباته في حساب البضاعة فإذا ما سألتهم عن قيمة البضاعة المشتراة أثناء السنة فانهم لا يمكنهم إجابتك لأنهم كما أسلفنا لم يثبتوا مثل هذه العمليات في حساب البضاعة . وعند تسديد الدين المستحق لمحمد أو جزء منه فانك تجعله مديناً بما يسدد إليه وحساب الصندوق دائناً . لأن الصندوق نقص وتجعل حساب محمد مديناً حتى تقلل من أثر الدين الذي سبق أن قيد له عند ما اشتريت بضاعة منه .

وإذا مادفع التاجر مصروفاً كالإيجار مثلاً فانه كثيراً ما يكتفى بإثباته في الخزنة بأن يجعل دائنة بمقدار المبالغ الصادر منها ولا يثبت ذلك في حساب الإيجار ، فإذا ما سألته كم دفع للإيجار لم يمكنه أن يجيبك . ولذا تحتم قواعد المحاسبة السليمة أن تقيد ذلك المصروف في حساب الإيجار بأن تجعل حساب الإيجار مديناً به ، وإذا استلم التاجر مبالغ كفوائد مثلاً ، فإن الصندوق يزيد بمقدار هذه الفوائد فيجعل مديناً بها ، ويجب أن نجعل حساب الفوائد دائناً ، كما لو كان شخصاً أعطى هذا المبلغ للخزنة .

ونستنتج من ذلك إذن أن كل عملية يجريها التاجر في الحل لا بد وأن تؤثر على حسابين تجعل أحدهما مديناً والآخر دائناً ، ولمعرفة متى يجعل الحساب مديناً ومتى يجعل دائناً نذكر القاعدة الآتية .

(١) تجعل الحسابات الشخصية مدينة إذا أخذت أو أدت لها خدمة ، كما تجعل دائنة إذا أعطت أو أدت لنا خدمة ، فعند ما نبيع بضاعة لشخص ، نجعله مديناً بقيمتها ، وعند ما يسدد مما عليه نجعله دائناً بما يسدده .

(٢) الحسابات الحقيقية تجعل مدينة إذا زادت ، ودائنة إذا نقصت . فإذا اشترينا بضاعة بمبلغ ١٠٠ ج فإن حساب البضاعة يجعل مديناً بهذه القيمة ، وإذا بعنا بضاعة بمبلغ ٥٠ ج فيجعل حساب البضاعة دائناً بهذه القيمة .

(٣) الحسابات الاسمية تجعل مدينة إذا كانت تمثل مصروفات ، كما تجعل دائنة إذا كانت تمثل إيرادات . فمثلاً لو دفعنا للموظفين مهايهم البالغ قدرها ٣٠ جنياً فإن حساب المهاييا يجعل مديناً بهذه القيمة ولو دفعنا لشركة النور قيمة استهلاك التيار الكهربائي ،

فإن حساب النور يجعل مدينا بالمبلغ المدفوع ولو استلمنا مبلغ ١٠ جنيه قيمة الفوائد المستحقة لنا على السقود المودعة طرف البنك ، لجعلنا حساب الفوائد دائنا بهذا المبلغ .

تطبيقات على نظرية القير المزروع :

(١) حالة شراء بضاعة نقدا - إذا اشترينا بضاعة نقدا بمبلغ ٧٠ جنيها ، فإن حساب البضاعة يجعل مدينا بهذا المبلغ ، لأنه حساب حقيقى زاد ، كما يجعل حساب الصندوق دائنا بنفس المبلغ ، لأنه حساب حقيقى نقص .

(٢) حالة بيع بضاعة نقدا - إذا بعنا بضاعة نقدا بمبلغ ١٠ جنيهات ، فإن حساب الصندوق يجعل مدينا بهذا المبلغ ، لأنه حساب حقيقى زاد ، كما يجعل حساب البضاعة دائنا بنفس المبلغ ، لأنه حساب حقيقى نقص .

(٣) حالة شراء بضاعة على الحساب - إذا اشترينا بضاعة من أحمد يوسف بمبلغ ٢٠ ج على الحساب ، فأننا نجعل حساب البضاعة مدينا بهذا المبلغ لأنه حساب حقيقى زاد ؛ كما نجعل حساب أحمد يوسف دائنا بنفس المبلغ لأنه حساب شخصى أعطانا .

(٤) حالة بيع بضاعة على الحساب - إذا بعنا بضاعة على الحساب إلى حسن لبيب بمبلغ ٣٠ ج ، فأننا نجعله مدينا بهذا المبلغ ، لأنه حساب شخصى أخذ منا ، كما نجعل حساب البضاعة دائنا بنفس القيمة ، لأنه حساب حقيقى نقص .

(٥) حالة سداد ما علينا لأحد الموردين - إذا سددنا ما علينا وهو مبلغ ٢٠ ج لأحمد يوسف المذكور فى الحالة الثالثة ، فأننا نجعل حساب أحمد مدينا بالمبلغ ، لأنه حساب شخصى أخذ منا ، كما نجعل حساب الصندوق دائنا بنفس القيمة لأنه حساب حقيقى نقص .

(٦) حالة استلام مالنا طرف أحد المدينين - إذا استلمنا من حسن لبيب السابق ذكره فى الحالة الرابعة المبلغ الذى عليه وهو ٣٠ ج ، فأننا نجعل حساب الصندوق مدينا بالقيمة ، لأنه حساب حقيقى زاد كما نجعل حساب حسن لبيب دائنا ، لأنه حساب شخصى أعطى لنا .

(٧) حالة دفع أحد المصروفات - إذا دفعنا مبلغ ١٢ ج قيمة إيجار المحل عن ثلاثة شهور ، فأننا نجعل حساب الإيجار مدينا بهذا المبلغ ، لأنه حساب اسمى يمثل مصروفا . كما نجعل حساب الصندوق دائنا بنفس المبلغ لأنه حساب حقيقى نقص .
ويجب ملاحظة أنه من الخطأ أن نعتبر حساب صاحب الملك مدينا فى هذه الحالة .

إذ لو اعتبرناه كذلك لأمكننا مطالبته ، وهذا غير جائز ، حيث إنه تسلم مبلغاً مستحقاً له .

(٨) حالة استلام أحد الإيرادات - إذ تسلمنا مبلغ ٢٠ ج كأرباح وفوائد أسهمنا وسنداتنا فالتنا نجعل حساب الصندوق مديناً بهذا المبلغ ، لأنه حساب حقيقي زاد ، كما نجعل حساب أرباح وفوائد الأسهم والسندات دائناً بنفس المبلغ ، لأنه يمثل إيرادات المحل .

(٩) حالة البدء في العمل التجاري ، بدفع رأس المال - إذا أراد أحد الأشخاص أن يفتح محلاً تجارياً برأس مال قدره ٥٠٠ ج أودعها في الصندوق ، فانه يجعل حساب الصندوق مديناً بهذا المبلغ لأنه حساب حقيقي زاد ، ثم يفتح حساباً شخصياً بمثله يطلق عليه اسم حساب رأس المال ويجعله دائناً بنفس المبلغ ، لأن صاحب المحل في هذه الحالة يكون قد أعطى المحل ، ويعتبر دائناً له بنفس القيمة .

الباب الثاني

دفتر الأستاذ — دفتر اليومية

علمنا في الباب السابق ، أن لكل حساب جانبيين جانب مدين وجانب دائن ، وأن كل عملية تجعل حسابا دائنا وحسابا آخر مدينا .
ويصور الحساب وله جانبان جانب أيمن وجانب أيسر ، يقيد في الجانب الأول المبالغ التي يجعل بها الحساب مدينا . وفي الجانب الثاني المبالغ التي يجعل بها الحساب دائنا . ويرسم الحساب مبدئيا بالشكل الآتي :

حساب كذا

تثبت هنا المبالغ التي تجعل الحساب مدينا ثبت هنا المبالغ التي تجعل الحساب دائنا

مبلغ	بيان	تاريخ	مبلغ	بيان	تاريخ
	يثبت هنا اسم الحساب الدائن .			يثبت هنا اسم الحساب المدين .	

ولتوضيح ما سبق ذكره الآن بعض عمليات بسيطة وتقيدها في الحسابات المختلفة .
في أول يناير بعت بضاعة إلى شكرى على الحساب بمبلغ ١٠٠ ج .
في ٥ منه سدد لك شكرى بمبلغ ٧٠ ج مما عليه .
تطبيقا لما سبق تظهر الحسابات بالشكل الآتي :

مطلوب له

حساب البضاعة

مطلوب منه

مبلغ	بيان	تاريخ	مبلغ	بيان	تاريخ
			١٠٠	من حساب شكرى	١٠ يناير

مطلوب له

حساب شكرى

مطلوب منه

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
جنيه			مليم		
١٠٠	إلى حساب البضاعة	٤٦/١/١	٧٠	من حساب الصندوق	٤٦/١/١

مطلوب له

حساب الصندوق

مطلوب منه

مبالغ	بيان	تاريخ	مبالغ	بيان	تاريخ
٧٠	إلى حساب الصندوق	٤٦/١/١			

الشرح : إن العملية الأولى التى تمت فى أول يناير جعلت حساب البضاعة دائنا ، لأن حساب البضاعة حساب حقيقى نقص وجعلت حساب شكرى مدينا ، لأنه حساب شخصى أخذ . ولقد قيدنا المبلغ فى الجانب الأيسر من حساب البضاعة أى الجانب الذى تثبت به المبالغ التى يجعل بها الحساب دائنا والمثبت على رأسها مطلوب له أى مطلوب للحساب وسنرى فيما بعد أنه لاداعى لذكر كلمة مطلوب فيكتفى بكلمة « له » . ولقد ذكر فى خانة البيان بحساب البضاعة فى الجانب الأيسر اسم الحساب الذى جعل مدينا لحساب البضاعة فذكر من حساب شكرى أى مطلوب من حساب المذكور فكان البضاعة مطلوب لها من حساب هذا الشخص .

ثم نأتى فى حساب شكرى وثبت هذا المبلغ فى الجانب الأيمن ، أى الجانب الذى تثبت به المبالغ التى تجعله مدينا بها ونذكر أمامه فى خانة البيان اسم الحساب الذى جعله مدينا . وفى حالتنا هذا هو حساب البضاعة فكأننا نذكر فى حساب شكرى أنه مدين بهذا المبلغ « إلى حساب البضاعة » .

أما بالنسبة للعملية الثانية فاستلام مبلغ من شكرى ، يجعل حسابه دائنا لأنه حساب شخصى أعطى ، وحساب الصندوق مدينا لأنه حساب حقيقى زاد . ويثبت هذا المبلغ فى حساب شكرى فى الجانب الدائن (الأيسر) ويذكر فى خانة البيان « من حساب الصندوق » . كما يثبت فى حساب الصندوق فى الجانب المدين (الأيمن) ويثبت أمامه فى خانة البيان إلى حساب شكرى .

والمطلع على الحسابات الثلاث السابقة ، يتضح له أن أثر العمليتين السابقتين هو خروج بضاعة بمبلغ ١٠٠ ج كما يتضح في الجانب الدائن من حساب البضاعة . وورد نقدية بمبلغ ٧٠ ج كما يتضح من الجانب المدين من حساب الصندوق . ومديونية شكرى بمبلغ ٣٠ ج نتيجة للشراء والتسديد كما يتضح من مقارنة جانبي حسابه .

الدفتر الأستاذ :

الدفتر الذى ثبت به الحسابات السابقة يسمى بالدفتر الأستاذ وتخصص صفحة أو عدة صفحات لكل حساب في هذا الدفتر . وقد سمي بالدفتر الأستاذ بالنسبة لأهميته ، لأنك إذا اطلعت على الحسابات المختلفة المفتوحة في هذا الدفتر لكونت فكرة صحيحة عن معاملات التاجر .

مراحل التقييد قبل الدفتر الأستاذ :

(١) دفتر المسودة : شرحنا أولاً طريقة التقييد بالحسابات التى تفتح في الدفتر الأستاذ وذلك لتيسير فهم نظرية القيد المزدوج وتطبيقها .

وفي الحياة العملية تثبت العمليات عند حدوثها في دفتر مسودة لكي تصلح أساساً فيما بعد للتقييد في الدفاتر المنتظمة . فالغرض من التقييد في المسودة هو كتابة العمليات عند ما تحدث لكي تتمكن من تقييدها بالدفاتر المنتظمة فيما بعد عند ما يكون عندنا متسع من الوقت ، وهذا أيضاً مساعدة على منع ارتكاب الخطأ . وليس لهذا الدفتر شكل خاص . بل يسطره التاجر ويقيده به حسب احتياجاته وحسب مزاجه .

(٢) دفتر اليومية : بعد كتابة العمليات في المسودة يجب تبييضها في دفتر آخر يسمى باليومية . وتثبت العمليات في اليومية لكي تظهر لنا الحساب الدائن والحساب المدين من كل عملية . وتدون العمليات يومياً حسب تواريخ حدوثها ومن هنا سميت باليومية .

وقد حتم القانون على التاجر أن يستعمل هذا الدفتر بطريقة مخصوصة ، حتى يمكن أن يكون حجة قوية أمام المحاكم . ويلاحظ هنا أنك لا يمكنك أن تقدم هذا الدفتر للمحكمة في نزاع بينك وبين آخر إلا إذا كان الدفتر مستوفياً الشروط القانونية وحتى في هذه الحالة فلا يؤخذ إلا كقرينة . وكذلك قد لا يأخذ القاضى بما يرد فيه .

وقد حتم القانون أن يرقم هذا الدفتر وتوضع علامة على كل صفحة بواسطة قلم كتاب المحكمة المختص بذلك ، وذلك قبل بدء الكتابة به . ويضمن هذا الإجراء أنه

لا يمكن للتاجر أن يستبدل صفحة بأخرى . كما حتم القانون أيضا عدم الكتابة في الهوامش وعدم ترك مسافات وعدم الكشط أو المسح . وهذا ضمان أيضا لعدم تغيير ما يدون بالدفتري . وفي آخر كل مدة تجارية يطلب من نفس الجهة التأشير على الدفتري في نهاية الكتابة فيه لغاية تاريخ التأشير ، وقد كان ذلك دون أخذ رسوم . أما الآن فتحصل الرسوم بمعدل أربعين قرشاً عن الدفتري الواحد .

ولو أن القانون حتم استعمال هذا الدفتري ، إلا أنه لم يضع عقوبات لمن لا يمسك هذا الدفتري ، وبذلك أصبح هذا القانون غير نافذ طالما أنه لا توجد عقوبة المخالفة وكان من أثر ذلك أن أهمل التاجر في مسك دفاتره بالطريقة المنتظمة ، وتفكر الحكومة الآن بوضع قانون يجعل إمساك الدفاتري إجبارياً بحيث لو خولف هذا القانون لتعرض التاجر لعقوبات وغرامات .

التغيير في دفتر اليومية :

نورد المثال الآتي لتبيان طريقة القيد في اليومية لإظهار الحساب الدائن والحساب المدين .

مثال :

في أول يناير سنة ١٩٤٤ بدأ أحد التجار تجارته بمبلغ ٥٠٠ ج أودعت صندوق المحل .

في ٢ منه دفع للمالك ٥ ج إيجار شهر يناير .

في تاريخه اشترى بضاعة نقداً بمبلغ ٢٠٠ ج .

في تاريخه اشترى بضاعة بمبلغ ١٥٠ ج من محلات عمر أفندي على الحساب .

في ٣ منه دفع لجريدة الاهرام مبلغ ١٠ ج نظير الاعلانات التي ستدرجها الجريدة

عن المحل .

في تاريخه باع بضاعة نقداً بمبلغ ١٠ ج .

في ٤ منه باع بضاعة نقداً بمبلغ ١٢ ج .

في تاريخه باع بضاعة لمحمد كامل بمبلغ ١٥ ج على الحساب .

في ٥ منه دفع لمحلات عمر أفندي ٥٠ ج ممّا عليه .

في تاريخه باع بضاعة نقداً بمبلغ ١٥ ج .

اليومية (١)

منه	له	رقم الاستاذ	بيان	مستند	تاريخ
٥٠٠		٢	من حساب الصندوق	١	يناير ١
	٥٠٠	١	إلى حساب رأس المال		
			ما بدأنا به أعمالنا التجارية		
٥		٣	من > / الأيجار	٢	٢
	٥	٢	إلى / حساب الصندوق		
			إيجار يناير — إيصال رقم ...		
٢٠٠		٤	من > / البضاعة	٣	»
	٢٠٠	٢	إلى > / الصندوق		
			مشترياتنا النقدية فاتورة رقم . .		
١٥٠		٤	من > / البضاعة	٤	»
	١٥٠	٥	إلى > / عمر أفندي		
			فاتورة رقم ...		
١٠		٦	من > / مصاريف الاعلان	٥	٣
	١٠	٢	إلى > / الصندوق		
			إعلانات بجريدة الأهرام إيصال رقم ...		
١٠		٢	من > / الصندوق	٦	»
	١٠	٤	إلى > / البضاعة		
			مبيعاتنا النقدية فاتورة رقم ...		
١٢		٢	من > / الصندوق	٧	٤
	١٢	٤	إلى > / البضاعة		
			مبيعاتنا النقدية		
١٥		٧	من > / محمد كامل	٨	»
	١٥	٤	إلى > / البضاعة		
			فاتورتنا رقم ...		
٥٠		٥	من > / عمر أفندي	٩	٥
	٥٠	٢	إلى > / الصندوق		
			دفعة من الحساب إيصال رقم ...		
١٥		٢	من > / الصندوق	١٠	»
	١٥	٤	إلى > / البضاعة		
			مبيعاتنا النقدية فاتورة رقم ...		

مستندات التقييم :

لا يكفي التاجر أن يثبت عملياته في دفاتر دون مستندات تؤيد هذه العمليات ، فلكي تكون هذه الدفاتر حجة أمام القضاء وأمام مصلحة الضرائب ، يجب تأييد كل عملية بمستند خاص بها . فعند شراء البضاعة تكون الفاتورة الواردة من المورد هي المستند الخاص بهذه العملية ، وعند بيع البضاعة تكون صورة الفاتورة الصادرة هي المستند الخاص ، وعند رد بضاعة لأحد الموردين يكون إشعار الخصم الوارد منه مستندا لهذه العملية ، وعند ما يرد أحد العملاء بضاعة للمحل تكون صورة إشعار الخصم الذي يرسله المحل مستندا لهذه العملية ، وعند ما يدفع صاحب المحل مبلغا من النقود لأحد الموردين أو لأي دائن آخر يكون المستند الخاص هو الإيصال الذي يستلمه المحل ، وعند ما يقبض مبلغا من أحد العملاء تكون صورة الإيصال الذي يعطيه هو المستند الخاص ، وقد يكون كعب الإيصال مستندا لذلك .

وعند إيداع النقود في البنك تكون قسيمة الإيداع المستند المختص ، وعند سحب نقود من البنك تكون كعوب الشيكات مستندات لذلك .

وعند ما يقوم المحل بشراء أصل من الأصول كالآلات أو عقار أو آلات فيكون المستند هنا إما فاتورة أو عقد البيع . ومن الأمور التي يلاقي التاجر صعوبة في تقييدها بموجب مستندات هي المبيعات النقدية الصغيرة التي تتكرر أثناء النهار ، ولذلك جرت العادة على استعمال دفاتر قسائم (بونات) فتستخرج قسيمة لكل عملية بيع ، وتكون كعوب هذه القسائم أو صورها مستندا للمبيعات النقدية .

وهناك مبالغ تافهة تصرف ليس من السهل الحصول على مستند صرف يؤيدها ، وهنا يجوز أن يعتمد الصرف صاحب المحل أو موظف مسئول ويعتبر هذا مستندا صحيحا . ومن الأمور التي يجب على التاجر أن يوجه لها عنايته طريقة حفظ هذه المستندات ، فيجب حفظها بترتيب وسهولة بحيث يسهل على أي شخص العثور على أي مستند منها . وهناك طريقتان :

(١) توضع جميع المستندات المؤيدة للقيود الواردة في اليومية في ملف واحد وترتب فيه حسب ترتيب تقييدها في اليومية وتعطى لها أرقام متسلسلة جديدة بصرف النظر عن أرقامها الأصلية ، وتثبت هذه الأرقام المتسلسلة في خانة المستند الموجودة في دفتر اليومية كما هو واضح من المثال المحلول في صفحة ١٧ فإذا أردنا الاطلاع على المستند الخاص بعملية ما نكشف في خانة المستند بدفتر اليومية عن رقمها ثم نبحث في ملف حفظ المستندات حيث توضع هذه المستندات مرتبة فنجدها بسهولة .

ملاحظات :

- (١) وضعنا في الجانب الأيمن من حساب الصندوق ، جميع المبالغ التي جعل بها حساب الصندوق مدينا وأمام كل مبلغ اسم الحساب الدائن ، ثم وضعنا في الجانب الأيسر جميع المبالغ التي جعل بها حساب الصندوق دائنا ، وأمام كل مبلغ اسم الحساب المدين .
- (٢) رقم اليومية في حساب الصندوق يشير إلى رقم صفحات اليومية المقيّد بها هذا القيد ، كما أن رقم الأستاذ الموجود بالدفتر اليومية يشير إلى صفحة الحساب بالدفتر الأستاذ الذي رحل إليه القيد .

ترصيد الحسابات :

إذا نظرنا إلى حساب الصندوق في المثال السابق ، وجدناه مديناً بعدة مبالغ ودائناً بمبالغ أخرى . وهذا الحساب على حاله المبينة أعلاه لا يظهر لنا بسهولة الفرق بين مقدار النقود الواردة وهي المقيّدة بالجانب المدين ، والنقود الخارجة من المحل وهي المقيّدة في الجانب الدائن ، ولإظهار هذا الفرق وهو النقود الموجودة بالصندوق الآن ، نجرى العملية المسماة بعملية الترصيد، وهي عبارة عن طرح مجموع الجانب الأصغر من مجموع الجانب الأكبر ووضع الفرق في الجانب الأصغر ، مع ذكر كلمة (من الرصيد) ليتعادل مجموعا الجانبين ، وعلى ذلك فإن حساب الصندوق يظهر بعد عملية الترصيد بالشكل الآتي .

منه		/ الصندوق		له	
مبالغ مدينة	بيان	التاريخ	مبالغ دائنة	بيان	التاريخ
٥٠٠ —	إلى / رأس المال	١	٥ —	من / الايجار	٢
١٠ —	» / البضاعة	٣	٢٠٠ —	» / البضاعة	«
١٢ —	» » »	٤	١٠ —	» / الاعلان	٣
١٥ —	» » »	٥	٥٠ —	» / عمر أفندي	٥
			٢٧٢	» الرصيد	٥
			٥٣٧		
٢٧٢	إلى الرصيد	٦			

إعادة فتح الحساب :

يلاحظ في المثال السابق أننا وضعنا الرصيد في جانب له يوم ٥ يناير ، فلإعادة فتح حساب الصندوق في اليوم التالي ينقل هذا الرصيد ويوضع في جانب منه ويكتب أمامه « إلى الرصيد » ، ثم يقيد تحت هذا المبلغ كل المبالغ التي ترد بعد هذا التاريخ .

أنواع الأرصدة :

هناك حسابات تكون الكفة الراجعة هي جانب منه كما في المثال السابق ويسمى الرصيد لدينا ، وهناك حسابات تكون الكفة الراجعة فيها هي الجانب الدائن فيوضع الرصيد في جانب منه : ومن ذلك يتضح أن الرصيد يكون لدينا أو دائنا حسب الكفة الراجعة ، وهناك حسابات يتساوى فيها مجموعا الجانبين فلارصيد لها . كما أن هناك حسابات لها جانب واحد ، فقط سواء أكان لدينا أم دائنا وسنورد أمثله على كل مع مراعاة أننا سبق أن أوردنا المثال السابق (حساب الصندوق) للتمثيل على الحسابات ذات الأرصدة المدينة .

(١) حساب ذو رصيد دائن :

منه	ح / أحمد نظمي	له
يناير	يناير	
٤٥ إلى الصندوق	٥	٧٠ من البضاعة
٢٥ » الصندوق	٨	١
٣٨ » الصندوق	٢٥	٨
١٢ » الرصيد	٣١	
١٢٠	١٢٠	
		١٢ من الرصيد
		١ فبراير

(٢) حساب لارصيد له :

منه	ح / ناشد تادرس	له
يناير	يناير	
١٠٠ إلى البضاعة	١	٨٠ من الصندوق
		١٥
		٢٥ » الصندوق
١٠٠	١٠٠	

(٣) حساب له جانب مدين فقط :

منه	ح/ المصروفات العمومية	له
يناير	يناير	
١٠ إلى الصندوق	٥	٣١ من الرصيد
٥ » »	٢٥	
٢٥ » »	٣٠	
٤٠	٤٠	
٤٠ إلى الرصيد	١ فبراير	

(٤) حساب له جانب دائن فقط :

منه	ح/ الفوائد الدائنة (مكتسبة)	له
٥٠ إلى الرصيد	١/٣١	١/٥ من الصندوق
٥٠		١/١٠ » البنك
٥٠	٥٠	
	٥٠ من الرصيد	٢/١

وإذا رجعنا الآن إلى العمليات المدونة في اليومية في صفحة ١٧ لترحيلها إلى الحسابات المختصة في الدفتر الأستاذ وترصيدها وإعادة فتحها ظهرت بالشكل الآتي ، علما بأن حساب الصندوق سبق تصويره وترصيده وإعادة فتحه .

منه ح/ البضاعة (٤) له

تاريخ	بيان	تاريخ	بيان	مليم	جنيه	مليم	جنيه
يناير		يناير					
٣	من ح/ الصندوق	٢	إلى ح/ الصندوق	٢٠٠	١٠		
٤	» » »	٢	» » عمرافندي	١٥٠	١٢		
»	» محمد كامل				١٥		
٥	» الصندوق				١٥		
»	» الرصيد				٢٩٨		
					٣٥٠		
		٦	» الرصيد	٢٩٨			

منه		حساب رأس المال		(١) له	
٥٠٠		إلى الرصيد	٥	من > الصندوق	١
٥٠٠					
				من الرصيد	٦

منه		حساب الايجار		(٣) له	
٥		إلى > الصندوق	٢	من الرصيد	٥
٥					
		إلى الرصيد	٦		

منه		حساب محلات عمر افندي		(٥) له	
٥٠		إلى > الصندوق	٥	من > البضاعة	٢
١٠٠		إلى الرصيد	٥		
١٥٠					
				من الرصيد	٦

منه		حساب مصاريف الاعلان		(٦) له	
١٠		إلى > الصندوق	٥	من الرصيد	٥
١٠					
١٠		إلى الرصيد	٦		

منه		حساب محمد كامل		(٧) له	
١٥		إلى > البضاعة	٤	من الرصيد	٥
١٥					
١٥		إلى الرصيد	٦		

الباب الثالث

العمليات المختلفة وإثباتها في الدفاتر

أولاً : رأس المال

رأس المال : هو المبلغ الذي يستثمره صاحب المحل في محله ، وعند تقييده قد نجد إحدى الأحوال الآتية :

(١) إذا ما بدأ التاجر أعماله بإيداع نقدية في الصندوق أو في البنك ، وهنا يكون القيد في اليومية .

٥٠٠ ٥٠٠ من / الصندوق (أو البنك) إلى / رأس المال
ما أودع في الصندوق كرأس مال

(٢) قد يبدأ العمل بإمسك دفاتر وتكون عنده موجودات مختلفة ؛ فإذا كانت هذه الموجودات مكونة من ٢٠٠ نقدية و ١٥٠٠ بضاعة و ٢٠٠ أثاث و ٣٠٠ محمد (مدين) يكون القيد الافتتاحي هكذا .

من مذكورين

٢٠٠	»	/ الصندوق
١٥٠٠	»	» البضاعة
٢٠٠	»	» الأثاث
٣٠٠	»	» محمد

٢٢٠٠ إلى / رأس المال

ملحوظة : إذا كانت هناك عدة حسابات مدينة أو دائنة كما في هذه الحالة فتسبق بكلمة من مذكورين أو إلى مذكورين . وكلمة مذكورين هنا معناها أن الحسابات المذكورة بعد مدينة أو دائنة

(٣) قد يبدأ التاجر بإمسك دفاتر وتكون عنده عدة أصول (موجودات) وعليه عدة خصوم (ماعلى المحل من ديون للغير) . يكون رأس المال هنا الفرق بين الأصول

والخصوم . وبفرض أن أصول المحل كانت ٢٠٠ صندوق و ١٤٠٠ بنك و ٢٢٠٠ بضاعة و ٧٠٠ عقار و ٢٠٠ أثاث و ٢٠٠ سمي (مدين) والخصوم ٥٠٠ كامل (دائن) و ٤٠٠ حسنى (دائن) يكون القيد الافتتاحى :

من مذكورين

٢٠٠	» ح / الصندوق
١٤٠٠	» » البنك
٢٢٠٠	» » البضاعة
٧٠٠	» » العقار
٢٠٠	» » الأثاث
٢٠٠	» » سمي
٥٠٠	» ح / كامل
٤٠٠	» » حسنى
٤٠٠٠	» » رأس المال

أصول وخصوم المحل فى أول المدة

ملحوظة : عند ما يطلب منك أن تنظم دفاتر محل ، فلكى تفتح له الدفاتر يجب حصر جميع ممتلكاته الداخلة فى التجارة وكذا ديونه . وإثبات ذلك فى دفتر الجرد ، ثم إثباته فى دفتر اليومية بالطريقة المذكورة بعاليه .

ثانيا : العمليات المتعلقة ببيع وشراء البضاعة :

من المعلوم أن حساب البضاعة يجعل مدينا بالمشتريات وما فى حكمها كمردودات المبيعات ، كما يجعل دائنا بالمبيعات وبمردودات المشتريات .

وقد يمكن أن يصور حساب واحد للبضاعة ، بحيث يكون مدينا بالمشتريات ومردودات المبيعات (المردودات الداخلة) ودائنا بالمبيعات وبمردودات المشتريات (المردودات الخارجة) ، إلا أن الحساب على هذه الصورة لا يبين لنا بسهولة مقدار كل عنصر من هذه العناصر ، ولذلك يحسن أن يفتح حساب لكل منها على حدة . فيجعل حساب المشتريات مدينا إلى المورد ، وحساب المبيعات دائنا من العميل ومردودات المبيعات مدينا إلى العميل ومردودات المشتريات دائنا من المورد .

مثال : إذا فرضنا أن محلا كان يملك بضاعة فى أول يناير قيمتها ١٠٠٠ ج وأن العمليات الآتية الخاصة بالبضاعة تمت فى شهر يناير .

- في ٢ منه اشترى بضاعة نقدا بمبلغ ٣٠ ج م .
 في ٣ منه باع بضاعة نقدا بمبلغ ٢٠ ج م .
 في ٥ منه باع بضاعة بمبلغ ٣٠ ج م إلى حسين كمال .
 في ٦ منه رد حسين كمال بضاعة بمبلغ ٥ ج م لعدم مطابقتها للعينه .
 في ٧ منه باع بضاعة نقدا بمبلغ ١٠ ج م .
 في ١٣ منه اشترى بضاعة من فؤاد درويش بمبلغ ٢٥ ج م .
 في ١٤ منه رد إلى فؤاد درويش بضاعة بمبلغ ١٠ ج م لعدم مطابقتها للعينه .
 في ١٨ منه اشترى بضاعة من توفيق متری بمبلغ ٥٠ ج م .
 في ١٩ منه رد بضاعة إلى توفيق متری بمبلغ ٥ ج م لزيادتها عن الطلب .
 فاذا اكتفينا بفتح حساب واحد شامل للبضاعة يظهر في الأستاذ كما يأتي :

منه			حساب البضاعة			له		
مليم	جنيه	نقود	بيان	تاريخ	مليم	جنيه	نقود	بيان
	١٠٠٠		إلى الرصيد	يناير ١		٢٠		من < الصندوق
	٣٠		» < الصندوق	٢		٣٠		» » حسين كمال
	٥		» » حسين كمال	٦		١٠		» » الصندوق
	٢٥		» » فؤاد درويش	١٣		١٠		» » فؤاد درويش
	٥٠		» » توفيق متری	١٨		٥		» » توفيق متری
						١٠٣٥		» الرصيد
	١١١٠					١١١٠		

وإذا اتبعنا الطريقة الثانية تظهر الحسابات بالشكل الآتي :

منه			حساب بضاعة بالمخزن			له		
مليم	جنيه	نقود	بيان	تاريخ	مليم	جنيه	نقود	بيان
	١٠٠٠		إلى الرصيد	يناير ١				

له

حساب المشتريات

منه

					يناير				
					إلى > الصندوق ٢			٣٠	
					» » فؤاد درويش ١٣			٢٥	
					» » توفيق متری ١٨			٥٠	

له

حساب المبيعات

منه

					يناير				
					من > الصندوق ٣			٢٠	
					» » حسين كمال ٥			٣٠	
					» » الصندوق ٧			١٠	

له

حساب المردودات الداخلة

منه

تاريخ	بيان	مليم	جنيه	تاريخ	بيان	مليم	جنيه
				يناير			
				٦	إلى > حسين كمال		٥

حساب المردودات الخارجة

					من > فؤاد درويش ١٤			١٠	
					» » توفيق متری ١٩			٥	

ناتجا : العمليات المتعلقة بالخصم :

(١) الخصم التجاري : وهو تخفيض نسبة مئوية من ثمن البضاعة المدرج بالكتالوج .
والحكمة في منحه أن التجار يطبعون كتالوجات تكلفهم مبالغ كبيرة ، وحيث إن الأسعار عرضة دائما للتقلبات من صعود إلى انخفاض ، فقد جرت العادة على أن تسعر البضائع بالكتالوجات بأسعار هي أقصى ما يمكن أن تصل إليه في الارتفاع ، حتى إذا ما سمح التاجر بتخفيض نسبة مئوية منها ، تسمى بالخصم التجاري ، حصل على سعر السوق . فمثلا لو كان سعر جهاز راديو فيليبس ١٥ جنيها في الكتالوج ، وكان سعره

في السوق في يوم ما ١٢ جنيها فإن التاجر يسمح للمشتري بنخص قدره ٢٠ ٪ أي ٣ جنيهاً ، لكي يقبض مبلغ ١٢ جنيهاً فقط . فإذا ما ارتفع السعر ووصل إلى ١٣ ر٥ جنيهاً فإن معدل الخصم يكون ١٠ ٪ فقط . وبذلك يمكن التاجر من تفادي تغيير الكتالوجات عند تقلبات الأسعار ، مكتفياً بتغيير نسب الخصم التجاري التي يمنحها . والتي يبلغها إلى عملائه بواسطة خطابات دورية .

ويمنح أيضاً الخصم التجاري في حالة البيع بالجملة ، لأن المشتري بالجملة يميز عادة عن المشتري بالقطاعي .

وعند تحرير الفاتورة ، يكتب الثمن الموجود بالكتالوج في الحانة الجزئية ، وي طرح منه مقدار الخصم في نفس الحانة ، ثم يدرج الصافي في الحانة الكلية .

وحيث إن هذا الخصم لا يمثل خسارة للبائع أو ربحاً للمشتري فإنه لا يقيد في الدفاتر بل يكتفى بتقييد صافي قيمة البضاعة بعد الخصم التجاري كالمعتاد .

(ب) خصم تعجيل الدفع : هو تخفيض من ثمن البضاعة ، يسمح به البائع للمشتري في حالة سداد ثمنه قبل الموعد المحدد للدفع ، أولو تم الدفع في خلال مدة معينة ، وذلك تشجيعاً له على القيام بذلك عندما يكون التاجر في حاجة قصوى إلى النقد . وينقسم هذا الخصم إلى نوعين :

(١) الخصم المسموح به : هو الذي يسمح به التاجر لعملائه نظير قيامهم بالدفع قبل الموعد أو في خلال مهلة تحدد له بفرض أن أحد اشترى منا بضاعة بمبلغ ٢٠ جنيهاً في أول يناير على أن يمنح خصماً ٥ ٪ إذا سدد ما عليه في بحر أسبوع من هذا التاريخ وقام المذكور فعلاً بالدفع في يوم ٥ يناير فإننا نسمح له بنخص قيمته ٢٠ × ٥ ٪ أي ١ جنيهاً واحداً ، وتتسلم منه مبلغ ١٩ جنيهاً فقط ، ويكون القيد في اليومية كما يأتي :

٢٠ — من مذ كورين إلى أحمد

» الصندوق

١٩ —

» الخصم المسموح به

١ —

قيمة ما تسلمناه منه سداداً لحسابه بعد السماح

له بنخص بمعدل ٥ ٪ .

(٢) الخصم المكتسب : وهو الذي يكتسبه التاجر من أحد الموردين ، نظير قيامه بسداد ما عليه في بحر مهلة معطاة له . فلو اشترينا بضاعة من محلات شيكوريل بمبلغ ٥٠ جنيهاً في يوم ١ فبراير بنخص ٢ ٪ إذا تم السداد في بحر عشرة أيام من هذا التاريخ ،

وسددنا قيمة الفاتورة يوم ٨ فبراير ، فإننا نكتسب خصما قدره ٥٠×٠٢ ر أى جنيه واحد ويكون القيد المثبت لذلك فى اليومية كما يأتى :

٥٠ — من محلات شيكوريلى إلى مذكورين .

الصندوق ٤٩ —

الخصم المكتسب ١ —

قيمة ما سددنا به حساب شيكوريلى بعد السماح لنا
بخصم ٢٪ .

والآن نورد الفاتورة الآتية الواردة من محلات تهامى عيسى وشركائه إلى أحمد أفندى
فكرى ثم تثبتها فى يومية كل منهما وذلك زيادة فى الشرح .

محلات تهامى عيسى وشركائه

بالسكة الجديدة بالقاهرة

العنوان البرقى

تليفون ٩١٠٦٧

تهامى بالقاهرة

صندوق بوسنة ٩٦٧

فاتورة رقم ٩٦٧

القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٤٤

المطلوب من حضرة أحمد أفندى فكرى بالجيزة

وذلك عن شئ البضاعة المشتراة منا والمرسلة له بطريق السكة الحديدية .

شروط التسليم : محل المشتري .

شروط الدفع : خصم ٥٪ فى خلال شهر من تاريخه .

سعر		بيان	عدد	مبلغ جزئى		مبلغ كلى	
مليم	جنيه			مليم	جنيه	مليم	جنيه
٦٠		دسته جوارب صوف سعر الجوارب الواحد	٨	٧٦٠	٥		
١٢٠		فانلة حرير سعر الفانلة الواحدة	١٥	٨٠٠	١		
٨٠		دسته كرفقات حرير سعر الكرفنة	٢	٩٢٠	١		
				٤٨٠	٩		
		خصم تجارى ٥ %		٤٧٤			
						٩	٠٠٦
٢٥٠		قميص افرنجى بوبلين سعر القميص	٢٠	٥			
٢٠٠		دسته مناديل محلاوى سعر الدسته	١٥	٣			
				٨			
		خصم تجارى ٧ %		٥٦٠			
						٧	٤٤٠
		مبلغ وقدره ستة عشر جنيها مصريا				١٦	٤٤٦
		٤٤٦ لا غير .					

(ماعدا السهو والخطأ)

يومية المشتري (أحمد فكرى)

تاريخ	البيان	منه	له	مستند
يناير ٢	من > المشتريات	١٦ ٤٤٦		
	إلى > تهاى عيسى		١٦ ٤٤٦	
	فاتورة رقم ١٧٦ فى أول الجارى			
	الدفع فى خلال شهر مع خصم ٥ %			
١٠	من > تهاى عيسى	١٦ ٤٤٦		
	إلى المذكورين		١٥ ٦٢٤	
	» > الصندوق		٨٢٢	
	» الخصم المكتسب			
	سداد فاتورة رقم ١٧٦ بعد خصم ٥ %			

يومية البائع (تهاى عيسى)

منه	له	البيان	التاريخ
١٦ ٤٤٦		من > / أحمد فكرى	يناير ٢
	١٦ ٤٤٦	إلى > / المبيعات	
		فاتورة رقم ١٧٦	
		الدفع فى خلال شهر مع خصم ٥٪	
		من مذكورين	١٠
١٥ ٦٢٤		> / الصندوق	
٨٢٢		> / الخصم المسموح به	
	١٦ ٤٤٦	إلى > / أحمد فكرى	
		قبض فاتورة رقم ١٧٦ بعد خصم ٥٪	

ويلاحظ أنه إذا تم الدفع بعد مضى شهر فلا يتمتع المشتري بالخصم ووجب عليه دفع المبلغ كاملا .

رابعاً : الأوراق التجارية :

كانت التجارة قديماً تتم عن طريق المقايضة التى معناها مقايضة سلعة بأخرى . ثم تطورت فاستعملت النقود كواسطة للمبادلة . وأخيراً عند ما تشعبت التجارة واتسعت ، استعملت الأوراق التجارية كوسيلة للمبادلات . ويتصد بالأوراق التجارية ، الصكوك والتعهدات التى يقبلها البائع من المشتري بدلا من النقدية وفيها يتعهد المشتري أن يدفع ما فى ذمته بعد وقت ما . فإذا ما مضت المهلة وجب عليه أن يدفع ما فى ذمته بالنقود . فكان الورقة التجارية تحمل محل النقود مؤقتاً . وأهم الأوراق التجارية التى تهمنا هى الشيكات والكمبيالات والسندات الإذنية .

السيّات : ليس بخاف عليك أيها القارىء مدى المساعدة التى تؤديها المصارف

للتجار . ويعتمد التاجر الحديث على الخدمات العظيمة التى يتلقاها من المصرف (البنك) التى أهمها : —

- (١) يودع التاجر فى البنك الفائض من أمواله . وبذلك يوفر على نفسه مشقة حفظها ويطمئن عليها من السرقة .
- (٢) يقوم البنك نيابة عن عميله بدفع المستحق عليه من الأموال المودعة لحساب

العميل في البنك ، كما يقوم أيضا بتحصيل المستحق للعميل طرف آخرين بموجب شيكات وكبيالات كما سترى ذلك فيما بعد .

وتبدأ المعاملة مع البنك بأن يفتح العميل في البنك « حسابا جاريا » . وأهم شروط الحساب الجارى هو أن يسمح للعميل بأن يودع في البنك المبالغ الفائضة عنده ، ويسحب من البنك متى شاء مبالغ لحسابه أو يأمره بدفع مبلغ لشخص آخر .

وعند ما يتقدم العميل إلى البنك بطلب فتح حساب جار فيه ، يجب أن يقدمه شخص معروف للبنك . وأهمية هذه التقديمة هي الوثوق من شخصية العميل والتأكد من حسن معاملته التجارية . ثم يقوم العميل بإعطاء صورتين من إمضائه للبنك لكي تحفظ فيه لمقارنتها على توقيعات العميل على جميع الأوراق الصادرة منه للبنك . وبعد ذلك يعطى للعميل دفتر به عدد من الشيكات المرقومة وعليها اسم العميل مطبوعا . ورقم الحساب الجارى ، لكي يستعمله عند ما يريد سحب مبلغ من البنك .

والشيك هو أمر بالدفع يوجهه شخص له حساب جار في مصرف على مصرفه ، يأمره بدفع مبلغ ما من النقود لأمره أو لأمر شخص آخر أو لحامله . وإليك صورة أحد الشيكات :

الدمغة	القاهرة في أول يناير سنة ١٩٤٦ مبلغ ٥٠ ج
بنك مصر	
شركة مساهمة مصرية	
أدفعوا لأمر	أو لحامله
مبلغا وقدره خمسون جتيها مصريا	
رقم الشيك ١٥٨٩٦	أحمد حسن

المعاملة في الدفاتر :

لا تخرج العمليات المتعلقة بالمعاملات مع البنك والشيكات عن الآتية :

أ : عملية فتح الحساب الجارى فى البنك :

إذا فرض أننا فتحنا حسابا جاريا فى البنك وأودعنا به مبلغ ٥٠٠ ج يكون القيد المثبت لذلك فى اليومية .

٥٠٠ من ح/ البنك إلى ح/ الصندوق

قيمة ما فتحنا به الحساب الجارى فى بنك مصر فرع الموسيقى رقم . . .

ب : عملية سحب شيك على البنك :

عند تحرير الشيك يجعل حساب البنك دائنا ، لأنه سيقوم بالدفع ، وحساب الصندوق مدينا إذا كان المبلغ على ذمة وضعه فى خزانة المحل ، أو حساب المشتريات مدينا إذا كان هذا الشيك سحب سدادا لمشتريات نقدية ، أو حساب أحد الأشخاص مدينا إذا ما أعطى هذا الشيك سدادا لحسابه . بفرض أننا سحبنا شيكا بمبلغ ١٠٠ ج سدادا لحساب أحد الموردين (حسن) البالغ قدره ١٠٥ ج أى بعد خصم ٥ ج يكون القيد كالآتى

١٠٥ من حسن إلى مذكورين

» البنك ١٠٠

» الخصم المكتسب ٥

سداد حساب المذكور شيك رقم . . . بعد خصم ٥ ج

ج : عملية استلام شيك مسحوب على أى بنك :

لو استلم المحل من حسن شكرى شيكا بمبلغ ٧٠ ج . فإذا لم يكن له حساب جار فى أحد البنوك اضطر أن يقدمه بنفسه ويقبضه من البنك المسحوب عليه الشيك ويكون القيد هكذا .

٧٠ من الصندوق إلى حسن شكرى

سداد حسابه بشيك رقم . . . مسحوب على بنك . . .

أما إذا كان للتاجر حساب جار فى البنك فيتم تحصيل الشيكات الواردة عادة عن طريق هذا البنك ، ولكن عند ورود الشيك يثبت أولا يجعل حساب الصندوق مدينا

وحساب الشخص معطى الشيك دائئا . وبعد فترة معينة عندما يتجمع عدد كاف من هذه الشيكات ترسل دفعة واحدة إلى بنك المحل بعد إثباتها فى حافظة تحصيل ، لكي يقوم هذا البنك بتحصيلها وإيداع قيمتها فى الحساب الجارى . والقييد المثبت لذلك هو جعل حساب الصندوق دائئا لأن الشيكات خرجت منه . ويجعل حساب البنك مدينا لأنه سيستلم قيمة الشيكات . أما إذا وصل المحل إشعار من البنك بأن أحد الشيكات رفض دفعه ، جعل حساب معطى الشيك مدينا وحساب البنك دائئا .

فبفرض أن المحل وردت إليه الشيكات الآتية .

(١) شيك بمبلغ ١٠٠ من حسن فى ٢ يناير .

(٢) » » ٥٠ » فؤاد » ٣ م .

(٣) » » ٧٠ » باسيلي » ٤ م .

وقد أرسلها إلى البنك فى ٥ منه وفى ٨ منه وصله من البنك بأن فؤاد رفض دفع الشيك . ولاثبات ذلك يجعل الصندوق مدينا بالشيك الوارد من حسن فى ٢ منه وحساب حسن دائئا وهكذا بالنسبة للشيكين الآخرين فى تاريخى ورودهما . وفى يوم ٥ م تجعل حساب البنك مدينا وحساب الصندوق دائئا بمجموع الثلاثة شيكات أى بمبلغ ٢٢٠ . وفى يوم ٨ منه تجعل حساب فؤاد مدينا وحساب البنك دائئا بمقدار الشيك المرفوض . ويظهر الإشعار الوارد من البنك بتحصيل الشيكات مقدار العمولة ومصاريف التحصيل التى يحتسبها البنك لنفسه نظير أداء هذه الخدمة . فبفرض أنها بلغت فى المثال السابق ٢٠٠ ملیم يجرى القيد الآتى :

٢٠٠ ر من عمولة التحصيل إلى > / البنك .

العمولة التى احتسبها البنك لنفسه بموجب إشعار تحصيل رقم

..... مؤرخ فى

السندات الإذنية والكمبيالات

ذكرنا سابقا أن انتشار التجارة واتساع المعاملات أدى إلى استعمال الأوراق التجارية كأداة للمعاملات تحل محل النقود . فإذا بعت بضاعة بمبلغ ٢٠٠ م مثلاً إلى أحد عملائك وليكن عبد الحميد ، ولم يكن الأخير مستعداً لدفع الثمن حالا فقد تكتفى بإثبات هذا الدين عليه فى دفاترك دون أن تطلب منه صكاً يتعهد فيه بدفع المبلغ فى وقت ما . وقد تطلب منه أن يعطيك هذا التعهد . ومثل هذا التعهد نطلق عليه سنداً إذنياً ، والسند الأذنى إذن هو صك ، يتعهد فيه شخص ويسمى المتعهد بالدفع (المدين) بأن يدفع مبلغاً معيناً بعد مدة معينة أو فى تاريخ معين أو عند الطلب لأمر شخص آخر وهو الدائن

وإليك صورة سند :

الدمغة	جنيه مبلغ / ١٠٠ /	القاهرة في أول يناير سنة ١٩٤٦
في يوم أول مارس سنة ١٩٤٦ أتعهد بأن أدفع بالقاهرة إلى وتحت إذن حضرة حسن أفندي صبحى مبلغا وقدره مائة جنيه مصرى والقيمة وصلتنا نقدا عبد اللطيف عامر		

يتضح من السند السابق أن الدائن هو حسن صبحى والمدين عبد اللطيف عامر ، وأن المدين هو الذى حرر السند ووقعه وأرسله إلى دائئه ، ولكن هذا التعهد بالدفع قد يأخذ طريقا آخر وهو أن الدائن يحضره فى صيغة أمر يوجهه إلى المدين يطلب فيه دفع المبلغ إليه أو إلى شخص آخر فيرسل هذا الأمر إلى المدين الذى يقوم بدوره بقبوله بأن يكتب كلمة « مقبول » ويوقع بإمضائه مع ذكر التاريخ فيرده إلى الدائن بعد أن أصبح مرتبطا به . وفى هذه الحالة يطلق على هذا الأمر اسم كميالة . ويلاحظ هنا أن السند الإذن لا يحتاج إلى قبول حيث إن المدين هو الذى حرر السند بنفسه ولكن الكميالة تحتاج إلى مثل هذا القبول .

فالكميالة إذن هى عبارة عن أمر مكتوب يوجهه الدائن (الساحب) إلى مدينه (المسحوب عليه) يطالب منه دفع مبلغ ما فى تاريخ معين أو عند الاطلاع أو بعد الاطلاع (القبول) بمدة معينة أو بعد تاريخ تحرير الكميالة بمدة معينة لأمره (الساحب) أو لأمر شخص ثالث (المستفيد) وإليك صورة الكميالة التى قد حررها حسن صبحى بدلا من السند المذكور .

الدمغة	جنيه مبلغ / ١٠٠ /	القاهرة في أول يناير سنة ١٩٤٦
بعد مرور شهرين من تاريخه ادفعوا لأمرنا مبلغا وقدره مائة جنيه مصرى لا غير والقيمة علينا مقبول عبد اللطيف عامر ١٩٤٦/١/٥ إلى حضرة عبد اللطيف أفندي عامر القاهرة حسن صبحى		

معاملات السندات والكهبيالات في الدفاتر :

إذا باع المحل بضاعة فسواء سحب المحل (حرر) كهبيالة على المدين أو حرر الأخير سنداً إذنياً لأمر المحل ففي كلتي الحالتين تعتبر الورقة ورقة قبض بالنسبة للمحل لأنه سيقبض بها وورقة دفع بالنسبة للمدين لأنه سيدفع بواسطتها ولنبدأ الآن بمعالجة أحوال أوراق القبض في دفاتر المحل (الدائن) ثم نتبع ذلك بمعالجة أحوال أوراق الدفع في دفاتر المدين .

أوراق القبض

(١) في حالة ورود الورقة : عند ورود الورقة سواء كانت كهبيالة مقبولة أو سنداً

موقعاً عليه من المدين فإن الدائن يجعل حساب معطى الورقة دائناً وحساب أوراق القبض مديناً . أى يعامل المدين كأنه أعطى شيئاً له قيمة فبفرض أنك بعت بضاعة بمبلغ ١٠٠ ج إلى سليمان في أول يناير وفي ٥ منه قبل لأمرك كهبيالة بالمبلغ تستحق الدفع في آخر الشهر لكنت القيود هكذا :

١٠٠	١٠٠	من سليمان	إلى المبيعات	١/١
		فاتورتنا رقم . . . بتاريخ .		
١٠٠	١٠٠	من > / أوراق القبض	إلى > / سليمان .	١/٥
		سداد فاتورتنا رقم . . . بكهبيالة رقم . . . تستحق في آخر الشهر		
		ولظهرت الحسابات في الأستاذ هكذا :		

> / المبيعات		> / سليمان	
١٠٠ من سليمان ١/١	١٠٠ إلى المبيعات	١٠٠ من ١ . القبض	١/٥
	١/١		

> / ١ . القبض

١٠٠ إلى سليمان ١/٥

والمطلع على حساب سليمان يجد أن حسابه مسدد . والواقع أنه مسدد مؤقتاً ويمكن أن يقال إن الدين انتقل منه إلى حساب أوراق القبض . فحساب أوراق القبض حساب شخصي يمثله بصفته مديناً بموجب هذه الورقة .

(٢) دفع الورقة في الميعاد : عند حلول ميعاد الدفع يجعل حساب الصندوق مدينا ويجعل حساب أوراق القبض دائنا . وواضح هنا أن حساب سليمان الشخصي لا يجعل دائنا هنا حيث إن حسابه سبق أن جعل دائنا يوم ٥ يناير عندما أعطى الورقة . وإنما يجعل حساب أوراق القبض دائنا حتى يسدد الحساب الأخير الذي يظهر حينئذ بالشكل الآتي :

ح / ١ القبض

١٠٠ إلى سليمان		١٠٠ من الصندوق	١ / ٣١
----------------	--	----------------	--------

(٣) رفض الورقة :

إذا توقف المدين بموجب كميالة أو سند عن دفع الورقة فيعطى مهلة قدرها ٢٤ ساعة . فإذا لم يدفع في خلالها وجب على حامل الكميالة إجراء « بروتستو » ، وهو إثبات رسمي عن طريق قلم المحضرين بأن المدين متوقف عن الدفع . فيذهب الموظف إلى المدين ويدون صورة الكميالة في ورقة خاصة ، كما يثبت فيها غياب أو حضور المدين والأسباب التي يبرر بها الامتناع عن الدفع .

ويتحمل حامل الورقة نفقات هذا البروتستو على أن يستردها فيما بعد ممن أعطاه الورقة أو من الشخص الذي يرى الرجوع عليه ، حيث إنه لحامل الكميالة المرفوضة بالطريقة السالفة الحق في طلب إشهار إفلاس المدين إن كان تاجرا أو الرجوع على الساحب أو على شخص أو عدة أشخاص ظهرت أسماؤهم عليها بصفتهم مظهرين

والقيد المثبت للرفض يجب أن يجعل معطى الورقة مدينا أو الشخص الذي يرغب حامل الورقة الرجوع عليه بقيمتها زائدا مصاريف البروتستو . والقيد الدائن المقابل هو أوراق القبض لإلغائها والصندوق بمقدار المصاريف . وفي المثال السابق نفرض أنه رفض دفع الورقة في ٣١ يناير وأن مصاريف البروتستو بلغت عليها ١ ج وأنه تقرر الرجوع على معطى الورقة وهو سليمان يكون القيد كالآتي :

١٠١	من ح / سليمان	إلى مذكودين
١٠٠		أوراق القبض
١		الصندوق

إثبات رفض الكميالة رقم .. المستحقة الدفع اليوم
ويلاحظ أننا لم نجعل حساب مصاريف البروتستو مدينا لأنها ليست خسارة يتحملها الدائن بل مبالغ دفعها وسيستردها من المدين كما سبق أن ذكرنا سابقا .

(٤) تحويل الورقة :

يمكن لحامل الورقة أن يتنازل عن قبض قيمتها ، بأن يحولها لشخص آخر ، وذلك بكتابة صيغة التحويل على ظهر الكميالة ما يأتي :

وعنا دفع المبلغ لأمر . . .

والقيمة وصلتنا نقدا

الإمضاء

التاريخ

والقيد المثبت لذلك في الدفاتر ، هو جعل الشخص المحولة له الورقة مدينا لأنه أخذ ، وحساب أوراق القبض دائما لأن الورقة خرجت . فبفرض أنك مدين لحسنى بمبلغ ١٠٠ ج وكنت سحبت كميالة بالمبلغ على كامل تستحق في أول مارس ، وأنت حولت هذه الورقة لأمر حسنى . يكون القيد :

١٠٠ ١٠٠ من / حسنى إلى / القبض

تحويل الكميالة رقم . . . المسحوبة على كامل حق ٣/١

وبفرض أن كامل توقف عن الدفع عند ما قدم حسنى له الورقة عند الاستحقاق لقبض قيمتها وأن الأخير عمل ضده بروتستو ورجع عليك بالمبلغ ومصاريف البروتستو ، فإن القيد المثبت لذلك في دفاترك يجب أن يجعل حسنى دائما لأنك أنت مسئول أمامه وفي الوقت نفسه تجعل كامل مدينا لأنك سترجع عليه بنفس المبلغ ويكون القيد هكذا :

١٠٠ ١٠١ من كامل إلى حسنى

رفض الكميالة رقم . . . حق ٣/١ .

(٥) خصم (قطع) الكميالة :

إذا كان لديك ورقة قبض باق على ميعاد استحقاقها فترة من الزمن ، واحتجت إلى نقدية ، فيمكنك أن تلجأ إلى البنك وتحولها له ، ويطلق على هذه العملية عملية القطع أو الخصم ، فيعطيك البنك القيمة الحالية للورقة ، أى القيمة الأصلية (الاسمية) مطروحا منها ما يحجزه البنك لنفسه نظير الفوائد بالمعدل المتفق عليه على المدة الباقية من تاريخ القطع لغاية تاريخ الاستحقاق . وقد جرت العادة أن يحجز البنك أيضاً عموله تحتسب بمعدل مثوى على القيمة الاسمية للكميالة وكذلك مصاريف تحصيل . ومجموع ما يحجزه البنك من القيمة الاسمية يطلق عليه «مصاريف القطع أو الأجيو» . فبفرض أنك سحبت كميالة بمبلغ ٢٠٠ ج على عميلك سلطان في أول يناير تستحق الدفع بعد ثلاثة شهور وأنت

قطعتها في البنك في أول فبراير . وأن البنك احتسب معدل قطع ٦ ٪ سنويا ، كما أخذ عمولة ٠.١ ٪ (واحد في الألف) ومصاريف تحصيل ٢٥ قرشا فتحسب الفائدة لمدة شهرين بمعدل ٦ ٪ أي ٢٠٠ × ٦.٦ × ٢.٢ أي ٢ ج والعمولة ٢٠٠ × ٦.٦ × ٢.٢ أي ٢٠٠ ملجم ويكون مجموع مصاريف القطع أي الأحيو ٢ ج + ٢٠٠ ملجم + ١٥٠ ملجم أي ٢٣٥٠ .

فإذا قبضت المبلغ الصافي نقدا يكون القيد في يوميتك هكذا :

٢٠٠ من مذكورين إلى أوراق القبض

١٩٧٦٥٠ من الصندوق

٢٣٥٠ » مصاريف القطع

قطع الكمبيالة رقم . . . الواردة من سلطان حق ٣/١

وإذا تركت صافي القيمة تقيد لك بحسابك الجارى في البنك فإنك تجعل حساب البنك مدينا بدلا من حساب الصندوق .

والواقع أن البنك يلجأ إلى توظيف أمواله في قطع الكمبيالات اعتماداً على المركز المالى للشخص القاطع وباقي الأشخاص التي ظهرت أسماءهم عليها ، حيث إنه في حالة عدم دفع الورقة في الميعاد يمكن للبنك أن يستخلص حقه من أى شخص منهم . وجدير بالملاحظة أن نذكر أن البنوك في مصر لا تميل كثيراً إلى هذا الضرب من الاستثمار ، حيث ترى فيه ما يعرض أموالها للضياع ، ولذلك تفضل أن تقوم بمهمة تحصيل الأوراق على ذمة أصحابها .

وبفرض أن الورقة السابقة رفضت بعد أن قدمها البنك للمسحوب عليه وهو سلطان ، وأن البنك تكلف مصاريف بروتستو ١ ج فانه يرجع عليك بالمبلغ زائدا المصاريف وترجع أنت بدورك على سلطان بنفس المبلغ ويكون القيد في يوميتك هكذا :

٢٠١ ٢٠١ من > / سلطان إلى > / البنك

رفض الورقة رقم ... حق ١/٤ والمقطوعة في البنك في ٢/١ .

(٦) تحصيل أوراق عن طريق البنك :

إذا أردت أن تحصل ورقة عن طريق البنك ، فإنك ترسلها له قبل ميعاد استحقاقها بعدة أيام . فعند خروج الورقة يجعل حساب أوراق القبض دائنا وحساب أوراق برسم التحصيل مدينا . وعند ورود إشعار من البنك بما يفيد تحصيل الورقة يقفل حساب أوراق

برسم التحصيل ، بجعله دائنا وحساب البنك مدينا بصافي قيمة الورقة أى بعد خصم عمولة التحصيل وحساب مصاريف التحصيل مدينا بهذه المصاريف. فنفرض أنك في ٥ فبراير أرسلت كمبيالة مسحوبة على زكريا بمبلغ ٢٠٠ ج إلى مصرفك لكي يحصلها منه وأنه في ١٠ منه ورد إشعار من البنك يفيد تحصيلها وأن البنك حجز لنفسه عمولة تحصيل بمعدل ٠.١٪ فيكون القيد هكذا :

٢٠٠	٢٠٠	من أوراق برسم التحصيل إلى أوراق القبض ٢/٥
		إرسال الكمبيالة رقم ... إلى البنك لتحصيلها
		من مذكورين إلى أوراق برسم التحصيل ٢/١٠
١٩٩ ر ٨٠٠	» البنك	
٢٠٠ ر	» مصاريف التحصيل	
		تحصيل الكمبيالة رقم ... نظير عمولة ٠.١٪

(٧) رهن الورقة كضمان لسلفة :

ذكرنا أن البنوك لا تميل إلى خصم الأوراق ، ولكن يمكن لك أن تقدم الأوراق كضمان لسلفة تعقدها من البنك أو كضمان لفتح اعتماد لك في البنك بحيث لا تتجاوز السلفة أو الاعتماد نسبة معينة من الأوراق التي تقدمها برسم التأمين . فلا تتجاوز السلفة عادة ٦٠٪ من مجموع القيمة الاسمية لهذه الأوراق . ورهن هذه الأوراق للبنك يترتب عليه تنازلك للبنك عنها فيقوم بتحصيلها عنك وبقيد المبالغ المحصلة لحسابك طرفه بعد خصم الفوائد والعمولة المستحقة له . بفرض أنك احتجت لسلفة من البنك قدرها ٤٠٠ ج في أول يناير وأنت رهنت له أوراقا قيمتها ٧٠٠ ج وأنه حصل في أول مارس ما قيمته ٥٠٠ ج . فإن البنك يخصم من مبلغ ال ٥٠٠ ج مقدار السلفة المستحقة له وكذلك الفوائد والعمولة ومصاريف التحصيل ، والباقي بعد ذلك يقيد لحساب العميل والقيود المثبتة لذلك يجب أن تكون :

(١) قيد ثبت خروج أوراق القبض برسم التأمين .

(٢) قيد ثبت ورود السلفة لمالك .

(٣) قيد ثبت تحصيل الأوراق في أول مارس وشطب الدين الذي عليك للبنك وتقييد الصافي المستحق لك في حسابك الجاري وعلى ذلك تكون القيود :

٧٠٠	٧٠٠	من أوراق برسم التأمين إلى القبض ١/١
		كمبيالات رقم . . ظهرت للبنك برسم التأمين ضمانا لسلفة
٤٠٠	٤٠٠	من الصندوق إلى البنك (سلفة)
		قيمة السلفة المقترضة من البنك برهن الكمبيالات رقم . .
٥٠٠		من مذكورين إلى أوراق برسم التأمين
	٤٠٠	البنك (سلفة)
	٤	فوائد السلفة
	١,٥٠٠	عمولة ومصاريف التحصيل
	٩٤,٥٠٠	البنك (حساب جارى)
		تحصيل الكمبيالات رقم وإقفال حساب السلفة
		وتقييد الصافي لحسابنا الجارى

(٨) تجديد الورقة (استبدالها) :

إذا كان لديك ورقة بمبلغ ٢٠٠ ج مسحوبة على نجيب ، وتستحق الدفع في أول مارس مثلا ، وتوقع الأخير عدم مقدرته على الدفع في الوقت المحدد فقد يتفق معك قبل هذا الميعاد على إلغاء هذه الكمبيالة ، على أن يقبل لأمر كمبيالة جديدة بمبلغ الكمبيالة القديمة مضافا إليها الفوائد عن مدة الكمبيالة الجديدة .

وفي هذه الحالة تجرى عادة ثلاثة قيود :

(١) قيد لإلغاء الكمبيالة القديمة فيكون :

٢٠٠	٢٠٠	من ح/ نجيب	إلى ح/ القبض ٣/١
-----	-----	------------	------------------

إلغاء الكمبيالة رقم ... المستحقة اليوم بمناسبة تجديد لها.

(٢) قيد إثبات الفوائد لمدة الكمبيالة الجديدة ، ولنفرض أنه قبل لأمر كمبيالة أخرى لمدة شهرين مع إضافة فوائد بمعدل ٠.٦٪ ، فتكون الفوائد :

$200 \times 0.6\% \times \frac{2}{12} = 2$ أي ٢ ج ، وهذه الفوائد هي ربع بالنسبة لك ويكون القيد :

٢	٢	من ح/ نجيب	إلى ح/ الفوائد .
---	---	------------	------------------

حسبان الفوائد المكتسبة من تجديد الكمبيالة المذكورة لمدة

شهرين بمعدل ٠.٦٪

(٣) قيد استلام الكمبيالة الجديدة مقبولة من نجيب ويلاحظ أن حسابه أصبح

مدينا بمبلغ ٢٠٢ نتيجة للقيد السابقين . فباستلام الكمبيالة الجديدة يجعل حسابه دائنا وحساب أوراق القبض مدينا بالقيد الآتى :

٢٠٢	٢٠٢	من < / > القبض	إلى < / > نجيب
		ورود الكمبيالة الجديدة رقم ... حق ٦/١	
		بدلا من الكمبيالة الملغاة رقم ... حق ٣/١	

وقد يحصل التجديد على أثر رفض الكمبيالة وعمل بروتستو عليها . ففي المثال السابق بفرض أن نجيب رفض الدفع ، وبلغت مصاريف البروتستو ١ ، وأنه اتفق معك في ١٠ مارس على قبول ورقة جديدة لمدة ثلاثة أشهر (أى حق ٦/١) بعد إضافة فوائد بمعدل ٨ ٪ ، فيكون مبلغ الكمبيالة الجديدة عبارة عن مبلغ الكمبيالة القديمة مضافا إليها مصاريف البروتستو والفوائد ، مع مراعاة عدم أخذ فوائد على المصاريف القضائية ، فتحسب الفوائد على مبلغ الكمبيالة فقط ، أى ٤ ج . ويكون قيد إثبات الفوائد وإثبات ورود الكمبيالة الجديدة هكذا :

٤	٤	من < / > نجيب	إلى < / > الفوائد	٣/١٠
		قيمة الفائدة على الكمبيالة الجديدة بسعر ٨ ٪ لمدة شهرين		
٤٠٥	٤٠٥	من < / > القبض	إلى < / > نجيب	٣/١٠
		قيمة الكمبيالة الجديدة حق ٦/١ التى قبلها المذكور		
		بدلا من الكمبيالة المرفوضة فى ٣/١		

الآن وقد استعرضنا جميع أحوال أوراق القبض فيمكن أن نقول : إنه فى جميع هذه الحالات يجعل حساب أوراق القبض مدينا عند ورود الورقة ، ويجعل دائنا عند خروجها سواء عند الدفع أو التحويل أو الخصم أو الرفض أو إرسالها للحصول أول الرهن أو لإلغائها توطئة لتجديدها .

نمرين تطبيقي على أوراق القبض

✓ فى أول يناير باعت شركة الأخشاب إلى شركة الأثاث الفاخر أخشابا بمبلغ ٧٥٠٠ ج عليها خصم تجارى ١٠ ٪ .

✓ فى ٣ منه تسلمت الشركة البائعة من الشركة المشتريه كمبيالتين الأولى بمبلغ ١٥٠٠ ج حق ٥ فبراير والثانية بمبلغ ٢٥٠٠ ج حق ٥ مارس .

✓ فى ٥ منه وصل الشركة البائعة من الشركة المشتريه شيك بياق الثمن أرسل للبنك توا .

✓ في ٧ منه خصمت شركة الأخشاب الكميالة الأولى في البنك ، فقيد الصافي لحسابها بعد خصم ٤,٥٠٠ مليم مصاريف قطع .

في ٤ مارس تم الاتفاق بين الشركتين على أن تسحب الشركة المشترية الكميالة الثانية حق باكرو تقبل كميالة أخرى بالمبلغ بعد إضافة فوائد بمعدل ٠.٨ / لمدة شهر .

في ٥ إبريل تسامت شركة الأخشاب شيكا بمبلغ الكميالة حق تاريخه أرسل للبنك توا .

والمطلوب تقييد العمليات السالفة في يومية الشركة البائعة .

(امتحانات الأقسام الليلية)

Eddie Abi Chedid

يومية شركة الأخشاب

رقم الاستاذ	البيان	له		منه	
		جنيه	مليم	جنيه	مليم
١٩٣٢ يناير	١ من شركة الأثاث الفاخر إلى المبيعات بموجب فاتورة رقم ... بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه مع خصم تجارى قدره ١٠٪	٦٧٥٠		٦٧٥٠	
»	٣ من أوراق القبض إلى شركة الأثاث الفاخر قبول كمبالتين إحداها بمبلغ ١٥٠٠ جنيهه استحقاق ٥ فبراير والأخرى بمبلغ ٢٥٠٠ جنيهه استحقاق ٥ مارس	٤٠٠٠		٤٠٠٠	
»	٥ من البنك إلى شركة الأثاث الفاخر بموجب شيك رقم ...	٢٧٥٠		٢٧٥٠	
»	٧ من مذكورين من البنك من مصاريف القطع قطع الكمبيالة رقم ... حق ٢/٥	١٥٠٠		١٤٩٥ ٥٠٠ ٤٥٠٠	
مارس	٤ من شركة الأثاث الفاخر إلى أوراق القبض إلغاء الكمبيالة رقم ... على الشركة المذكورة لقبولنا تجديدها بأخرى تستحق بعد شهر	٢٥٠٠		٢٥٠٠	✓
»	٤ من شركة الأثاث الفاخر إلى الفوائد قيمة الفائدة المحتسبة بواقع ٨٪ في السنة لمدة شهر على هذه الشركة عن قيمة الكمبيالة البالغة ٢٥٠٠ جنيهه التى قبلنا تجديدها لمدة شهر آخر	١٦٦٦٧		١٦٦٦٧	
»	٤ من أوراق القبض إلى شركة الأثاث الفاخر قبولها كمبيالة رقم ... تستحق فى ٥ إبريل	٢٥١٦ ٦٦٧		٢٥١٦ ٦٦٧	
إبريل	٥ من البنك إلى أوراق القبض شيك رقم ... سدادا للكمبيالة رقم ... المستحقة على شركة الأثاث الفاخر	٢٥١٦ ٦٦٧		٢٥١٦ ٦٦٧	

أوراق الدفع

إن الورقة التي عاجلنا حالاتها في البند السابق على اعتبار أنها ورقة قبض بالنسبة للدائن تعتبر ورقة دفع في دفاتر المدين ، حيث إنه سيدفع بموجبها . وحالات أوراق الدفع أقل من حالات أوراق القبض ، لأن المدين بموجب ورقة دفع لا يمكن له أن يتصرف فيها كما رأينا في حالات أوراق القبض ، فليس هناك محل لخصمها أو لتحويلها أو لرهنها ولأجل ذلك لا تتمدى أحوال أوراق الدفع للحالات الآتية :

(١) عند قبول الكمبيالة أو تحرير السند : إذا فرض أنك مدين لأحد الموردين وليكن عبد المنعم بسيوني بمبلغ ١٥٠ ج في أول يناير ، وأنت قبلت لأمره كمبيالة بالمبلغ تستحق الدفع في أول مارس فيكون القيد المثبت لذلك في يوميتك كما يلي :

١٥٠	من ح/ عبد المنعم بسيوني	إلى ح/ ١ الدفع	١/١
-----	-------------------------	----------------	-----

الكمبيالة رقم ... المقبولة لأمره حق ٣/١ سدادا لحسابه
ونتيجة هذا القيد هو جعل حساب أوراق الدفع دائنا بدلا من حساب بسيوني .
فكان الدين انتقل من حسابه إلى حساب أوراق الدفع .

(٢) سداد قيمة الورقة عند الاستحقاق : عند قيامك بسداد الورقة المذكورة نقدا يجرى القيد الآتي :

١٥٠	من ح/ ١ . الدفع	إلى ح/ الصندوق	٣/١
-----	-----------------	----------------	-----

سداد الكمبيالة رقم ... لأمر بسيوني حق اليوم .

ويلاحظ أننا جعلنا حساب أوراق الدفع دائنا عند خروج الورقة ، ومدينا عند ورودها عقب سداد قيمتها . ويمكن تصوير الحسابات في الأستاذ ابتداء من قبول الكمبيالة لغاية سداد قيمتها هكذا :

ح/ عبد المنعم بسيوني

١٥٠	إلى ١ الدفع	١/١		١٥٠	من الرصيد	١/١
						ح/ ١ الدفع

١٥٠	إلى الصندوق	٣/١		١٥٠	من عبد المنعم بسيوني	١/١
						ح/ الصندوق

١٥٠	من ١ . الدفع	٣/١
-----	--------------	-----

(٣) تحديد الورقة : نفرض أنك لم تستطع دفع قيمة الورقة السابقة في الميعاد ، وأنك اتفقت مع صاحبها عبد المنعم بسيوني على أن تدفع له ٥٠ ج من أصل الكمبيالة وتحرر له سنداً إذنياً بالباقي لمدة شهرين مع إضافة فوائد بمعدل ٦ ٪ ، فإنك تجرى أربعة قيود . الأول لإلغاء الكمبيالة ، والثاني لإثبات الدفعة التي قمت بدفعها ، والثالث لإثبات الفوائد المدينة التي ستتحملها ، والرابع لإثبات السند الجديد . وعلى ذلك تكون القيود كما يلي :

١٥٠	١٥٠	من > / ا . الدفع	إلى > / بسيوني	٣/١
		إلغاء الكمبيالة رقم . . . حق اليوم بمناسبة تجديدها		
٥٠	٥٠	من > / بسيوني	إلى > / الصندوق	٣/١
		دفعة من أصل الكمبيالة رقم . . . بمناسبة تجديدها		
١	١	من > / الفوائد	إلى > / بسيوني	٣/١
		إثبات الفوائد بمعدل ٦ ٪ على الكمبيالة الجديدة رقم . . . حق ٥/١		
١٠١	١٠١	من > / بسيوني	إلى > / ا . الدفع	٣/١
		إثبات السند الجديد رقم . . . المقبول لأمره بدلاً من الكمبيالة الملغاة رقم . . .		

وقد يكون تجديد الورقة على أثر أنك رفضتها وعمل الدائن ضدك بروتستو عدم الدفع ، وذلك تحاشياً من الالتجاء إلى القضاء . فعلى أثر الاتفاق مع دائنك تثبت قيوداً لإلغاء الكمبيالة وقيوداً لإثبات الفوائد على الكمبيالة الجديدة وثالثاً لإثبات الكمبيالة الجديدة بفرض أنك رفضت الكمبيالة السابقة عند تاريخ استحقاقها وأنك في ١٠ منه قبلت لأمره كمبيالة بالمبلغ وبمصاريف البروتستو وبالفوائد لمدة ثلاثة شهور بمعدل ٨ ٪ من تاريخ الاستحقاق تكون القيود كما يلي :

١٥١	١٥١	من مذكورين	إلى بسيوني	٣/١٠
		ا . الدفع		
	١٥٠	المصاريف القضائية		
	١	إلغاء الكمبيالة رقم . . . بمناسبة تجديدها		
٣	٣	من > / الفوائد	إلى > / بسيوني	٣/١٠

إثبات الفوائد بمعدل ٨ ٪ على الكميالة رقم . . .

حق ١ / ٦

من > / بسيوني إلى ١ الدفع

١٥٤

١٥٤

إثبات الورقة الجديدة رقم ... حق ١ / ٦

بعض عمليات مختلفة

- (١) الديون المدومة : وهى الديون التى تعدم للمحل طرف الغير . فاذا كان لك دين على أحد عملائك فإن هذا الدين قد ينعدم كله أو بعضه لأحد الأسباب الآتية :
 - (١) إذا توفي هذا الشخص ولم يترك شيئاً .
 - (٢) إذا أفلس ولم يمكن الحصول على شيء أو أمكنك الحصول على جزء مما لك طرفه .
 - (٣) إذا مضت المدة القانونية وهى خمس سنوات دون أن تطالبه مطالبة رسمية لسبب ما فسقط حقك فى هذا الدين .
 - (٤) إذا ساءت حالته واتفقت معه على أن تتنازل له عن جزء مما عليه .
- فنفرض أن أحد عملائك المدعو حسن فتحى مدين لك بمبلغ ١٠٠ ج وأنه أفلس ولم يمكن إلا استخلاص ٣٠ ج . فهنا يجب قفل حسابه وجعله دائئاً بجميع المبلغ كأنه سدده ويجعل حساب الصندوق مدينًا بالمبلغ الوارد . كما يجعل حساب الديون المدومة مدينًا بمبلغ ٧٠ ج . ويعتبر حساب الديون المدومة حساباً وهمياً يمثل خسارة . ويظهر حساب حسن فتحى هكذا :

> / حسن فتحى

٣٠ من الصندوق

٧٠ من الديون المدومة

١٠٠

١٠٠ إلى الرصيد

١٠٠

وإذا اعتبرت أن ديناً قد أعدم ، ثم اتضح لك بعد ذلك أن جزءاً من هذا الدين أو كله قد دفع فانك تجعل حساب الصندوق مدينًا . وحيث إن حساب الشخص قد سبق قفله عندما أثبت انعدام الدين أولاً ، ولذلك فإن الحساب الدائن المقابل هو حساب أرباح عرضية لأن هذا الدين المسترد يمثل ربحاً للمحل لم يعمل حسابه .

(ب) المسحوبات : لما كان من الواجب التفرقة بين ما يصرف في شئون المحل وما يسجبه صاحب المحل من نقود أو بضاعة لشئونه الخاصة ، لذلك وجب فتح حساب مسحوبات أو مصروفات شخصية لصاحب المحل يجعل مدينا بما يسجبه . وبفرض أن صاحب المحل سحب ٢٠ ج نقدا لاستعماله الخاص يكون القيد هكذا :

٢٠ ٢٠
من > / المسحوبات (المصروفات الشخصية) إلى الصندوق
ما سجنناه اليوم على ذمة قسط نجلنا المدرسى .

وبفرض أنه سحب بضاعة لاستعمال منزله . فإننا نحسبها عليه بسعر التكلفة وليس بسعر البيع حتى لا تتضخم أرباحه بدون وجه حق ، لأنه ليس من السائغ أن يحقق التاجر أرباحا نتيجة لهذا السحب . ولذلك نجعل حساب المشتريات دائنا بدلا من حساب المبيعات ، وبفرض أن سعر التكلفة للبضاعة المسحوبة ١٠ ج يكون القيد :

١٠ ١٠
من > / المسحوبات إلى > / المشتريات .
ما سجنناه اليوم لاستعمال المنزل .

ويلاحظ أن نتيجة جعل حساب المشتريات دائنا هي تقليل رصيد المشتريات . بفرض أن رصيد حساب المشتريات كان مدينا بمبلغ ١٠١٠ فيكون حساب المشتريات بعد ترحيل المسحوبات إليه هكذا :

> / المشتريات

١٠١٠ إلى حسابات مختلفة	١٠ من المسحوبات
	١٠٠٠ من الرصيد
<u>١٠١٠</u>	<u>١٠١٠</u>

(ج) المصروفات الإيرادات والمصروفات الرأسمالية : المصروفات الإيرادية هي جملة المصروفات التي يتحملها المحل في سبيل إدارة المحل للحصول على أرباح مثل الإيجار والمهايا والتصليحات . وهي كما رأينا حسابات وهمية تمثل خسارة . أما المصروفات الرأسمالية فهي المبالغ التي يدفعها المحل للحصول على أصل من الأصول أو للصرف عليه لتحسينه وجعله أكثر صلاحية للإنتاج . كشرء أثاث أو عقار . فيفتح حساب للأثاث وللعقار . وواضح أن هذه الحسابات حقيقية تمثل موجودات للمحل . وإذا ما صرف مبلغ على تصليح آلة بحيث أصبحت أكثر صلاحية للإنتاج أمكن اعتبار هذا المصروف رأسماليا زاد من قيمة الآلة وجعل حساب الآلات مدينا به . أما لو كسرت الآلة وصرف مبلغ لتصليح الكسر فيعتبر مصروفا إيراديا يمثل خسارة ، ولذا يجعل حساب التصليحات مدينا

وإذا صرف مبلغ لإقامة جدار متهدم فيعتبر مصروفا إيراديا يجعل حساب تصليحات العقار مدينا به . أما لو صرف مبلغ لإقامة حجرة جديدة تضاف للعقار فيعتبر هذا مصروفا رأسماليا ويجعل حساب العقار مدينا به .

والمصروفات القضائية تعتبر مصروفا إيراديا لو صرفت على نزاع بينك وبين أحد عملائك ، أما لو صرفت في سبيل تسجيل عقار اشتري فإنها تعتبر مصروفا رأسماليا وتضم إلى قيمة العقار .

وللتفرقة بين هذين النوعين من المصروفات أهمية عملية عظيمة . وعليها يتوقف تحديد أرباح التاجر في آخر المدة تحديدا صحيحا ، حيث إن الخلط بينهما كثيرا ما يؤدي إلى نتائج غير صحيحة .

عمليات تاجر أثناء شهر

رأيت إتماما للفائدة أن أورد مثالا شاملا لعمليات تاجر أثناء شهر ، وأثبتها في اليومية العامة ثم رحلتها إلى الحسابات بالدفترا الأستاذ . ولم أورد كل العمليات التي قد تصادف التاجر على وجه التدقيق ، بل اكتفيت بذكر بعض العمليات النموذجية منعا للتكرار .

في أول يناير بدأ أحد التجار أعماله التجارية برأس مال قدره ١٠٠٠ ج نقدية أودعت في الصندوق .

في ٢ منه استأجر محلا بإيجار شهري ٥ ج ودفع ثلاثة أشهر مقدما ثم دفع ١٠٠ ج بمثابة خلو رجل .

في ٣ منه اشترى بضاعة نقداً بمبلغ ٢٠٠ ج .

في تاريخه اشترى مكتبا ومناضد وكراسي بمبلغ ٣٠ ج دفعت نقداً .

في تاريخه دفع مصاريف التأسيس الآتية :

١٥٠ قرشاً رخصة المحل — ٣٥٠ قرشاً أجرة دهان — ٧٥٠ قرشاً تركيبات

خشبية .

في ٥ منه فتح لنفسه حسابا جاريا في بنك مصر وأودع به ٣٠٠ ج .

في ٦ منه اشترى بضاعة من محلات سمعان بمبلغ ١٠٠ ج وحرر له سنداً إذنيا بالمبلغ

حق آخر الشهر .

في تاريخه اشترى أدوات كتابية ومطبوعات بمبلغ ٥ ج دفعت نقداً .

في ٨ منه بلغت المبيعات النقدية ١٥ ج .

✓ في تاريخه باع بضاعة بمبلغ ٨٠ ج لسامى نصيف وسحب عليه كميالة تستحق الدفع في آخر الشهر .

✓ في ١٠ منه باع بضاعة بمبلغ ٢٥ ج إلى حسن فؤاد وقيد القيمة على الحساب .

✓ في ١١ منه اشترى بضاعة مقدرة في الكنتالوج بمبلغ ١٠٠ ج عليها خصم تجارى ١٠٪ بشيك على البنك .

✓ في ١٢ منه وصله شيك من حسن فؤاد بضمن البضاعة المباعة له يوم ١٠ الجارى أودعه الصندوق .

✓ في ١٣ منه باع لعبد الفتاح السباعى بضاعة بمبلغ ٥٠ ج وقد قبل المذكور كميالة بالقيمة تستحق الدفع بعد شهرين .

✓ في تاريخه أرسل الشيك الوارد من حسن فؤاد إلى البنك .

✓ في ١٥ منه اشترى بضاعة من شركة المنتجات المصرية بمبلغ ١٠٠ ج وسدادا للثمن حول للشركة كميالة لعبد الفتاح السباعى ودفع الباقي بشيك على البنك .

✓ في ١٦ منه باع بضاعة لعلى شلبى بمبلغ ٧٠ ج وحرر المشتري لأمره سنداً إذنيا بالمبلغ يستحق الدفع بعد شهرين .

✓ في ١٧ منه قطع السند المذكور في البنك الذى قيد الصافى لحسابه الجارى بعد حسابان مصاريف قطع بلغت ٨٠٠ ملجم .

✓ في تاريخه اشترى بضاعة من حلمى بمبلغ ١٠٠ ج وقبل لأمره كميالة بالمبلغ تستحق بعد شهرين .

✓ في ١٨ منه باع بضاعة إلى عبد الفتاح السباعى بمبلغ ٨٠ ج ببيعاد ١٠ أيام بخصم ٢٪ (أى لو تم دفع الدفع خلال هذه المدة يمنح للمشتري خصماً ٢٪) .

✓ في تاريخه اشترى بضاعة بمبلغ ١٥٠ ج من سمعان لميعاد ٢٠ يوماً بخصم ٣٪ .

✓ في ١٩ منه اشترى من محلات الأمانة بضاعة بمبلغ ١٢٠ ج لميعاد ٣٠ يوماً .

✓ في ٢٠ منه رد إلى محلات الأمانة بضاعة بمبلغ ٥ ج لعدم مطابقتها للعينة .

✓ في ٢٢ مئة دفع إلى مصلحة التليفونات ١٨ ج منها ٤ ج تأمين والباقي اشتراك عن سنة ومصاريف إدخال التليفون .

✓ في ٢٣ مئة سحب لاستعماله الخاص بضاعة من المحل بمبلغ ٥ ج (بضمن الشراء) .

✓ في تاريخه تسلم نقداً من عبد الفتاح السباعى فانورة مبيعاته يوم ١٨ منه كما سدد المستحق لسمعان عن مشترياته في نفس التاريخ .

في ٢٥ منه باع لعبد الكريم سامان بضاعة بمبلغ ٢٠ ج لميعاد شهر .
في ٢٦ منه رد عبد الكريم سامان بضاعة بمبلغ ٣ ج لظهور بعض العيوب فيها .
في تاريخه دفع لشركة الإعلانات الشرقية مبلغ ١٠ ج بشيك على البنك نظير إعلانات
عن المحل .

في ٢٧ منه اشترى أدوات كتابية وطوابع بمبلغ ٢ ج .
في تاريخه اشترى فترينات بمبلغ ٢٠ ج ودفع الثمن بشيك على البنك .
في ٢٨ منه اشترى من محلات الأمانة بضاعة بمبلغ ٢٠٠ ج عليها خصم تجارى ١٠٪
وقبل لأمرها كميالة تستحق الدفع بعد شهرين .
في ٣١ منه كانت مقبوضاته ومدفوعاته كالآتي :

جنيه

- | | |
|-----|--|
| ٢ | للنور والمياه . |
| ٨ | مهايا . |
| ٣ | قسط المدرسة لنجله . |
| ٨٠ | كميالة سامى نصيف بشيك أرسل للبنك توا . |
| ١٠٠ | سند لأمر سمعان صيدناوى دفع شيك على البنك . |

تاريخ	بيان	رقم الأستاذ	له	منه
يناير				
١	من الصندوق إلى رأس المال	٣ ١	١٠٠٠	١٠٠٠ x
	قيمة مابدأنا به أعمالنا التجارية			
٢	من مذكورين إلى الصندوق	١	١١٥	
	» مصاريف التأسيس	٤		١٠٠
	» الأيجار	١١		١٥
	مدفع نظير خلو رجل وإيجار ثلاثة أشهر			
	إيصال رقم ١			
٣	من المشتريات إلى الصندوق	١ ٥	٢٠٠	٢٠٠
	مشترياتنا النقدية فاتورة رقم ١			
»	من الأثاث إلى الصندوق	١ ٧	٣٠	٣٠
	شراء مناضد وكراسي ومكتب إيصال رقم ...			
»	من مصاريف التأسيس إلى الصندوق	١ ٤	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠
	رخصة المحل ودهانه وتركيبات خشبية			
	إيصالات رقم ... ورقم ...			
٥	من البنك إلى الصندوق	١ ٢	٣٠٠	٣٠٠
	فتح حساب جار بالبنك قسيمة إيداع رقم ...			
٦	من المشتريات إلى سمعان	٨ ٥	١٠٠	١٠٠
	فاتورة رقم ...			
»	من سمعان إلى أوراق الدفع	٩ ٨	١٠٠	١٠٠
	سداد فاتورته رقم ... بسند رقم ...			
	حق ١/٣١			
»	من الأدوات الكتابية إلى الصندوق	١ ١٢	٥	٥
	فاتورة رقم ...			
٨	من الصندوق إلى المبيعات	٦ ١	١٥	١٥
	مبيعاتنا النقدية اليوم			

تاريخ	بيان	رقم الاستاذ	له	منه
يناير				
٨	من سامى نصيف فاتورتنا رقم ... إلى المبيعات	٦١٣	٨٠	٨٠
»	من أوراق القبض إلى سامى نصيف سداد فاتورتنا رقم ... بكميالة رقم ... حق ١/٣١	١٣١٠	٨٠	٨٠
١٠	من حسن فؤاد فاتورتنا رقم ... إلى المبيعات	٦١٤	٢٥	٢٥
١١	من المشتريات إلى البنك مشترياتنا بفاتورة رقم ... سددت بشيك رقم ...	٢٥	٩٠	٩٠
١٢	من الصندوق إلى حسن فؤاد سداد فاتورتنا رقم ... بشيك على البنك الأهلى	١٤١	٢٥	٢٥
١٣	من عبد الفتاح السباعى فاتورتنا رقم ... إلى المبيعات	٦١٥	٥٠	٥٠
»	من أوراق القبض إلى عبد الفتاح السباعى سداد فاتورة رقم ... بكميالة رقم ... حق ١/٣١	١٥١٠	٥٠	٥٠
»	من البنك إلى الصندوق إيداع شيك حسن فؤاد بالبنك	١٢	٢٥	٢٥
١٥	من المشتريات إلى شركة المنتجات المصرية فاتورة الشركة رقم ...	١٦٥	١٠٠	١٠٠
»	من شركة المنتجات المصرية إلى مذكورين إلى أوراق القبض إلى البنك سداد فاتورة رقم ... بتحويل كميالة رقم ... وشيك رقم ...	١٦١٠٢	١٠٠٥٠٥٠	١٠٠

تاريخ	بيان	رقم الأستاذ	له	منه
يناير				
١٦	من على شلبي إلى المبيعات فاتورتنا رقم ...	٦١٧	٧٠	٧٠ ✓
»	من أوراق القبض إلى على شلبي سداد فاتورة رقم ... بسند رقم ... حق ٣/١٦	١٧١٠	٧٠	٧٠ ✓
١٧	من مذكورين إلى أوراق القبض من البنك من مصاريق القطع قطع السند رقم ... بالبنك	١٠ ٢ ٢١	٧٠	٦٩ ٢٠٠ ✓ ٨٠٠ ✓
»	من المشتريات إلى حامى مشترياتنا بفاتورة رقم ...	٢٠ ٥	١٠٠	١٠٠ ✓
»	من حامى إلى أوراق الدفع سداد الفاتورة رقم ... بكمبالة حق ...	٩٢٠	١٠٠	١٠٠ ✓
١٨	من عبد الفتاح السباعى إلى المبيعات فاتورتنا رقم ... بنخصم ٢٪ فى خلال ١٠ أيام	٦١٥	٨٠	٨٠ ✓
»	من المشتريات إلى سمعان فاتورته رقم ... بنخصم ٣٪ فى خلال ٢٠ يوما	٨ ٥	١٥٠	١٥٠ ✓
١٩	من المشتريات إلى محلات الأمانة فاتورتهم رقم ...	١٨ ٥	١٢٠	١٢٠ ✓
٢٠	من محلات الأمانة إلى المردودات الخارجة مرتجعات من مبيعات ١٩ الجارى إشعار إضافة رقم ...	٢٢ ١٨	٥	٥ ✓

تاريخ	بيان	رقم الأستاذ	له	منه
يناير				
٢٢	من مذ كورين إلى الصندوق	١	١٨	
	اشترك التليفون	٢٣		١٤
	تأمين التليفون	٢٤		٤
	اشترك عن سنة وتأمين — إيصال رقم ...			
٢٣	من المصروفات الشخصية إلى المشتريات	٥ ٢٥	٥	٥
	بضاعة مسحوبة لحسابنا الشخصي			
»	من مذ كورين إلى عبد الفتاح السباعي	١٥	٨٠	
	من الصندوق	١		٧٨ ٤٠٠
	من الخصم المسموح به	٢٦		١ ٦٠٠
	قبض فاتورة رقم ... بعد خصم ٢٪			
»	من سمان إلى مذ كورين	٨		١٥٠
	إلى البنك	٢	١٤٥ ٥٠٠	
	إلى الخصم المكتسب	٢٧	٤ ٥٠٠	
	سداد فاتورة رقم ... بعد خصم ٣٪			
٢٥	من عبد الكريم سلمان إلى المبيعات	٦ ١٩	٢٠	٢٠
	فاتورتنا رقم ... لميعاد شهر			
٢٦	من المردودات الداخلة إلى عبد الكريم سلمان	١٩ ٢٨	٣	٣
	مرتجعات إشعار خصم رقم ...			
»	من مصاريف الاعلان إلى البنك	٢ ٢٩	١٠	١٠
	مدفوعات لشركة الاعلانات فاتورته رقم ...			
٢٧	من الأدوات الكتابية إلى الصندوق	١ ١٢	٢	٢
»	أدوات وطوابع بريد فاتورة رقم ...			
»	من الأثاث إلى البنك	٢ ٧	٢٠	٢٠
	شراء فترينات فاتورة رقم ... شيك رقم ...			
٢٨	من المشتريات إلى محلات الأمانة	١٨ ٥	١٨٠	١٨٠
	فاتورته رقم ...			

تاريخ	بيان	رقم الأستاذ	له	منه
يناير ٢٨	من محلات الأمانة . إلى أوراق الدفع سداد فاتورة رقم . . . بكميالة رقم . . . حق ٣/٢٨	٩١٨	١٨٠	١٨٠
٣١	من مذكورين إلى مذكورين المصروفات الشخصية إلى الصندوق نور ومياه إلى البنك مهايا أوراق الدفع مدفوعات آخر الشهر	١٢٥ ٢٣٠ ٣١ ٩	١٣ ١٠٠	٣ ٢ ٨ ١٠٠
»	من البنك إلى أوراق القبض قبض قيمة كمبيالة رقم . . .	١٠ ٢	٨٠	٨٠

منه / الصندوق (١) له

تاريخ	بيان	جنيه	مليم	تاريخ	بيان	جنيه	مليم
يناير				يناير			
٢	من حسابات مختلفة	١١٥		١	إلى رأس المال	١٠٠٠	
٣	» المشتريات	٢٠٠		٨	» المبيعات	١٥	
٣	» الأثاث	٣٠		١٢	» حسن فؤاد	٢٥	
٣	» مصاريف تأسيس	١٢٥٠٠		٢٣	» عبد الفتاح السباعي	٧٨٤٠٠	
٥	» البنك	٣٠٠					
٦	» الأدوات الكتابية	٥					
١٣	» البنك	٢٥					
٢٢	» حسابات مختلفة	١٨					
٢٧	» الأدوات الكتابية	٢					
٣١	» حسابات مختلفة	١٣					
٣١	» الرصيد	٣٩٧٩٠٠					
		١١١٨٤٠٠				١١١٨٤٠٠	
				٢/١	إلى الرصيد	٣٩٧٩٠٠	

(٢) / البنك

تاريخ	بيان	جنيه	مليم	تاريخ	بيان	جنيه	مليم
١١	من المشتريات	٩٠		٥	إلى الصندوق	٣٠٠	
١٥	» شركة المنتجات	٥٠		١٣	» »	٢٥	
٢٣	» سمعان	١٤٥٥٠٠		١٧	» أوراق القبض	٦٩٢٠٠	
٢٦	» مصاريف الاعلان	١٠		٣١	» » »	٨٠	
٢٧	» الأثاث	٢٠					
٣١	» حسابات مختلفة	١٠٠					
٣١	» الرصيد	٥٨٧٠٠					
		٤٧٤٢٠٠				٤٧٤٢٠٠	
				٢/١	إلى الرصيد	٥٨٧٠٠	

(٣)

ح/ رأس المال

يناير ١	من الصندوق	١٠٠٠	يناير ١/٣١	إلى الرصيد	١٠٠٠
------------	------------	------	---------------	------------	------

له

(٤)

مصاريف التأسيس

منه

تاريخ	بيان	مليم	جنيه	تاريخ	بيان	مليم	جنيه
١/٣١	من الرصيد		١١٢٥٠٠	٢	إلى الصندوق		١٠٠
				٣	» »		١٢٥٠٠

(٥)

ح/ المشتريات

٢٣	من المصروفات الشخصية	٥	٣	إلى الصندوق	٢٠٠
			٦	» سمعان	١٠٠
٣١	من الرصيد	١٠٣٥	١١	» البنك	٩٠
			١٥	» شركة المنتجات	١٠٠
			١٧	» حامى	١٠٠
			١٨	» سمعان	١٥٠
			١٩	» محلات الأمانة	١٢٠
			٢٨	» » »	١٨٠
		١٠٤٠			١٠٤٠

(٦)

ح/ المبيعات

٨	من الصندوق	١٥	١/٣١	إلى الرصيد	٣٤٠
٨	» ساعى نصيف	٨٠			
١٠	» حسن فؤاد	٢٥			
١٣	» عبدالفتاح السباعى	٥٠			
١٦	» على شلبى	٧٠			
١٨	» عبدالفتاح السباعى	٨٠			
٢٥	» عبدالكريم سلمان	٢٠			

منه	مليم	جنيه	تاريخ	بيان	مليم	جنيه	تاريخ	بيان	له
			يناير ٣	إلى الصندوق		٥٠	يناير ١/٣١	من الرصيد	(٧)
			٢٧	» البنك					

(٨) /> سمعان

			٦	إلى أوراق الدفع		١٠٠	٦	من المشتريات	
			٢٣	» حسابات مختلفة		١٥٠	١٨	» »	
						٢٥٠			

(٩) /> أوراق الدفع

			٣١	إلى حسابات مختلفة		١٠٠	٦	من سمعان	
			٣١	» الرصيد		٢٨٠	١٧	» حامى	
						٣٨٠	٢٨	» محلات الأمانة	

(١٠) /> أوراق القبض

			٨	إلى سايى نصيف		٨٠	١٥	من شركة المنتجات	
			١٣	» عبدالفتاح السباعى		٥٠	١٧	» حسابات مختلفة	
			١٦	» على شاي		٧٠	٣١	» البنك	
						٢٠٠			

(١١) /> الإيجار

			٢	إلى الصندوق		١٥	٣١	من الرصيد	
--	--	--	---	-------------	--	----	----	-----------	--

منه				> / الأدوات الكتابية (١٢)				له
مليم	جنيه	بنت	بيان	تاريخ	مليم	جنيه	بنت	بيان
	٥		إلى الصندوق	يناير ٦		٧		من الرصيد
	٢		» »	٢٧				
								تاريخ
								يناير ٣١

> / سامي نصيف (١٣)							
	٨٠		إلى المبيعات	٨		٨٠	من أوراق القبض
							٨

> / حسن فؤاد (١٤)							
	٢٥		إلى المبيعات	١٠		٢٥	من الصندوق
							١٢

> / عبد الفتاح السباعي (١٥)							
	٥٠		إلى المبيعات	١٣		٥٠	من أوراق القبض
	٨٠		» »	١٨		٨٠	» حسابات مختلفة
							٢٣

> / شركة المنتجات (١٦)							
	١٠٠		إلى حسابات مختلفة	١٥		١٠٠	من المشتريات
							١٥

> / علي شلبي (١٧)							
	٧٠		إلى المبيعات	١٦		٧٠	من أوراق القبض
							١٦

منه / > محلات الأمانة (١٨) له

تاريخ	بيان	مليم	جنيه	تاريخ	بيان	مليم	جنيه
يناير			يناير	يناير			
١٩	من المشتريات	١٢٠	٢٠	٢٠	إلى المردودات الخارجة	٥	
٢٨	» »	١٨٠	٢٨	» أوراق القبض	١٨٠		
			٣١	» الرصيد	١١٥		
		٣٠٠			٣٠٠		

(١٩) > / عبد الكريم سلمان

٢٦	من المردودات الداخلة	٣	٢٥	إلى المبيعات	٢٠
٣١	» الرصيد	١٧			

(٢٠) > / حامى

١٧	من المشتريات	١٠٠	١٧	إلى أوراق الدفع	١٠٠
----	--------------	-----	----	-----------------	-----

(٢١) > / مصاريف القطع

٣١	من الرصيد	٨٠٠	١٧	إلى أوراق القبض	٨٠٠
----	-----------	-----	----	-----------------	-----

(٢٢) > / المردودات الخارجة

٢٠	من محلات الأمانة	٥	٣١	إلى الرصيد	٥
----	------------------	---	----	------------	---

منه (٨١) / اشتراك التليفون (٢٣) له

تاريخ	بيان	مليم	جنيه	تاريخ	بيان	مليم	جنيه
يناير ٣١	من الرصيد		١٤	يناير ٢٢	إلى الصندوق		١٤

(٢٤) / تأمين التليفون

٣١	من الرصيد		٤	٢٢	إلى الصندوق		٤
----	-----------	--	---	----	-------------	--	---

(٢٥) / المصروفات الشخصية

٣١	من الرصيد		٨	٢٣	إلى المشتريات		٥
				٣١	» حسابات مختلفة		٣

(٢٦) / الخصم المسموح به

٣١	من الرصيد		١ ٦٠٠	٢٣	إلى عبدالفتاح السباعي		١ ٦٠٠
----	-----------	--	-------	----	-----------------------	--	-------

(٢٧) / الخصم المكتسب

٢٣	من سمعان		٤ ٥٠٠	٣١	إلى الرصيد		٤ ٥٠٠
----	----------	--	-------	----	------------	--	-------

(٢٨) / المردودات الداخلة

٣١	من الرصيد		٣	٢٦	إلى عبدالكريم سلمان		٣
----	-----------	--	---	----	---------------------	--	---

منه

> مصاريف الاعلان

(٢٩) له

تاريخ	بيان	مليم	جنيه	تاريخ	بيان	مليم	جنيه
يناير ٣١	من الرصيد	١٠		يناير ٢٦	إلى البنك	١٠	

(٣٠)

> النور والمياه

٣١	من الرصيد	٢		٣١	إلى حسابات مختلفة	٢	
----	-----------	---	--	----	-------------------	---	--

(٣١)

> المهاييا

٣١	من الرصيد	٨		٣١	إلى حسابات مختلفة	٨	
----	-----------	---	--	----	-------------------	---	--

٧٦٥	٥٢٢		
	٠٠٥		
١٠٥٧	٧٥		
٠٥	٠٥١		
٩١			
٥١			
٧٢٦	٧٢٦		

الباب الرابع

ميزان المراجعة تصحيح الأخطاء

رأينا فيما سبق أن كل مبلغ يقيد في جانب منه من أى حساب ، لابد وأن يقابله مبلغ يساويه في جانب له من حساب آخر ، وذلك تطبيقاً لنظرية القيد المزدوج .
وللتأكد من أننا لم نخل بهذه القاعدة ، يمكن جميع كل المبالغ المدينة الموجودة بالحسابات المختلفة ، وأيضا المبالغ الدائنة ومقارنة المجموعين ببعضهما فإذا وجدناها متعادلين دل ذلك على صحة القيد في الدفاتر ، وإلا فإننا ننتبه إلى وجود بعض الأخطاء .
وإليك صورة ميزان المراجعة للمثال الوارد بصفحة (١٦) .

ميزان المراجعة في يوم ٥ يناير

اسم الحساب	رقم الأستاذ	مجموع مدينة	مجموع دائنة
الصندوق		٥٣٧	٢٦٥
رأس المال			٥٠٠
الإيجار		٥	
البضاعة		٣٥٠	٥٢
عمر افندى		٥٠	١٥٠
مصاريف الاعلانات		١٠	
مجد كامل		١٥	
		٩٦٧	٩٦٧

ويلاحظ أن عملية ترصيد أى حساب ما هى إلا حذف مبلغين متعادلين من كل من جانبيه وإبقاء الرصيد في الجانب الأكبر .
وحيث أن جميع المبالغ المدينة لكل الحسابات تعادل جميع المبالغ الدائنة فيها فإن جميع الأرصدة المدينة لابد وأن تساوى جميع الأرصدة الدائنة

وقد جرت عادة التجار على الا كتفاء بعمل ميزان المراجعة بواسطة الأرصدة .
وبموجب هذه الطريقة الجديدة يظهر ميزان المراجعة بواسطة الأرصدة للمثال السابق
كما يلي :

ميزان المراجعة في يوم ٥ يناير

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	رقم الحساب	اسم الحساب
—	٢٧٢		الصندوق
—	٥٠٠		رأس المال
٥			الإيجار
٢٩٨			البضاعة
	١٠٠		عمر افندى
١٠			مصاريف الإعلان
١٥			محمد كامل
٦٠٠	٦٠٠		

ويلاحظ القارئ أن الأرصدة المدينة في ميزان المراجعة يمكن أن تشمل على ما يأتى:
(١) أرصدة الحسابات الشخصية المدينة مثل حسابات العملاء ، وحساب البنك
وحساب أوراق القبض وحساب المسحوبات .

(٢) أرصدة جميع الحسابات الحقيقية ، وهى حسابات الموجودات التى يمتلكها
المحل ، مثل حسابات العقار والأثاث والسيارات والصندوق والأوراق المالية
وشهرة المحل .

(٣) أرصدة الحسابات الوهمية التى تمثل مصروفات أو خسائر مثل الإيجار والمهايا
والديون المعدومة والخصم المسموح به .

أما الأرصدة الدائنة فتشتمل على نوعين فقط :

(١) أرصدة الحسابات الشخصية الدائنة مثل حسابات الموردين وحساب أوراق
الدفع وحساب رأس المال والبنك إن كان دائنا .

(٢) أرصدة الحسابات الوهمية التى تمثل إيرادات أو ربحا ، مثل إيجار بعض ممتلكات
المحل الداخلة فى التجارة أو فائدة سندات أو أرباح أسهم وكالخصم الدائن .

وتطبيقا للقواعد السابقة نورد ميزان المراجعة الآتى بطريقتى المجاميع والأرصدة ،
وذلك عن عمليات التاجر الواردة فى صفحة ٤٩ .

الاسماء	اسم الحساب	بالأرصدة				بالمجاميع			
		له		منه		له		منه	
		جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
	الصندوق			٣٩٧	٩٠٠	٧٢٠	٥٠٠	١١١٨	٤٠٠
	البنك			٥٨	٧٠٠	٤١٥	٥٠٠	٤٧٤	٢٠٠
	مصاريف التأسيس			١١٢	٥٠٠			١١٢	٥٠٠
	المشتريات			١٠	٣٥			١٠	٣٥
	رأس المال	١٠٠٠				١٠٠٠			
	الأثاث			٥٠				٥٠	
	الإيجار			١٥				١٥	
	حسن فؤاد					٢٥		٢٥	
	الأدوات الكتابية			٧				٧	
	ساحى نصيف					٨٠		٨٠	
	عبدالكريم سامان			١٧		٣		٢٠	
	سمعان					٢٥٠		٢٥٠	
	المبيعات	٣٤٠				٣٤٠			
	أوراق الدفع	٣٨٠				٣٨٠		١٠٠	
	أوراق القبض	٢٠٠				٢٠٠		٢٠٠	
	مصاريف القطع				٨٠٠				٨٠٠
	اشترك التليفون			١٤				١٤	
	عبد الفتاح السباعي					١٣٠		١٣٠	
	تأمين التليفون			٤				٤	
	شركة المنتجات					١٠٠		١٠٠	
	المصاريف الشخصية			٨				٨	
	على شلي					٧٠		٧٠	
	الحصم المسموح به			١٦٠٠				١٦٠٠	
	حامى					١٠٠		١٠٠	
	المردودات الخارجة	٥				٥			
	الحصم المكتسب	٤٥٠٠				٤٥٠٠			
	المردودات الداخلة			٣				٣	
	مصاريف الإعلان			١٠				١٠	
	النور والمياه			٢				٢	
	المهايا			٨				٨	
	محلات الأمانة	١١٥				٣٠٠		١٨٥	
		١٧٤٤	٥٠٠	١٧٤٤	٥٠٠	٤١٢٣	٥٠٠	٤١٢٣	٥٠٠

ميزانه المراجعة كدليل على صحة التقييم :

هناك أخطاء يمكن أن يظهرها ميزان المراجعة أهمها ما يأتي : —

(١) إثبات قيد في جانب واحد من حساب وإهمال الإثبات في الجانب الآخر من حساب آخر كما لو اشترت بضاعة من سليمان فقيدتها في حسابه وأهملت إثباتها في حساب المشتريات .

(٢) إثبات عملية في الجانب الصحيح من حساب وإثباتها في الجانب الخطأ من حساب آخر . كما لو اشترت بضاعة من سلامة فقيدتها في جانب منه من حساب المشتريات ، وبدلاً من تقييدها في جانب له من حساب سلامه قيدتها في جانب منه .

(٣) الاختلاف في تقييد الأرقام كما لو اشترت أثاثاً بمبلغ ٣٠ ج قيدتها في جانب منه من حساب الأثاث بالمبلغ الصحيح إلا أنك قيدتها في جانب له من حساب السمرى ٣ ج فقط .

(٤) تكرار قيد في جانب واحد . كما لو دفعت أجوراً للعمال مبلغاً قدره ١٠ ج قيدتها مرتين في جانب منه من حساب الأجور .

وهناك عدة أخطاء لا يظهرها ميزان المراجعة نذكر منها ما يلي : —

(١) ترك عملية بدون قيد بتاتا . فهذا الإهمال لا أثر له إطلاقاً على أى جانب فلا يكشفه ميزان المراجعة .

(٢) تكرار إثبات عملية ، فإن هذا التكرار يؤدي الى ترحيل مبلغ واحد الى الجانبين خطأ .

(٣) حدوث خطأ في المبلغ في الجانبين كما لو اشترت بضاعة بمبلغ ١٠٠ ج فقيدتها ١٠٠٠ ج أو ١٠ ج .

(٤) حدوث خطأ في اسم الحساب كما لو باعت بضاعة الى حسنى فجعلت حساب حسن مديناً بدلاً منه .

(٥) الخطأ في قواعد التقييد ويطلق عليه الخطأ الفنى كما لو أجريت تصليحات للعدد فبدلاً من جعل حساب التصليحات مديناً جعلت حساب العدد مديناً أى أنك خلطت بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية التى أشرنا إليها سابقاً .

ما يتبع عند عدم نوازه الميزان :

(١) تراجع عملية جمع جانبي هذا الميزان ، إذ ربما يكون الخطأ قد وقع في هذه العملية .

- (٢) تراجع عملية نقل الأرصدة من الدفتر الأستاذ إلى ميزان المراجعة ، إذ ربما نكون قد أخطأنا في نقل أحد هذه الأرصدة .
- (٣) إذا لم نعر على الخطأ بعد ما سبق ذكره ، يجب مراجعة عملية الرصيد .
- (٤) إذا لم نتوصل بعد الى معرفة موضع الخطأ تراجع عملية الترحيل من اليومية الى الأستاذ .

وكثيرا ما تسبب الأخطاء الآتية عدم توازن الميزان : —

- (١) وضع رصيد في غير جانبه الصحيح .
- (٢) ترك بعض الأرصدة دون إدخالها في الميزان .
- (٣) عدم وضوح الأرقام .
- (٤) الخطأ في عمليات الجمع .
- (٥) الخطأ في نقل الأرقام كأن ينقل رقم ٨١ بدلا من ١٨ .

قيود اصلاح الازخطاء :

قد يحدث الخطأ إما في اليومية أو في الدفتر الأستاذ . فإذا حدث الخطأ في التقييد باليومية فيجب عند إصلاحه عدم الالتجاء الى الشطب أو المحو أو التمزيق حيث إن القانون يحرم كل ذلك على التاجر .

فلا إصلاح أخطاء اليومية يجب أولا عمل قيد عكسي في اليومية لمحو أثر القيد الخطأ . ثم يثبت بعد ذلك القيد الصحيح . فبفرض أنك اشتريت بضاعة بمبلغ ٣٠ ج من فايق كامل فأثبتها ٣٠ ج فتعطي فيكون قيدا اليومية اللازمين لإصلاح ذلك ما يأتي :

٣	من فايق كامل	٣	الى المشتريات
---	--------------	---	---------------

إلغاء القيد بتاريخ ... صفحة ... فاتورة رقم ...

ويكون أثر هذا القيد هو إلغاء أثر القيد المثبت خطأ . ثم يثبت بعد ذلك القيد الصحيح .

٣٠	من المشتريات	٣٠	الى فايق كامل
----	--------------	----	---------------

فاتورته رقم ... بتاريخ

وبترحيل القيد السابقين إلى الأستاذ يتم تصحيح الأخطاء .

وإذا كان الخطأ بترك إثبات عملية فيتم التصحيح بمجرد إثباتها .

والمثل الآتي يزيد الموضوع وضوحا :

(١) اشترى المحل بضاعة على الحساب بمبلغ ١٠٠ ج من محمد علي وأهمل إثباتها في

الدفتر .

(٢) وصله من أحمد على كميالة مقبولة بمبلغ ٦٥ ج ققيدها في الدفاتر قيدها صحيحا على اعتبار أن قيمتها ٥٦ ج .

(٣) رد المحل بضاعة قيمتها ٢٠ ج إلى حسن حامد فجعل حساب حامد حسن مدينا بقيمة هذه البضاعة .

(٤) اشترى المحل آلات بمبلغ ٣٠ ج نقدا وجعل حساب المشتريات مدينا بهذا المبلغ . فتكون قيود الإصلاح هكذا :

من / المشتريات	إلى / محمد على	١٠٠	١٠٠
فاتورة رقم ... أهمل قيدها			
من / أحمد على	إلى / أوراق القبض	٥٦	٥٦
إلغاء القيد الخطأ رقم ... بتاريخ ...			
من / أوراق القبض	إلى / أحمد على	٦٥	٦٥
كميالة رقم ...			
من / المردودات الخارجة	إلى / حامد حسن	٢٠	٢٠
إلغاء القيد رقم ... بتاريخ ...			
من / حسن حامد	إلى / المردودات الخارجة	٢٠	٢٠
بضاعة مردودة بتاريخ ...			
من / الصندوق	إلى / المشتريات	٣٠	٣٠
إلغاء القيد رقم ... بتاريخ ...			
من / الآلات	إلى / الصندوق	٣٠	٣٠
آلات مشتراة نقدا بتاريخ ...			

أما إذا كان التقييد صحيحا في دفتر اليومية وارتكب الخطأ عند الترحيل إلى الدفتر الأستاذ ، فيما أن هذا الدفتر الأخير غير قانوني فيتم الإصلاح بشطب الخطأ ثم كتابة التصحيح فوقه ، ويحسن أن يكون ذلك بالمداد الأحمر ، كما يحسن أن يوقع موظف مسئول بجانب هذا التصحيح . فبفرض أنك اشتريت بضاعة من فهمى بمبلغ ٣٢ ج فرحلتها من اليومية ٢٣ ج لظهر حساب فهمى بعد التصحيح هكذا :

ح / فهمى

١/١٠

٣٢ « الإمضاء »

١/٥

٤٣ من المشتريات

الباب الخامس

الحسابات الختامية والميزانية العمومية

عالجنا في الأبواب السابقة طريقة إثبات العمليات المختلفة في اليومية وترحيلها إلى الدفتر الأستاذ لغاية عمل ميزان المراجعة . والمطلع على ميزان المراجعة يتبين له خلاصة الحسابات المختلفة، فيعرف منه الأرصدة النهائية لهذه الحسابات عند تاريخ عمل هذا الميزان .
بقي علينا الآن أن ندرس الخطوة الأخيرة التي يحققها لنا مسك الدفاتر ، وهي معرفة طريقة إيجاد نتيجة أعمال المحل من ربح أو خسارة في بحر مدة معينة ، وكذلك طريقة معرفة وتصوير حالته المالية .

ولمعرفة نتيجة أعماله أثناء مدة معينة جرت العادة على أن نبث عن معرفة : —

(١) محمل الربح أو محمل الخسارة :

ومحمل الربح عبارة عن الفرق بين ثمن بيع البضاعة ومقدار تكلفتها . فإذا كانت عندك بضاعة باقية من العام الماضي بمبلغ ١٠٠ ج وصافي المشتريات أثناء السنة بمبلغ ٣٠٠ ج وصرفت عليها ٣٠ ج مصاريف نقلها للمحل وعمولة شراء ٢٠ ج فتكون جملة تكلفتها ٤٥٠ ج فإذا بيعت كلها بمبلغ ٦٠٠ ج يكون محمل الربح ١٥٠ ج . وبفرض أنه لم يبيع إلا ٢٠٠ ج هذا البضاعة بلغ صافيه ٤٠٠ ج ففي هذه الحالة يضاف إلى المبيعات قيمة البضاعة الباقية أي ١٠٠ ج البضاعة حسب سعر التكلفة أي ٤٠٠ + ١٥٠ = ٥٥٠ ويكون محمل الربح ٥٥٠ - ٤٥٠ = ١٠٠ ج

إما إذا بيعت البضاعة بأقل من سعر تكلفتها فيكون عندنا محمل خسارة . بفرض أنها بيعت بمبلغ ٤٠٠ ج يكون محمل الخسارة ٤٥٠ - ٤٠٠ = ٥٠ ج

(٢) صافي الربح أو صافي الخسارة :

أما صافي الربح فعبارة عن محمل الربح مطروحاً منه جملة المصاريف الإدارية التي أنفقت في سبيل إدارة المحل مثل الإيجار والمهايا والنور والمياه والتليفون والمصاريف البيعية التي أنفقت في سبيل البيع وتسهيل تصريفها مثل مصاريف اللف والحزم وعمولة وكلاء البيع ومصاريف الإعلان والهدايا والمصاريف المالية مثل الخصم المسموح به والفوائد المدينة والأجيو وأخيراً الخسائر الإدارية المختلفة مثل الديون المدومة والسرقة

والحريق . ولكي نصل إلى صافي الربح يجب أن نضيف إلى الأرباح الإيرادات الأخرى التي حصل عليها المحل خلاف إيرادات الشراء والبيع مثل الفوائد التي تعود عليه من إيداع أمواله في البنك والأرباح والفوائد التي تعود عليه فيما لو استثمر جزءاً عطلاً من رأسماله في أوراق مالية (أسهم وسندات الشركات) .

ففي مثالنا السابق بفرض أن جملة المصروفات الإيرادية والبيعية والمالية والخسائر المختلفة بلغت ١٠٠ ج يكون صافي الربح ٥٠ ج على فرض أن مجمل الربح هو ١٥٠ ج . وإذا كان المحل حصل على إيرادات أخرى كفوائد وأرباح وخصم مكتسب ٢٠ ج يكون صافي الربح ٥٠ + ٢٠ أى ٧٠ ج .

وصافي الربح هذا يمثل المبلغ الصافي الذي زاد به رأس المال في نهاية المدة . فإذا كان رأس مالك ٢٠٠ ج في أول المدة فيمكن أن تطمئن إلى أنه أصبح الآن ٢٧٠ ج على فرض أنك لم تسحب منه شيئاً لاستعمالك الخاص . بفرض أن مسحوباتك من هذا القبيل بلغت ٣٠ ج يكون رأس مالك النهائي في نهاية المدة ٢٧٠ - ٣٠ أى ٢٤٠ ج .

الحسابات اللازمة لإظهار مجمل الربح وصافيه :

استعرضنا الموضوع من وجهة حسابية أولاً لكي تقرب إلى ذهن القارئ فكرة مجمل الربح وصافيه . والآن نعالج الموضوع من وجهة مسك الدفاتر .

لكي نصل إلى مجمل الربح يجب أن نفتتح في آخر المدة التجارية حساباً لإظهاره . وهذا الحساب كما وضعنا يبين لنا الأرباح الناتجة من بيع البضاعة . ويطلق على هذا الحساب « حساب المتاجرة أو البضاعة الإجمالي » . والعناصر المكونة لهذا الحساب هي كما علمنا بضاعة أول المدة وصافي المشتريات وتكلفتها وصافي المبيعات وبضاعة آخر المدة .

ولكي تصل إلى صافي الربح يجب أن تصور حساباً آخر لاستبعاد المصروفات الإدارية والبيعية والمالية من مجمل الربح ولإضافة الأرباح الأخرى ويطلق عليه اسم « حساب الأرباح والخسائر » .

وهذان الحسابان ختاميان لأنهما يفتحان في آخر السنة . وجميع الحسابات الوهمية المفتوحة في الأستاذ أثناء السنة ترحل في نهاية المدة إلى هذين الحسابين كما ستري ذلك فيما بعد . وقد علمنا فيما سبق أن ميزان المراجعة في آخر المدة هو كشف بأرصدة الحسابات الدائنة والمدينة في ذلك التاريخ . فبالرجوع إلى هذا الكشف يمكن أن تعرف الأرصدة النهائية لهذه الحسابات .

فبفرض أن ضمن أرصدة ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٤٥ وهو تاريخ عمل الحسابات الختامية ظهر ما يأتي :

اسم الحساب	أرصدة	
	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
بضاعة أول المدة	١٠٠	
مردودات المشتريات		٢٠
مشتريات	٣٢٠	
مصاريف نقل المشتريات	٣٠	
عمولة وكلاء الشراء	٢٠	
مبيعات		٤٥٠
مردودات المبيعات	٥٠	
إيجار	١٨	
مياه ونور	٦	
مهايا	٢٤	
مصاريف نقل المبيعات	٣	
مصاريف إعلان	٨	
عمولة وكلاء البيع	٩	
خصم مسموح به	٧	
فوائد مدينة	١٠	
إيجو	٥	
ديون معدومة	١٠	
خصم مكتسب		١٢
فوائد على أوراق مالية	٨	

وقد قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ٢٥٠ ج .

ولمعرفة العناصر التي يتكون منها حساب المتاجرة ، يمكن أن نتصور أن هذا الحساب يمثل أمين المخزن الموجود بهذا المحل وعلى ذلك فما علينا إلا أن نبحث عن الأشياء التي يعتبر بها هذا الشخص مدينا فنضعها في جانب منه من حساب المتاجرة ، وأيضا عن المبالغ

التي يعتبر بها هذا الشخص دائماً فنضعها في جانب له من هذا الحساب ويرصد هذا الحساب فينتج لنا مجمل الربح .

(١) بضاعة أول المدة : يعتبر أمين المخزن مديناً بقيمتها لأنه تسلمها في أول المدة .
ويلاحظ أن هذه البضاعة هي الباقية من المدة التجارية السابقة أي سنة ١٩٤٤ .

(٢) المشتريات : وهي البضاعة المشتراة أثناء العام ، ويعتبر أمين المخزن مديناً بها لأنه تسلمها وأودعها في المخزن ، وعلى ذلك فإن حساب المتاجرة يجعل مديناً بها أيضاً ، على أن تظهر قيمتها في المبالغ الجزئية لسبب سيأتى ذكره حالا .

(٣) مردودات المبيعات : ويعتبر المخزنجي مديناً بها ، فكان من الواجب ظهورها في الجانب المدين من حساب المتاجرة ، ولكننا استحسننا إدراجها في جانب له مطروحة من رقم المبيعات في الخانة الجزئية ، لكي يظهر صافي المبيعات في الخانة الكلية .

(٤) مصاريف نقل المشتريات : حيث إن قيمة المشتريات عند وصولها إلى المحل تكون عبارة عن قيمتها الأصلية مضافاً إليها قيمة مصاريف نقلها إلى المتجر ، فإن المخزنجي يعتبر مديناً أيضاً بمقدار هذه المصاريف فتظهر من أجل ذلك في الجانب المدين من حساب المتاجرة ، وتشترك معها في ذلك عمولة وكلاء الشراء .

(٥) المبيعات : وهي البضاعة المباعة أثناء العام ، ويعتبر المخزنجي دائماً بها ، فتظهر في جانب له من حساب المتاجرة في خانة المبالغ الجزئية إن كان هناك مردودات مبيعات .
(٦) مردودات المشتريات : يعتبر المخزنجي دائماً بها فكان من الواجب ظهورها في الجانب الدائن من حساب المتاجرة ، ولكن لكي يظهر هذا الحساب صافي قيمة المشتريات بعد طرح مردودات المشتريات ، يحسن أن تظهر قيمة مردودات المشتريات في الجانب المدين مطروحة من المشتريات في الخانة الجزئية ، لكي يظهر صافي المشتريات في خانة المبالغ الكلية .

(٧) بضاعة آخر المدة : وهي البضاعة التي وجدت بالمخزن في نهاية المدة التجارية .
وحيث إن المخزنجي يصفى مركزه معنا في هذا التاريخ ، فإنه يسلمنا هذه البضاعة فنعتبره دائماً بها وتظهر في الجانب الدائن من حساب المتاجرة .

ويمكن أن نعبر عن ذلك بطريقة أخرى فنقول : إن حساب المتاجرة حساب وهمي يجعل مديناً بالخسارة دائماً بالمكسب . ولذلك نجعله مديناً بجميع الخسائر المتصلة بالبضاعة كبضاعة أول المدة والمشتريات والمصروفات عليها ومردودات المبيعات ، ودائناً بجميع

الأرباح المتصلة بالبضاعة أيضا كالمبيعات ومردودات المشتريات والبضاعة الباقية . والفرق بين مجموع جانبي الحساب يمثل مجمل الربح أو مجمل الخسارة .
ويظهر حساب المتاجرة إذن بالشكل الآتي :

منه	ح / المتاجرة عن السنة المنتهية في ٤٥/١٢/٣١				له
١٠٠	إلى بضاعة بالمخزن	٤٥/١٢/٣١	٤٥٠	من المبيعات	٤٥/١٢/٣١
	(أول المدة)		٥٠	» مردودات المبيعات	»
٣٢٠	» المشتريات	»	٤٠٠		
٣٠٠	» مردودات المشتريات	»	٢٥٠	من بضاعة بالمخزن	»
٣٠	إلى مصاريف نقل المشتريات	»		(آخر المدة)	
٢٠	» عمولة وكلاء الشراء	»			
٢٠٠	» الأرباح والخسائر	»			
٦٥٠	(مجمل الربح)		٦٥٠		

أفعال الحسابات التي ترمل رصدها إلى المتاجرة :

يلاحظ أنه لإتمام القيد المزدوج ، حيث إننا جعلنا حساب المتاجرة مدينا إلى عدة حسابات فيجب أن نجعل هذه الحسابات دائنة . ويترتب على جعلها دائنة أنها تقفل فلا يكون لها رصيد بعد ذلك . فمثلا حساب المشتريات يظهر بالشكل الآتي :

حساب المشتريات

٣٢٠	إلى الرصيد (بميزان المراجعة)	٤٥/١٢/٣١	٣٢٠	من ح / المتاجرة	٤٥/١٢/٣١
-----	------------------------------	----------	-----	-----------------	----------

وهكذا بالنسبة لباقي الحسابات المدينة كمصاريف نقل المشتريات وعمولة وكلاء الشراء ومردودات المبيعات الخ .

ولإتمام القيد المزدوج بالنسبة للحسابات التي تظهر في جانب له من حساب المتاجرة فإننا نجعلها مدينة فتقفل نهائيا . فيظهر حساب المبيعات هكذا :

ح / المبيعات

٤٥٠	إلى ح / المتاجرة	٤٥/١٢/٣١	٤٥٠	من الرصيد (بميزان المراجعة)	٤٥/١٢/٣١
-----	------------------	----------	-----	--------------------------------	----------

أما بالنسبة لحساب بضاعة بالمخزن فيلاحظ أن البضاعة التي كانت موجودة أول المدة كانت قيمتها ١٠٠ ح وفي آخر السنة قدرت بمبلغ ٢٠٠ ح . ولذلك نجري فيه قيدين الأول لإلغاء بضاعة أول المدة بجعل الحساب دائنا والمتاجرة مدينا ، والثاني لاثبات قيمة البضاعة الباقية في آخر المدة بجعل الحساب مدينا والمتاجرة دائنا . ويظهر إذن لهذا الحساب رصيد مدين . ويمثل هذا الرصيد المدين بضاعة أول المدة في المدة التالية . ولذلك يظهر بالشكل الآتي :

ح / بضاعة بالمخزن

١٠٠	إلى الرصيد (بضاعة أول المدة)	٤٥/١٢/٣١	١٠٠	من المتاجرة	٤٥/١٢/٣١
٢٥٠	إلى المتاجرة (بضاعة آخر المدة)	»	٢٥٠	» الرصيد	»
٣٥٠			٣٥٠		
٢٥٠	إلى الرصيد	٤٦/١/١			

ويقفل حساب المتاجرة بدورة بترحيل رصيده إلى حساب الأرباح والخسائر . فإن كان جانب له هو الراجح قفل الحساب بترحيل مجمل الربح إلى حساب الأرباح والخسائر كما في المثال السابق . وإن كان العكس قفل بترحيل مجمل الخسارة « من الأرباح والخسائر » .

قيود اليومية التي تسبق حساب المتاجرة :

القيود السابقة المشبوة في حساب المتاجرة في الحسابات التي رحلت رصدها إليه لا بد وأن تسبق بقيود في اليومية ، وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة « أن كل قيد في الأستاذ لا بد أن يسبق بقيد في اليومية » وعلى ذلك تكون القيود بالشكل الآتي :

إلى مذ كورين	من > / المتاجرة	٥٢٠
» بضاعة بالخبزن (أول المدة)		١٠٠
» المشتريات		٣٢٠
» م نقل المشتريات		٣٠
عمولة وكلاء الشراء		٢٠
مردودات المبيعات		٥٠
إقفال الحسابات المذكورة بترحيل رصدها إلى حساب المتاجرة .		
من مذ كورين	إلى > / المتاجرة	٧٢٠
» المبيعات		٤٥٠
» مردودات المشتريات		٢٠
» بضاعة بالخبزن (آخر المدة)		٢٥٠
إقفال الحسابات المذكورة بترحيل رصدها إلى > / المتاجرة		
من > / المتاجرة	إلى > / الأرباح الخسائر	٢٠٠
إقفال > / المتاجرة بترحيل رصيده (مجمل الربح) إلى الأرباح والخسائر		٢٠٠

حساب الأرباح والخسائر :

وهو الحساب الذي نفتحه ليظهر لنا صافي الربح كما فهمناه في صفحة ٧٠ ولذلك نجعله مدينا بالمصاريف والخسائر ، ودائنا بالإيرادات والأرباح . مع ملاحظة أنه إذا أسفر حساب المتاجرة عن ربح إجمالي فيوضع في الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر إما لو أسفر عن إجمالي خسارة فتوضع في الجانب المدين من هذا الحساب . وعلى ذلك يظهر حساب الأرباح والخسائر بالشكل الآتي :

> الأرباح والخسائر

منه

عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٤٥

له

١٨	إلى الإيجار	٤٥/١٢/٣١	٢٠٠	من > المتاجرة (إجمالي الربح)	٤٥/١٢/٣١
٦	إلى المياه والنور		١٢	» الخصم المكتسب	»
٢٤	» المهايا		٨	» الفوائد على الاوراق المالية	»
٣	» مصاريف نقل المبيعات				
٨	» مصاريف الاعلان				
٩	» عمولة وكلاء البيع				
٧	» الخصم المسموح به				
١٠	» الفوائد المدينة				
٥	» الاجيو				
١٠	» الديون المعدومة				
١٢٠	» رأس المال (صافي الربح)				
٢٢٠			٢٢٠		

إقفال الحسابات التي ترحل الى حساب الأرباح والخسائر :

يلاحظ أننا جعلنا حساب الارباح والخسائر مدينا بالخسائر والمصاريف فلا تمام القيد المزدوج نجعل حسابات المصاريف والخسائر دائنا . ويعتبر هذا القيد قيد ترحيل وإقفال أى ترحيل إلى حساب الارباح والخسائر وإقفال الحساب المرحل . وعلى ذلك يظهر حساب الايجار هكذا :

منه

> الايجار

له

١٨	إلى الرصيد (بميزان المراجعة)	٤٥/١٢/٣١	١٨	من الارباح والخسائر	٤٥/١٢/٣١
----	------------------------------	----------	----	---------------------	----------

ولإقفال حساب الايجار جعلناه دائنا وحساب الأرباح والخسائر مدينا وهكذا بالنسبة لباقي الحسابات المدينة كالقوائد المدينة والمهايا الخ . ولإتمام القيد المزدوج بالنسبة للحسابات التي تمثل إيرادات أو أرباح فاننا نجعل هذه الحسابات مدينة لترحيلها لحساب الأرباح والخسائر ولاقفالها . ولذلك يظهر حساب الخصم المكتسب هكذا :

١٢ | إلى أرباح الخسائر | ٤٥/١٢/٣١ | ١٢ | من الرصيد (بالميزان) | ٤٥/١٢/٣١

ويقفل حساب الأرباح والخسائر بدوره بترحيل رصيده إلى حساب رأس المال
فكما ذكرنا سابقا فيزداد رأس المال بضافي الربح وينقص بضافي الخسارة . فإن أسفر
الحساب عن صافي ربح جعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب رأس المال دائنا
وإن كان العكس أى صافي خسارة جعل حساب الأرباح والخسائر دائنا وحساب رأس
المال مدينا .

قيود اليومية التي تسبق حساب الأرباح والخسائر :

واضح أن قيود اليومية التي تسبق حساب الأرباح والخسائر بالنسبة للمثال الذي نحن
بصدده يجب أن تكون :

من ح/ الأرباح والخسائر إلى مذكورين	١٠٠
» الإيجار	١٨
» المياه والنور	٦
» المهايا	٢٤
» مصاريف نقل المبيعات	٣
» مصاريف الإعلان	٨
» عمولة وكلاء البيع	٩
» الخصم المسموح به	٧
» الفوائد المدينة	١٠
» الاجيو	٥
» الديون المعدومة	١٠
تحميل حساب الأرباح والخسائر بالمصاريف والخسائر واقفال حساباتها .	

من مذكورين	٢٠	إلى الأرباح والخسائر
» الخصم المكتسب	١٢	
» الفوائد على الأوراق المالية	٨	
إقفال الحسابات المذكورة بترحيل رصدها إلى حساب الأرباح والخسائر		
من ح/ الأرباح والخسائر	١٢٠	إلى ح/ رأس المال
إقفال للحساب الأول بترحيل صافي الربح إلى الحساب الباقي	١٢٠	

المسحوبات :

سبق ذكرنا أن المسحوبات هي مصاريف خصوصية لصاحب المحل ، ولذلك لا يجب أن تدخل في عداد المصروفات الخاصة بإدارة المحل ، فلا ترحل إذن إلى حساب الأرباح والخسائر بل تخصم من رأس المال ، ولذلك توصل إلى جانب منه من هذا الحساب .
ففي المثال السابق بفرض أن المسحوبات بلغت ٥٠ ج لظهر حساب المسحوبات هكذا :

ح/ المسحوبات

٥٠ إلى الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	٥٠ من رأس المال ٤٥/١٢/٣١
-----------------------------------	--------------------------

وبفرض في المثال السابق أن رأس المال في أول المدة كان رصيده ٣٠٠ ج ، فواضح أنه زاد بمقدار صافي الربح ونقص بمقدار المسحوبات ، وعلى ذلك يظهر كالاتي :

ح/ رأس المال

٥٠ إلى المسحوبات ٤٥/١٢/٣١	٣٠٠ من الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١
٣٧٠ » الرصيد	١٢٠ » الأرباح والخسائر
٤٢٠	٤٢٠

والآن نذكر المثال الشامل الآتي بالرجوع إلى ميزان مراجعة كامل لكي نستخلص منه الحسابات الختامية موضوع بحثنا :

الآتي بيان ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر أحد التجار عن سنة آخرها

١٩٤٤/١٢/٣١

أرصدة مدينة		أرصدة دائنة	
بضاعة	٥٠٠	موردون	٨١٠
بنك	٤٢٠	أوراق دفع	٩٢٠
صندوق	١٥٠	خصم مكتسب	٩٠
عملاء	٥٠٠	فوائد أوراق مالية	٦٠
مشتريات	٤٥٠٠	مبيعات	٥٢٠٠
مردودات المبيعات	١٠٠	مردودات المشتريات	١٢٠
أوراق قبض	٨٠٠	رأس المال	١٩٠٠
أثاث	١٠٠		
إيجار	٧٢		
نقل المشتريات	١٢٠		
نقل المبيعات	٨٠		
فوارغ للمشتريات	٥٠		
سمسرة وعمولة وشراء	١١٠		
تأمين الحريق	٣٠		
تأمين المياه والنور والتليفون	١٠		
مصاريف تليفون	١٥		
مياه ونور	١٠		
مهايا	١٤٠		
مصروفات نثرية	٤٠		
مشحوبات	٢٥٠		
عمولة بنك وفوائد	٥٠		
خصم مسموح به	٥٣		
أوراق مالية	١٠٠٠		
	<u>٩١٠٠</u>		<u>٩١٠٠</u>

وقد قدرت البضاعة الموجودة بالمحل في آخر المدة بمبلغ ٨٠٠ ج.

حساب المتاجرة

منه عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٤٤ له

٥٠٠	إلى ح/ بضاعة بالمخزن (أول	٥٢٠٠	من المبيعات ١٢/٣١/٤٤
	المدة) ١٢/٣١/٤٤		
٤٥٠٠	إلى المشتريات	١٠٠	— مردودات المبيعات
١٢٠	— مردودات المشتريات	٥١٠٠	
٤٣٨٠	إلى نقل المشتريات	٨٠٠	بضاعة بالمخزن
١٢٠	»		(آخر المدة)
٥٠	» الفوارغ		
١١٠	» سمسرة وعمولة الشراء		
٧٤٠	» ح/ الأرباح والخسائر		
	(مجموع الربح)		
٥٩٠٠		٥٩٠٠	

حساب الأرباح والخسائر

منه عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٤٤ له

٧٢	إلى الإيجار	٧٤٠	من ح/ المتاجرة (مجموع الربح) ١٢/٣١
٨٠	» نقل المبيعات	٩٠	من الخصم المكتسب ١٢/٣١
٣٠	» تأمين الحريق	٦٠	من فوائد الأوراق المالية ١٢/٣١
١٥	» مصاريف التليفون		
١٠	» المياه والنور		
١٤٠	» المهايا		
٤٠	» المصروفات النثرية		
٥٠	» عمولة البنك والفوائد		
٥٣	» الخصم المسموح به		
٤٠٠	» رأس المال (صافي الربح)		
٨٩٠		٨٩٠	

> رأس المال

٤٤/ ١/ ١	من الرصيد	١٩٠٠	٤٤/١٢/٣١	إلى المسحوبات	٢٥٠
٤٤/١٢/٣١	من الأرباح والخسائر	٤٠٠	»	إلى الرصيد	٢٠٥٠
		<u>٢٣٠٠</u>			<u>٢٣٠٠</u>
٤٥/١ / ١	من الرصيد	٢٠٥٠			

الميزانية العمومية :

إذا رجعنا إلى ميزان المراجعة السابق لاحظنا أن حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر قد استنفدا جميع أرصدة الحسابات الوهمية الدائنة منها والمدينة ، ولم يبق في هذا الميزان سوى أرصدة الحسابات الشخصية والحقيقية سواء أ كانت مدينة أم دائنة ، ويلاحظ أن الحسابات الشخصية والحقيقية ذات الأرصدة المدينة تمثل موجودات المحل وممتلكاته مثل النقدية التي بالبنك والتي بالخزنة والديون التي على العملاء ، والحسابات الشخصية ذات الأرصدة الدائنة تمثل مطلوبات من المحل مثل أوراق الدفع والديون التي للموردين .

فبعد عمل حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر ، يعمل كشف لبيان موجودات المحل والمطلوبات منه بما فيها رأس المال الجديد الذي يظهر في الميزانية مضافا إليه صافي الربح ومطروحة منه المسحوبات ، ويطلق على الموجودات أصولا وعلى المطلوبات خصوما . وعلى ذلك تظهر الميزانية العمومية للمحل السابق كما يلي :

أصول	الميزانية العمومية بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٣١	خصوم
أثاث	١٠٠	موردون
بضاعة	٨٠٠	أوراق دفع
عملاء	٥٠٠	رأس المال
أوراق قبض	٨٠٠	+ أرباح العام
أوراق مالية	١٠٠٠	<u>٢٣٠٠</u>
بنك	٤٢٠	— مسحوبات
صندوق	١٥٠	<u>٢٠٥٠</u>
تأمين النور	١٠	<u>٣٧٨٠</u>
	<u>٣٧٨٠</u>	

قيود إقفال الدفاتر في اليومية :

من مردودات المشتريات إلى المشتريات	١٢٠	١٢٠
ترحيل الحساب الأول إلى الحساب الثاني		
من المبيعات » مردودات المبيعات	١٠٠	١٠٠
ترحيل الحساب الأول إلى الحساب الثاني		
من < / > المتاجرة » مذكورين	٥١٦٠	
» بضاعة بالمخزن (أول المدة)	٥٠٠	
» المشتريات	٤٣٨٠	
» نقل المشتريات	١٢٠	
» الفوارغ	٥٠	
» السمسرة والعمولة	١١٠	
إقفال الحسابات المذكورة بترحيلها إلى < / > المتاجرة		
من مذكورين » < / > المتاجرة	٥٩٠٠	
من المبيعات		٥١٠٠
من البضاعة بالمخزن (آخر المدة)		٨٠٠
إقفال الحسابين المذكورين بترحيهما إلى المتاجرة		
من < / > المتاجرة إلى < / > الأرباح والخسائر	٧٤٠	٧٤٠
إقفال الحساب الأول بترحيله إلى الثاني		
من الأرباح والخسائر » المذكورين	٤٩٠	
» الإيجار	٧٢	
» نقل المبيعات	٨٠	
» تأمين الحريق	٣٠	
» مصاريف التليفون	١٥	
» المياه والنور	١٠	
» المهايا	١٤٠	
» المصروفات النثرية	٤٠	
» عمولة البنك	٥٠	
» الخصم المسموح به	٥٣	

إقفال الحسابات المذكورة بترحيلها إلى حساب الأرباح والخسائر		
من مذكورين	١٥٠	
إلى > الأرباح والخسائر		
من الخصم المكتسب		٩٠
من فوائد الأوراق المالية		٦٠
إقفال الحسابات المذكورة بترحيلها إلى > الأرباح والخسائر		
من > الأرباح والخسائر	٤٠٠	٤٠٠
إلى > رأس المال		
إقفال الحساب الأول بترحيل صافي الربح إلى رأس المال		
من رأس المال	٢٥٠	٢٥٠
إلى المسحوبات		
ترحيل المسحوبات إلى رأس المال		

البَابُ السَّادِسُ

المعلومات الجردية وتعديل الحسابات

لو رجعنا إلى ميزان المراجعة الموجود في صفحة ٨٠ الذي استخرجنا منه حساب متاجرة وحساب أرباح وخسائر وصورنا منه ميزانية عمومية ، لوجدنا أن الأرصدة الموجودة بهذا الميزان تمثل ما قيد في هذه الحسابات لغاية تاريخ عمل هذا الميزان .

وقد فرضنا عند حل هذا المثال أن الحسابات الوهمية الموجودة به تمثل الأعباء الحقيقية التي يجب أن تتحمل بها السنة ، بمعنى أنه ليس هناك مصروفات مستحقة علينا عن أعمال تمت أثناء السنة ولم تدفع بعد ، كما أنه ليس هناك مبالغ مدفوعة ضمن المثبوت في هذه الحسابات الوهمية وتخص السنة المقبلة .

وبالنسبة للحسابات الحقيقية نلاحظ أن الأصول الثابتة منها ، كالآثاث والعقار وردت في ميزان المراجعة بنفس القيمة التي كانت عليها في أول المدة التجارية ، وعند عمل حساب الأرباح والخسائر لم نأخذ في الحسبان ما طرأ عليها من النقص التدريجي بسبب الاستعمال .

وبالنسبة للحسابات الشخصية اعتبرنا أن الديون التي لنا على الغير كلها سليمة ، ولم نأخذ في الحسبان أن بعض الأشخاص قد يتوقف عن الدفع .

وقد أهملنا كل الاعتبارات السابقة وفرضنا أن أرصدة الميزان تمثل الحسابات تمثيلاً صحيحاً وذلك بقصد تصوير الحسابات الختامية وعمل الميزانية العمومية بشكل مبسط يسهل على القارئ فهمه لأول وهلة ، ولكننا نجد في الحياة العملية أن هناك معلومات تظهر لنا عند الجرد يكون من شأنها أن تحدث تعديلاً في أرصدة الحسابات الوهمية والحسابات الحقيقية والحسابات الشخصية الظاهرة في ميزان المراجعة ، للوصول إلى تحديد الرقم الصحيح للأرباح ، وسنورد ذلك تفصيلاً فيما يلي :

أولاً : نسوية الحسابات الوهمية :

لا يحدث في الحياة العملية أن يعمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر في الوقت الذي تدفع فيه المصروفات المختلفة ، فإذا فرضنا أن تاريخ الجرد هو ٣١ ديسمبر ، فقد يتصادف أن يكون الإيجار في هذا التاريخ مدفوعاً لغاية ٣١ يناير من السنة المقبلة ، أى أن الإيجار مدفوع عن ١٣ شهراً ، وقد يكون الإيجار مدفوعاً لغاية ٣٠ نوفمبر من السنة الحالية ، أى أن الإيجار مدفوع عن ١١ شهراً فقط ، والسبب في ذلك أننا مرتبطون بعقد الإيجار وقد لا تتفق تواريخ دفع أقساطه مع تاريخ عمل الجرد ، وإذا كانت الأجور تدفع أسبوعياً فقد يكون آخر كشف للأجور دفع عن الأسبوع المنتهى في ٢٨ ديسمبر ، ومعنى هذا أن أجور الثلاثة أيام الأخيرة من المدة ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ديسمبر لم تثبت بعد لأنها واردة ضمن الكشف التالى .

وينشأ عن ذلك أنه عند فحص الحسابات الوهمية وقت الجرد قد نجد أن بعض الحسابات قد تشمل على مبالغ مدفوعة مقدماً وتخص المدة المقبلة ، كما لو كان الإيجار مدفوعاً عن ١٣ شهراً ، كما أن هناك بعض الحسابات لم يثبت بها ما يخص السنة ، أى أن هناك مستحقات لم تثبت بعد ، وعند تصوير حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر يجب مراعاة أن كل مدة تجارية تتحمل بالمصاريف الخاصة بها لا أكثر ولا أقل ، ولأجل ذلك يجب أن نحدث تعديلاً في هذه الحسابات الوهمية قبل ترحيلها إلى الحسابات الختامية بحيث يرحل منها إلى حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر ما يخص المدة التجارية تماماً لا أكثر ولا أقل ، وسنوضح ذلك بالأمثلة الآتية لبيان معالجة المبالغ المدفوعة مقدماً والمبالغ المستحقة .

(١) المبالغ المدفوعة مقدماً : استأجر تاجر محلاً إضافياً في أول مايو ١٩٤٤ بإيجار شهرى قدره ١٠ ج تدفع مقدماً عن كل ثلاثة شهور ، ويعمل هذا التاجر الجرد السنوى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ، ففي ٣١/١٢/٤٤ يكون قد دفع ثلاثة أقساط قيمة كل قسط ٣٠ ج ، الأول في أول مايو والثانى في أول أغسطس والثالث في أول نوفمبر ، ويكون مجموع ما دفعه ٩٠ ج ، وهذا المبلغ هو الذى يظهر في ميزان المراجعة ، وهو يمثل إيجار تسعة أشهر تنتهى في آخر فبراير أى أن هناك إيجار شهرى يناير وفبراير مدفوع مقدماً ، ويجب في هذه الحالة أن تحمل حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بإيجار سبعة أشهر فقط أى ٧٠ ج والباقى المدفوع مقدماً يعتبر ديناً لنا طرف المالك ، ويظهر في الميزانية ضمن الأصول .

ولأجل ذلك نرحل من حساب الإيجار إلى الأرباح والخسائر مبلغ ٧٠ ج فقط
بالقيد الآتى :

٧٠ من / الأرباح والخسائر إلى / الإيجار
تحميل الأرباح بالإيجار لغاية ٤٤/١٢/٣١

ويكون من نتيجة هذا القيد أن حساب الإيجار يظل مدينا بمبلغ ٢٠ ج وهو
الإيجار المدفوع مقدما ، ويظهر حساب الإيجار هكذا :

منه	/ الإيجار	له
٣٠ إلى الصندوق	٤٤/٥/١	٧٠ من الأرباح والخسائر ٤٤/١٢/٣١
٣٠ » »	٤٤/٨/١	٢٠ من الرصيد (الإيجار المقدم) »
٣٠ » »	٤٤/١١/١	
<u>٩٠</u>		<u>٩٠</u>
٢٠ إلى الرصيد	٤٥/١/١	

وقد نكتفى (لأجل الشرح) أن نجعل حساب الإيجار مدينا بجملة ما قيد في جانب
منه دفعة واحدة (إلى الرصيد بالميزان) وهو المبلغ الوارد بميزان المراجعة ويمثل جملة
مدافع أثناء السنة ، دون ذكر التفصيلات فنصور الحساب بالشكل الآتى :

منه	/ الإيجار	له
٩٠ إلى الرصيد (بالميزان) ٤٤/١٢/٣١	٧٠ من الأرباح والخسائر ٤٤/١٢/٣١	
	٢٠ من الرصيد (المدفوع مقدما) »	
<u>٩٠</u>		<u>٩٠</u>
٢٠ إلى الرصيد (بالميزانية) ٤٥/١/١		

والحساب السابق يبين أننا حملنا أرباح المدة بما يجب أن تحمل به أى بمبلغ ٧٠ ج
وبالباقي وقدره ٢٠ ج الذى أصبح رصيدا مدينا فى حساب الإيجار يظهر فى الميزانية
العمومية المعمولة فى ٤٤/١٢/٣١ فى جانب الأصول على اعتبار أنه يمثل مبلغا لنا طرف
المالك فى ذلك التاريخ .

أما في السنة التالية فيبدأ حساب الإيجار برصيده المدين في أول يناير سنة ٤٥ ثم تثبت الدفعات في مواعييدها كالمعتاد أى في أول فبراير وأول مايو وأول أغسطس وأول نوفمبر ، وفي آخر السنة يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر إيجار ١٢ شهرا أى ١٢٠ ج ويتبقى عندنا رصيد مدين ٢٠ ج يمثل إيجار يناير وفبراير سنة ٤٦ مدفوعا مقدما ، ويظهر حساب الإيجار هكذا :

ح/ الإيجار

٢٠	إلى الرصيد	٤٥/١/١	١٢٠	من الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٤٥
١٢٠	إلى الصندوق	أثناء عام ٤٥	٢٠	من الرصيد (إيجار مقدم) »
١٤٠			١٤٠	
٢٠	إلى الرصيد	٤٦/١/١		

(ب) المبالغ المستحقة : إذا فرض وقت عمل الحسابات الختامية أنه لم يقيد ضمن حساب الاعلان مبلغ فاتورة لم تقدم ولم تدفع بعد عن إعلان نشر أثناء السنة ، فتطبيقا لقاعدة تحميل حساب الأرباح والخسائر بكل أعباء السنة يجب أن نحمل هذا الحساب بمبلغ هذه الفاتورة أيضا . فنفرض أن الاعلان رصيده في ميزان المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٤٤ ، هو ٣٥ ج وأن مبلغ الفاتورة المستحقة هو ٥ ج وأنها وردت ودفعت يوم ٧ يناير ١٩٤٥ ، فيجب تحميل أرباح وخسائر ١٩٤٤ بمبلغ ٤٠ ج . ويظهر مبلغ ٥ ج في الميزانية العمولة في ٣١/١٢/٤٤ ضمن الخصوم حيث إن هذا المبلغ مستحق لشركة الاعلانات . ويظهر قيد الترحيل في اليومية هكذا :

٤٠ ٤٠ من حساب الأرباح والخسائر إلى ح/ الاعلان

تحميل حساب الأرباح والخسائر باعلانات العام

ويظهر حساب الاعلان هكذا :

ح / الاعلان

٤٠	من الأرباح والخسائر ٤٤/١٢/٣١	٣٥	إلى الرصيد (ميزان المراجعة) ٤٤/١٢/٣١
		٥	إلى الرصيد (مستحق) »
٤٠		٤٠	
٥	من الرصيد (بالميزانية) ٤٥/١/١	٥	إلى الصندوق ٤٥/١/٧

لاحظ أن رصيد الحساب الدائن المستحق الذي قدره ٥ ح والذي يظهر في جانب الخصوم في الميزانية ينقل إلى الجانب الدائن من حساب الاعلان في ٤٥/١/١ وحيث إن الفاتورة دفعت في يوم ٤٥/١/٧ فقد جعل حساب الاعلان مدينا بالمبلغ في ذلك التاريخ .
(ج) الايادات المقبوضة مقدما والمستحقة :

(١) إذا أجرت جزءا من العقار الذي تشغله فانك تفتح حساباً لإيجار العقار تجعله دائنا بالمقبوض . وبفرض أن الإيجار الشهري لهذا الجزء هو ٥ ح تدفع مقدما كل ثلاثة شهور وأن تاريخ الإيجار هو أول يونيه سنة ١٩٤٤ ، فتكون قبضت قسما في أول يونيه وآخر في أول سبتمبر وآخر في أول ديسمبر ومجموع ما قبضته ٤٥ ح ضمنها إيجار شهري يناير وفبراير سنة ١٩٤٥ . أي أنك قبضت شهرين مقدما . فيرحل إلى حساب الأرباح والخسائر ٣٥ ح فقط والباقي يكون مبلغا مستحقا عليك يظهر في الميزانية في حسابات الخصوم . ويظهر حساب إيجار العقار هكذا :

منه	ح / إيجار العقار	له
٣٥	إلى الأرباح والخسائر ٤٤/١٢/٣١	٤٥
١٠	» الرصيد (مستحق) »	
٤٥		٤٥
		١٠
		من الرصيد (بالميزانية) ٤٥/١/١

(٢) إذا كنت تستثمر جزءا من أموالك في أوراق مالية . فانك تفتح حسابا بكيونات الأوراق المالية تجعله دائنا بما تقبض . ونفرض أن رصيد هذا الحساب

في ٤٤/١٢/٣١ مبلغ ٨٠ ج وعلم لك عند ذلك التاريخ أن هناك أرباحا قدرها ٢٠ ج على أوراق مالية أعلنت ولم تقبض بعد . فعند عمل حساب الأرباح والخسائر يجب أن نأخذ في الحسابان قيمة هذه الفوائد فنرحل مبلغ ١٠٠ ج إلى الحساب الأخير ويكون لك مبلغ ٢٠ ج مستحقة لك طرف الشركة ويظهر المبلغ ضمن الأصول وعلى فرض أن هذا المبلغ قبض في ٢٠ يناير ١٩٤٥ يظهر حساب كوبونات الأوراق المالية هكذا :

منه	كوبونات الأوراق المالية	له
١٠٠ إلى الأرباح والخسائر ٤٤/١٢/٣١	٨٠ من الرصيد (بميزان المراجعة) ٤٤/١٢/٣١	
	٢٠ من الرصيد (كوبونات مستحقة) »	
<u>١٠٠</u>	<u>١٠٠</u>	
٢٠ إلى الرصيد (ميزانية) ٤٥/١/١	٢٠ من الصندوق ٤٥/١/٢٠	

(٣) مثال أخير على تسوية الحسابات الوهمية :
في دفاتر أحد المحلات التجارية وجدت الأرصدة الآتية بميزان المراجعة بتاريخ ٣١/١٢/١٩٤٥ .

- (١) حساب عمولة وكلاء البيع ذو رصيد مدين قدره ٧٥ ج .
- (٢) » المصروفات الثرية ذو رصيد مدين ٢٥ ج .
- (٣) » التصليحات ذو رصيد مدين قدره ٢٠ ج .
- (٤) » المهايا ذو رصيد مدين قدره ١٨٠ ج .
- (٥) إيجار العقار ذو رصيد دائن قدره ٣٠ ج .
- (٦) حساب البنك ذو رصيد مدين قدره ١٨٠ ج .

وعند فحص هذه الحسابات في نهاية العام ظهرت المعلومات الآتية :

- (١) هناك عمولة مستحقة لأحد وكلاء البيع قدرها ١٠ ج .
- (٢) وجدت طوابع بريد باقية لم تستعمل بمبلغ ٢ ج .
- (٣) هناك فاتورة بمبلغ ٣ ج عن تصليحات تمت أثناء السنة ولم تدفع بعد .
- (٤) ضمن المهايا مبلغ ١٥ ج قبضها بعض الموظفين مقدما من مرتباتهم المستحقة عن شهر يناير ١٩٤٥ .

(٥) أظهر كشف حساب البنك أن رصيده المدين هو ١٨٥ وأن هذا الفرق يرجع إلى أن البنك قيد مبلغ ٥ ج فوائد لصالحنا لم تثبتها في دفاترنا بعد .

(٦) ضمن إيجار العقار مبلغ ١٠ ج قبضت عن المدة المقبلة .

فاذا أردنا تسوية الحسابات الوهمية السابقة بمناسبة ترحيلها إلى الأرباح والخسائر بحيث يرحل منها إلى الحساب المذكور ما يخص السنة فقط لظهرت بالشكل الآتي :

ح / عمولة وكلاء البيع

٧٥ إلى الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	٨٥ من الأرباح والخسائر ٤٥/١٢/٣٠
١٠ » الرصيد (بالميزانية) »	
<u>٨٥</u>	<u>٨٥</u>

ح / المصروفات النثرية

٢٥ رصيد بالميزان ٤٥/١٢/٣١	٢٣ من الأرباح والخسائر ٤٥/١٢/٣١
	٢ » الرصيد (بالميزانية) »
	<u>٢٥</u>

ح / التصليحات

٢٠ إلى الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	٢٣ من الأرباح والخسائر ٤٥/١٢/٣١
٣ » الرصيد (بالميزانية) »	
<u>٢٣</u>	<u>٢٣</u>

ح / المهاي

١٨٠ إلى الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	١٦٥ من الأرباح والخسائر ٤٥/١٢/٣١
	١٥ » الرصيد (بالميزانية) »
<u>١٨٠</u>	<u>١٨٠</u>

منه	ح / البنك	له
١٨٠ إلى الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	١٨٥ من الرصيد (بالميزانية) ٤٥/١٢/٣١	
٥ » الفوائد		
<u>١٨٥</u>	<u>١٨٥</u>	

إيجار العقار

٢٠ إلى الأرباح والخسائر ١٥/١٢/٣١	٣٠ من الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	
١٠ » الرصيد (بالميزانية)		
<u>٣٠</u>	<u>٣٠</u>	

وأما أثر هذه الحسابات بعد ترحيل رصيدها المعدلة على كل من حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية فيظهر كما يأتي :

ح / الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية في ٤٥/١٢/٣١

منه	ح / الأرباح والخسائر	له
٨٥ إلى عمولة وكلاء البيع	٥ من فوائد البنك	
٢٣ » المصروفات الثرية	٢٠ من إيجار العقار	
٢٣ » التصليلات		
١٦٥ » المهاي		

٠٠٠	٠٠٠
٠٠٠	٠٠٠
١٨٥	بنك
مدفوعات مقدمة	٣
٢	تصليحات
طوابع بريد مقدمة	١٠
١٥	إيجار مقبوض مقدما
١٧	١٠ عمولة وكلاء البيع
	٢٣

ثانيا : تعديل الحسابات الحقيقية (الاستهلاك) :

لا بد أن يأخذ التاجر في الحسبان ، قبل عمل حساب الأرباح والخسائر الخسارة الناتجة عن استعماله الأصول الثابتة الموجودة بالمحل كالأثاث والعقار والعدد والآلات ، فإذا اشترى التاجر آلة في أول السنة بمبلغ ٤٠٠ ج وقد رت في آخر السنة نتيجة للاستعمال بمبلغ ٣٥٠ ج ، فمعنى ذلك أن الخسارة الناتجة عن ذلك قيمتها ٥٠ ج يجب أن يتحمل بها حساب الأرباح والخسائر حتى نصل إلى صافي الربح الحقيقي ولكي نحفظ برأس المال سليما .

نوعا الاستهلاك :

- (١) الاستهلاك الداخلي : ويقصد به النقص التدريجي الذي يحصل على الأصول بسبب الاستعمال ، كالتآكل والقدم في حالة العدد والآثاث والمباني مع ملاحظة أن الأراضي غير قابلة للاستهلاك حيث تظل محتفظة بقيمتها الدائمة طول مدة الاستعمال .
- (٢) الاستهلاك الخارجي : وهو الذي يحدث دفعة واحدة لسبب خارج عن طبيعة الأصل نفسه بظهور اختراعات أو طراز جديد يجعل الأصل القديم غير قادر على متابعة الاختراع الجديد في قوته الانتاجية كالعدد والآلات .

قيود الاستهلاك في الدفاتر :

يفتح حساب في نهاية المدة يمثل هذه الخسارة ، ويسمى بحساب الاستهلاك يجعل
مدينا بقيمة الاستهلاك وحساب الأصل المراد استهلاكه دائنا ، ويقفل حساب الاستهلاك
بترحيله إلى جانب منه من حساب الأرباح والخسائر .

فبفرض أن الأثاث الذي بلغت قيمته في أول السنة ١٠٠ ج قدر في نهاية العام بمبلغ
٨٠ ج فيجري القيدان الجرديان الآتيان :

٢٠	٢٠	من > استهلاك الأثاث	إلى الأثاث
		إثبات الاستهلاك الذي طرأ على الأثاث	
٢٠	٢٠	من > الأرباح والخسائر	إلى الاستهلاك
تحميل حساب الأرباح والخسائر باستهلاك الأثاث			
وواضح أن حساب الاستهلاك يظهر كما يلي :			

منه	> استهلاك الأثاث	له
٢٠ إلى الأثاث	٤٤/١٢/٣١	٢٠ من الأرباح والخسائر ٤٤/١٢/٣١

أما حساب الأثاث فيظهر هكذا :

منه	> الأثاث	له
١٠٠ إلى الرصيد (بالميزان) ٤٤/١٢/٣١	٢٠ من > الاستهلاك ٤٥/١٢/٣١	
	٨٠ » الرصيد (بالميزانية) »	
١٠٠	١٠٠	

ويظهر الحساب في الميزانية العمومية في جانب الأصول بقيمته أول السنة مطروحا
منه الاستهلاك هكذا :

١٠٠	أثاث
٢٠	استهلاك
٨٠	

وفي ابتداء السنة التالية يظهر الأثاث برصيده الجديد بعد التعديل وهو ٨٠ ج ، وفي نهاية العام يرحل إليه الاستهلاك كالمعتاد فبفرض أن الأثاث قدر بمبلغ ٦٥ ج لظهر في نهاية العام هكذا :

منه	ح/ الأثاث	له
٨٠ إلى الرصيد (أول المدة) ٤٥/١/١	١٥ من الاستهلاك ٤٥/١٢/٣١	
	٦٥ » الرصيد (بالميزانية) »	
<u>٨٠</u>	<u>٨٠</u>	

ويلاحظ أن طريقة جعل الأثاث دائنا في كل سنة بمقدار الاستهلاك لا تبين لنا القيمة الأصلية لهذا الموجود ، ولذلك توجد طريقة أخرى بمقتضاها يظل حساب الأصل (الأثاث) لدينا بقيمته الأساسية فلا يرحل الاستهلاك إلى جانب له ، حتى تظل قيمته ثابتة ويكتفى بالقيد الآتي :

٢٠	من ح/ الأرباح والخسائر إلى ح/ احتياطي استهلاك الأثاث	٢٠
	إثبات استهلاك الأثاث	

ويكون من شأن هذا القيد أننا حملنا حساب الأرباح والخسائر بالخسارة الناشئة عن الاستهلاك وأبقينا حساب الأثاث على أصله ، ويظهر حساب احتياطي استهلاك الأثاث في الميزانية ضمن الخصوم ، والمطلع على الميزانية يمكن له أن يعرف قيمة الأثاث عند تاريخ عملها بطرح قيمة احتياطي استهلاك الأثاث من قيمة الأثاث ، ففي المثال السابق يظهر الأثاث واحتياطي الاستهلاك الخاص به هكذا :

أصول	خصوم
١٠٠ أثاث	٢٠ احتياطي استهلاك الأثاث

وفي نهاية السنة الثانية يزداد احتياطي استهلاك الأثاث بمقدار ١٥ ج فيصبح ٣٥ ويظهر الأثاث واحتياطي استهلاكه في نهاية هذه السنة هكذا :

أصول	خصوم
١٠٠ أثاث	٣٥ احتياطي استهلاك الأثاث

طرق تقدير الاستهلاك :

توجد طرق مختلفة لتقدير الاستهلاك نكتفي بذكر الطرق الآتية :

(١) طريقة إعادة التقدير : وهي التي أشرنا إليها سابقا ، وبمقتضى هذه الطريقة يعاد

تقدير الأصل في نهاية المدة ويكون الاستهلاك عبارة عن الفرق بين قيمة الأصل أول المدة وقيمتها في آخر المدة . وتتبع هذه الطريقة في الأدوات الصغيرة .

(٢) طريقة القسط الثابت : وبمقتضى هذه الطريقة تقدر للأصل المراد استهلاكه

مدة معينة ، كما تقدر قيمته التي يمكن أن يباع بها في نهاية هذه المدة . وبطرح هذه القيمة الأخيرة من أصل ثمنه وقسمة الناتج على عدد سنى الاستعمال نتوصل إلى قسط الاستهلاك السنوى الواجب تحميل حساب الأرباح والخسائر به . فمثلا لو اشترينا آلة بمبلغ ٦٠٠ ج وقدرنا لها مدة استخدام خمس سنوات ، يمكن أن تباع بعدها بمبلغ ١٥٠ ج لكان قسط الاستهلاك السنوى هو :

$$\frac{٦٠٠ - ١٥٠}{٥} = ٩٠ ج$$

وبفرض أنها بيعت عند انتهاء مدة استعمالها بالمبلغ المقدّر لها أى بمبلغ ١٥٠ ج

لظهر حسابها في ذلك التاريخ هكذا :

منه	ح / الآلة	له
٢٤٠ رصيد (آخر سنة الاستعمال)	٩٠ من الاستهلاك	
	١٥٠ » الصندوق	
٢٤٠	٢٤٠	

وبفرض أنها بيعت بمبلغ ١٠٠ ج فقط فمعنى هذا أننا عندنا خسارة قدرها ٥٠ ج

ناشئة عن بيع هذه الآلة ويظهر الحساب هكذا :

منه	ح / الآلة	له
٢٤٠ رصيد (آخر سنة للاستعمال)	٩٠ من الاستهلاك	
	١٠٠ من الصندوق	
	٥٠ من أرباح وخسائر الآلة المباعة	
٢٤٠	٢٤٠	

> / أرباح وخسائر الآلة

٥٠ إلى > / الآلة المباعة	٥٠ من الأرباح والخسائر
وبالعكس لو بيعت بأكثر من ذلك وليكن ١٩٠ ج فيكون عندنا ربح قدره ٥٠ ج ويظهر حساب الآلة هكذا :	
> / الآلة	

٢٤٠ رصيد (آخر سنة للاستعمال)	٩٠ من الاستهلاك
٤٠ إلى أرباح وخسائر الآلة المباعة	١٩٠ من الصندوق
٢٨٠	٢٨٠

(٣) طريقة القسط المتناقص : وأساس هذه الطريقة أن تؤخذ نسبة ثابتة من الرصيد الباقي من الأصل المراد استهلاكه . فإذا فرض أنه تقرر استهلاك أصل قيمته ٥٠٠ ج بنسبة ١٠٪ سنويا ، كان معنى هذا أن يستهلك ما قيمته ٥٠ ج في العام الأول . فتصبح قيمته ٤٥٠ ج فيستهلك منه في العام الثاني ١٠٪ من هذا الرصيد أي ٤٥ ج فقط . وفي نهاية السنة الثالثة يكون الاستهلاك ١٠٪ من ٤٠٥ أي ٤٠٫٥ ج . وهكذا

طريقة حساب الاستهلاك في مصلحة الضرائب :

قبل ترك هذا الباب يحسن أن نذكر للقارئ الطريقة التي تتبعها مصلحة الضرائب المصرية عند معالجة الاستهلاك . فقد ورد في أحد منشوراتها « أن الاستهلاك السنوي يحسب على الرصيد المتبقى وليس على الأصل . ولمعرفة القيمة التي تعتبر أساسا للاستهلاك الآن ، يجب الرجوع إلى تاريخ الحصول على الأصل . فبفرض أن الأصل الذي يراد استهلاكه اشترى بمبلغ ١٠٠٠ ج ، ويراد معرفة قيمة الاستهلاك في نهاية السنة الثالثة . وبفرض أنه يستهلك بنسبة ١٠٪ فيجري العمل هكذا :

١٠٠٠	قيمه في أول المدة .
١٠٠	قيمة الاستهلاك في نهاية السنة الأولى .
٩٠٠	القيمة بعد الاستهلاك في بدء السنة الثانية .
٩٠	الاستهلاك في نهاية السنة الثانية .
٨١٠	القيمة بعد الاستهلاك في بدء السنة الثالثة .
٨١	قيمة الاستهلاك في نهاية السنة الثالثة .
٧٠٩	القيمة في بدء السنة الرابعة « .

وقد حددت المصلحة نسبة لاستهلاك الأصول نكتفي بأن نذكر بعضا منها على

سبيل التمثيل :

النسبة المئوية للاستهلاك

الأصل

أثاث

٥

٢٠

سيارات امنيوس

١٥

سيارات لورى

٥

آلات طباعة

١٠

أثاث اللوكاندات والمطاعم

١٠

آلات كاتبة

٢٠

سيارات تكسى

إعادة التقدير

البياضات المستعملة بالفنادق

تسوية الحسابات الشخصية

في نهاية كل مدة تجارية يجب على التاجر الحريص الذى يرغب الزيادة فى الاحتياط أن يفحص أرصدة حسابات المدينين ، ويقدر ما يتوقع أن يعجز هؤلاء المدينون عن سداذه فى المستقبل ، ثم يخصم هذه الخسارة المتوقعة الحصول من أرباح المدة الحالية . أى أن الربح الذى يحصل عليه التاجر يجب أن يخصم منه الخسارة المنتظرة الحدوث فى أصل من أصوله وهو الذمم .

وبعبارة أخرى ، إذا وجدنا أن الذمم عند تحصيلها لن تحصل بالكامل . فمن الخطأ عدم أخذ هذه الخسارة المتوقعة فى الحسبان ، ولذلك يحتم بعد النظر أن نحجز من أرباح السنة مبلغا يقابل هذه الخسارة المتوقعة . ويجرى حجز هذه الأرباح بقيد يجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب احتياطي الديون المشكوك فيها دائنا . فبفرض أنه فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قدر المحل أن ما ينتظر أن يعدم هو مبلغ ١٥٠ ج فيجرب القيد الجردى الآتى :

١٥٠ ١٥٠ من الأرباح والخسائر إلى احتياطي الديون المشكوك فيها
تحميل الأرباح والخسائر بما ينتظر أن يعدم العام المقبل .

ويظهر حساب احتياطي الديون المشكوك فيها فى نهاية سنة ١٩٤٠ وبداية

سنة ١٩٤١ هكذا :

ح / احتياطي الديون المعدومة

١٥٠ إلى الرصيد (بالميزانية) ٤٠/١٢/٣١	١٥٠ من الأرباح والخسائر ٤٠/١٢/٣١
<u>١٥٠</u>	<u>١٥٠</u>
<u>١٥٠</u>	<u>١٥٠</u>
٤١/١/١	٤١/١/١ من الرصيد

ويلاحظ أن هذه العملية لا تؤثر مطلقاً على الحسابات الشخصية للمدينين الذين تتوقع عدم سدادهم لكل ما عليهم ، بل تنتقل أرصدة حساباتهم إلى العام الجديد بكل قيمتها ، لإمكان مطالبتهم بكل ما عليهم . ونكتفي بأن نطرح قيمة الاحتياطي من مجموع ما على المدينين (الذمم) في الميزانية العمومية كما تظهر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ لإظهار صافي الديون المنتظر تحصيلها . وبفرض أن مجموع الذمم ٣٥٠٠ ج ظهرت في هذه الميزانية كما يلي : —

٣٥٠٠ ذم

١٥٠ احتياطي الديون المشكوك فيها .

٣٣٥٠

وإذا فرضنا أنه في أثناء سنة ١٩٤١ كان ضمن الديون مبلغ ٧٠ ج طرف حسن و ٥٠ ج طرف على و ٨٠ طرف مجد . وأن الأول أفلس في ٢٥ مارس فلم يحصل المحل إلا على ٤٠ ج من تفليسته . وأن الثاني توفي في أول أغسطس فلم يمكن الحصول على شيء مما عليه . وأن الأخير ساءت حالته فتم الاتفاق معه في ٢٥ ديسمبر على أن يدفع نصف ما عليه ويتنازل له عن الباقي .

سبق أن وضعنا في صفحة ٤٧ طريقة إثبات الديون المعدومة . وعلى ذلك تظهر حسابات هؤلاء الأشخاص وكذا حساب الديون المعدومة في سنة ١٩٤١ هكذا :

منه	ح / حسن	له
٧٠ إلى الرصيد	٤١/١/١	٤٠ من الصندوق
<u>٧٠</u>		<u>٣٠</u> » الديون المعدومة
<u>٧٠</u>		<u>٧٠</u>
٤١/١/١		٤١/٣/٢٥

ح/ على

٤١/٨/١	٥٠ من الديون المدومة	٤١/١/١	٥٠ إلى الرصيد
--------	----------------------	--------	---------------

ح/ مجد

٤١/١٢/٢٥	٤٠ من الصندوق	٤١/١/١	٨٠ إلى الرصيد
»	٤٠ من الديون المدومة		
	<u>٨٠</u>		<u>٨٠</u>

ح/ الديون المدومة

٤١/١٢/٣١	١٢٠ من الرصيد (بالميزان)	٤١/٣/٢٥	٣٠ إلى ح/ حسن
		٤١/٨/١	٥٠ » ح/ على
		٤١/١٢/٢٥	٤٠ » مجد
	<u>١٢٠</u>		<u>١٢٠</u>

أما كيفية إقفال حساب الديون المدومة ، فبدلاً من ترحيله إلى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر ، فإننا نرحله إلى الجانب المدين من حساب احتياطي الديون المشكوك فيها ، لأن هذا الحساب الأخير الذي يمثل أرباحاً محجوزة قد يكون لمواجهة الخسارة عند ما تتحقق فعلاً . وعلى ذلك يظهر الحسابان هكذا :

منه ح/ احتياطي الديون المدومة له

٤١/١٢/٣١	١٢٠ من احتياطي الديون المشكوك فيها	٤١/١٢/٣١	١٢٠ إلى الرصيد (بالميزان)
----------	------------------------------------	----------	---------------------------

منه	ح/ احتياطي الديون المشكوك فيها	له
١٢٠ إلى الديون المدومة ٤١/١٢/٣١	١٥٠ من الرصيد ٤١/١/١	
٣٠ إلى الرصيد (دائن) »		
<u>١٥٠</u>	<u>١٥٠</u>	

يلاحظ عند تصوير ح/ احتياطي الديون المشكوك فيها أننا بدأنا بإثبات مبلغ الاحتياطي المحجوز من سنة ١٩٤٠ والمرحل إلى جانب له في بداية سنة ١٩٤١ وبعد خصم الديون المدومة تبقى عندنا رصيد دائن قدره ٣٠ ج وبفرض أنه يراد عمل احتياطي جديد للسنة المقبلة أي سنة ١٩٤٢ قدره ١٠٠ ج فقط ، وحيث إنه لا يزال باق عندنا مبلغ ٣٠ ج في حساب الاحتياطي فلا يلزمنا إلا بمبلغ ٧٠ ج فقط نحجزها من الأرباح والخسائر في نهاية عام ١٩٤١ لا بل اغ الاحتياطي إلى ١٠٠ ج وعلى ذلك يظهر حساب احتياطي الديون المشكوك فيها في شكله النهائي في نهاية عام ١٩٤١ هكذا :

منه	ح/ احتياطي الديون المشكوك فيها	له
١٢٠ إلى الديون المدومة ٤١/١٢/٣١	١٥٠ من الرصيد ٤١/١/١	
١٠٠ إلى الرصيد الجديد »	٧٠ » الأرباح والخسائر »	
	<u>٢٢٠</u>	
<u>٢٢٠</u>	١٠٠ من الرصيد ٤٢/١/١	

مآل آخر :

بلغ رصيد الذم في نهاية سنة ١٩٤٤ ٤٠٠٠ ج وقد تقرر عمل احتياطي للديون المشكوك فيها بمعدل ٠.٥ من الذم ، وفي سنة ١٩٤٥ بلغ رصيد الذم ٤٥٠٠ ج وبلغ رصيد الديون المدومة ١٨٠ ج وتقرر عمل احتياطي جديد بمعدل ٠.٥ من الذم فيظهر حسابا الديون المدومة واحتياطي الديون المشكوك فيها في نهاية ١٩٤٥ هكذا :

منه	ح/ الديون المدومة	له
١٨٠ إلى الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	١٨٠ من احتياطي الديون المدومة	٤٥/١٢/٣١
منه	ح/ احتياطي الديون المدومة	له

١٨٠ إلى الديون المدومة ٤٥/١٢/٣١	٢٠٠ من الرصيد ٤٥/١/١
٢٢٥ » الرصيد »	٢٠٥ من الأرباح والخسائر ٤٥/١٢/٣١
<u>٤٠٥</u>	<u>٤٠٥</u>

وتظهر الذمم في الميزانية في ديسمبر ١٩٤٥ هكذا :

٤٥٠٠ ذمم
٢٢٥ احتياطي الديون المشكوك فيها
<u>٤٢٧٥</u>

الطرق المتبعة في تقدير مبالغ احتياطي الديون المشكوك فيها :

أولاً : فحص حالة كل عميل على حدة ، وبموجب هذه الطريقة يعمل كشف برصيد حساب كل عميل في آخر السنة من دفتر أستاذ المبيعات ، وتفحص حالة كل عميل لمعرفة مقدار الديون السليمة (Good) ولمعرفة المشكوك فيها (Doubtful) والرديئة (Bad) . ويعتبر دينه سليماً من كان يواظب على دفع ديونه بانتظام ويتمتع عادة بخصم تعجيل الدفع نظير قيامه بالدفع في خلال المهلة المحدودة ومن تدل التحريات على حسن مركزه المالي . أما باقي العملاء فيجب فحصهم فحفاً دقيقاً مسترشدين بالاعتبارات الآتية للحكم على مقدار ما ينتظر أن يعدم طرفهم .

(أ) عند ماتكون تسديداتهم غير منتظمة أو ضئيلة .

(ب) إذا كان رصيد الحساب المدين في ازدياد مطرد دون زيادة في رقم المشتريات .

(ج) رفض شيكات أو كمبيالات وتعليق قيمتها على الحساب .

(د) إذا كان العميل يلجأ عادة إلى تجديد الكمبيالات المسحوبة عليه .

(هـ) إذا كان الدين مستحقاً من مدة طويلة جاوزت المهلة التي تمنح عادة في نوع

التجارة التي يزاولها صاحب المحل .

(و) إذا ما وجدت ملاحظات في صفحة حساب العميل كالاتية :

« أوقف الحساب ، حولت أوراقه للمحامي ، بدأت إجراءات تفليسة ، في التصفية ، اختفى وعنوانه مجهول » .

ويمكن أن يعمل كشف برصيد هؤلاء العملاء لتقدير مقدار الاحتياطي بالشكل الآتي :

اسم العميل	الرصيد	سليم Good	ردىء Bad	مشكوك فيه	ملاحظات

وعند فحص كل عميل يوضع رصيده في خانة سليم ، أوردىء ، أو مشكوك فيه ، على حسب حالته ثم تجمع هذه الخانات ، وعند تقدير مقدار الاحتياطي يجب أن يكون مساويا إلى مجموع خانة ردىء ، ونسبة تتراوح ما بين ٤٠ ٪ أو ٥٠ ٪ من مجموع خانة مشكوك فيه ، ونسبة قليلة من مجموع خانة الديون السليمة تتراوح ما بين ١ ٪ و ٥ ٪ ، إذ كثيرا ما يحدث بالنسبة للأخيرة ما يجعلها في حكم المعدومة على غير انتظار .

ثانياً : تقرير نسبة مئوية تؤخذ سنويا على رصيد الذمم في تاريخ الجرد .

ثالثاً : تؤخذ نسبة مئوية من المبلغ الصافي للمبيعات الآجلة .

وتستخدم عادة إحدى الطريقتين الأخيرتين في المحال التي يكون قد مضى على تأسيسها وقت طويل فتمكنها خبرتها الطويلة من أن تعرف على وجه التقريب النسبة التي ينتظر أن تعدم ، ولكن المحل في أول نشأته يضطر إلى استعمال الطريقة الأولى وهي في الواقع أدق وتؤدي إلى نتائج صحيحة لأنها كما لاحظنا مبنية على الفحص والتحليل .

احتياطي الخصم على الذمم :

رأينا في البند السابق أن احتياطي الديون المشكوك فيها يعمل في آخر المدة التجارية لمقابلة الخسارة المتوقعة حدوثها في الذمم في المدة التالية ، وهناك خسارة أخرى متوقعة حدوثها في الذمم يجب أيضا الاحتياط لها ، وهي الخسارة الناشئة من الخصم الذي نتوقع منحه لعملائنا عند ما يقومون بسداد ما عليهم في بحر المهل التي ستحدد لهم ، فيتمتعون بالخصم المتفق عليه ، ففي مثل هذه الحالة أيضا يجب تكوين احتياطي لمواجهة هذه الخسارة ويطلق عليه اسم احتياطي الخصم على الذمم .

ويعامل هذا الاحتياطي من وجهة مسك الدفاتر معاملة احتياطي الديون المشكوك فيها تماما ، فعند بدء تكوينه يجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب احتياطي الخصم دائنا ، وفي السنة التالية يرحل الخصم المسموح به إلى الجانب المدين من حساب احتياطي الخصم على الذمم كما كنا نرحل حساب الديون المعدومة إلى الجانب المدين من حساب احتياطي الديون المشكوك فيها ، ولتكوين احتياطي خصم جديد للسنة التالية يبحث عن المبلغ الواجب خصمه من حساب الأرباح والخسائر بنفس الطريقة التي اتبعناها في حالة تسوية حساب احتياطي الديون المشكوك فيها .

مثال : في أول يناير سنة ٩٤٤ كان رصيد حساب احتياطي الخصم على الذمم ١٢٥ ج وفي نهاية العام بلغ رصيد حساب الخصم المسموح به ٩٥ ج ويراد عمل احتياطي جديد للخصم قدره ٨٠ ج فيظهر حساب احتياطي الخصم هكذا :

ح/ احتياطي الخصم

٩٥ إلى الخصم	٤٤/١٢/٣١	١٢٥ من الرصيد	٤٤/١/١
٨٠ إلى الرصيد (الجديد)	»	٥٠ » الأرباح والخسائر	»
<u>١٧٥</u>		<u>١٧٥</u>	
		٨٠ من الرصيد	٤٥/١/١

أما طريقة حسابان مبلغ احتياطي الخصم فيراعى أنه إذا كان الحل يتبع أخذ نسبة معينة من الذمم لإيجاد مقدار احتياطي الخصم فيجب أخذ هذه النسبة على رقم الذمم السليمة أى المنتظر تحصيلها في العام المقبل ، ولذلك يجب أن نطرح من الذمم مقدار الاحتياطي الذى عمل لمقابلة الديون المشكوك فيها ، بفرض أن رصيد الذمم بلغ في نهاية العام ٦٠٠٠ ج ويراد عمل احتياطي للديون المشكوك فيها بمعدل ٥٪ من الذمم واحتياطي للخصم بمعدل ٢٠٪ فمعنى هذا أن المبالغ المنتظر تحصيلها والتي سيتمتع أصحابها بخصم تعجيل الدفع هي ٦٠٠٠ ناقصا مقدار احتياطي الديون المشكوك فيها وهو ٣٠٠ ج أى ٥٧٠٠ ، فتؤخذ نسبة احتياطي الخصم على الذمم على هذا الصافي أى $٥٧٠٠ \times ٠.٢ = ١١٤٠$ ج . وتظهر الذمم في الميزانية العمومية مطروحا منها مقدار الاحتياطيين هكذا :

٦٠٠٠ ذم
٣٠٠ احتياطي الديون المشكوك فيها بنسبة ٥٪
٥٧٠٠

١١٤ احتياطي الخصم على الذم بنسبة ٢٪
٥٥٨٦

احتياطي الخصم على أوراق القبض (احتياطي الأجيو) :

وما قيل بالنسبة لاحتياطي الخصم على المدينين يمكن أن يقال بالنسبة لاحتياطي الخصم على أوراق القبض ، فأوراق القبض لا تخرج عن كونها كمبيالات أو سندات تمثل ديونا في ذمة عملاء تستحق بعد تاريخ الجرد بمدد مختلفة فهي لا تساوى إذن قيمتها الاسمية ، لذلك يجب أن يعمل احتياطي لخصمها يحمل به حساب الأرباح والخسائر ، ثم يظهر في الميزانية مطروحا من أوراق القبض طرعا شكليا بدلا من ظهوره ضمن الأرصدة الدائنة .
مثال : ظهرت ضمن أرصدة ميزان المراجعة ما يأتي :

منه	له
٢٥٠٠	أوراق قبض في ٣١/١٢/١٩٤٤
٣٠	مصاريف قطع (أجيو)
٤٠	احتياطي إجيو

وأنه تقرر عمل احتياطي أجيو على أوراق القبض بمعدل ٦٪ وأن متوسط استحقاق لأوراق هو شهران بعد تاريخ الجرد .

يفهم من ذلك أن الأوراق تستحق في المتوسط بعد شهرين فيكون احتياطي الأجيو الجديد $٢٥٠٠ \times ٠٠٦ \times \frac{٢}{١٢}$ أي ٢٥ ، ويظهر احتياطي الأجيو هكذا :

ح/ احتياطي الأجيو

٣٠ إلى الأجيو	٤٤/١٢/٣١	٤٠ من الرصيد	٤٤/١٢/٣١
٢٥ إلى الرصيد (الجديد)	»	١٥ من الأرباح والخسائر	»
٥٥		٥٥	
		٢٥ من الرصيد	٤٥/١/١

طرق جرد الأصول الأخرى

أولا : جرد البضاعة : لمعرفة مجمل الربح يجب القيام بعملية جرد البضاعة في آخر المدة لمعرفة قيمة البضاعة الباقية . وهذه العملية في غاية الأهمية ويجب أن تعمل بغاية الدقة لأن عليها تتوقف صحة النتائج التي تظهرها لنا الحسابات الختامية لأن نتيجة حساب المتاجرة (مجمل ربح أو مجمل خسارة) لا يمكن الاعتماد عليها إلا إذا قدرت البضاعة الباقية تقديرا صحيحا من حيث السعر الواجب أن تحسب به والكمية الواجب حسابها .

ويحسن عند القيام بعملية الجرد أن يوقف دولا ب العمل ويشرف موظفون مسئولون على هذه العملية . فيقوم موظفون بعد البضاعة أو وزنها أو كيلها ، وآخرون يقومون بإثباتها في كشوف جرد ، وآخرون يقومون بالعمليات الحسابية من ضرب وجمع .

وعند حصر كميات البضاعة الواجب حسابها في قوائم الجرد ، يجب ألا تدرج بها إلا البضاعة التي اشترت وقيدت ضمن المشتريات ، كما يجب استبعاد جميع البضائع التي بيعت وقيدت ضمن المبيعات . وتطبيقا لهذه القاعدة يمكن أن تستنتج :

(١) يجب التحقق من أن البضاعة التي أدرجت بكشوف الجرد قد قيدت فواتيرها فعلا في الدفاتر . فكثيرا ما يحصل أن البضاعة ترد للمحل في أواخر السنة ويتأخر وصول الفواتير . أما إذا قيدت الفواتير فيجب إدراج البضاعة في القوائم حتى ولو أن البضاعة لم ترد بعد .

(٢) يجب أن تشتمل كشوف الجرد على البضاعة الباقية الموجودة بالمحل والموجودة طرف الوكلاء بالعمولة والموجودة بمخازن الاستيداع والبضاعة المباعة على أن تنقل ملكيتها بعد موافقة المشتري .

(٣) يجب التحقق من أن البضاعة التي بيعت وقيدت ضمن المبيعات ولم يتسلمها المشتري بعد ، غير واردة في كشوف الجرد .

وتقدر البضاعة على أساس سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل - أي بالأقل من الاثنين - ويحسب سعر التكلفة على أساس فواتير الشراء مضافا إليها المصاريف الأخرى التي تحملتها البضاعة إلى أن تصبح معدة للبيع كمصاريف الجمر والنقل إلى الداخل . وإذا ما اشترى المحل أصنافا بأسعار مختلفة في بحر المدة التجارية فيقدر الباقي منها على أساس متوسط الأسعار التي اشترى بها هذا الصنف أو على أساس أن ما اشترى أولا يبيع

أولاً . فإذا ما اشترى مثلاً ١٠٠ وحدة سعر ١٥٠ قرشا ، و ٣٠ وحدة سعر ١٨٠ قرشا وباع منها ١١٠ وحدة فيكون السعر الذى تسعر به الكمية الباقية وهى ٢٠ وحدة هو ١٨٠ قرشا . ويقصد بسعر السوق سعر شراء المثل فى السوق وقت الجرد . ويمكن معرفة هذا السعر بسهولة بالنسبة لبعض الأصناف كالذهب والغلل والقطن . أما إذا لم يكن للبضاعة سعر محدود فى السوق فيمكن تطبيق السعر الذى اشترى به الصنف فى فترة قريبة من وقت الجرد سواء قبله أو بعده ، وإذا لم يتيسر تسعير الصنف بأية طريقة من الطرق سالفة الذكر فيمكن أن تسعر بسعر البيع وقت الجرد ناقصا نسبة مئوية معينة وهى نسبة محمل الربح الذى تعود التاجر أن يضيفها إلى سعر الشراء . وواضح أنه إذا تلفت البضاعة أو ظهر بها بعض العيوب أو أصبحت من طراز قديم لا يستهوى الجمهور فيجب أن تسعر البضاعة بالسعر الذى يمكن أن تباع به مهما قلت قيمته عن سعر الشراء أو سعر السوق .

وقاعدة تسعير البضاعة بالأقل من السعيرين ، سعر الشراء أو سعر السوق ، هى قاعدة سليمة وهامة فى المحاسبة يجب أن نفهم مداها وحكمها . فنفرض أن البضاعة الباقية كلفتك ١٠٠ ج . وكان سعر السوق ١٣٠ ج فلو أنك حسبتها بالسعر الأخير فمعنى هذا أنك حسبت ضمن أرباحك مبلغ ٣٠ ج عن بضاعة لم تبعها بعد . وهذا خطأ إذ إن قواعد المحاسبة الصحيحة تحتم ألا نحسب ضمن أرباحنا أرباحا لم تتحقق بعد ، حيث إنه وقت بيع هذه البضاعة قد ينزل الثمن . ولكن إذا بقيت الأسعار على حالها أو انخفض سعر السوق بحيث يمكن شراء نفس هذه البضاعة بمبلغ ٨٠ ج فيجب حسابان البضاعة بسعر ١٠٠ ج فى الحالة الأولى وبسعر ٨٠ فى الحالة الثانية . وذلك زيادة فى الاحتياط حيث إن قواعد المحاسبة السامية تحتم علينا أن نعمل حساب الخسارة المستقبلية ولو أنها لم تحصل فعلا .

ويمكن أن تصور قائمة جرد بالشكل الآتى :

قائمة جرد البضاعة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣

الرقم	عدد الوحدات بالمخازن	سعر التكلفة	سعر السوق	ملاحظات الإدارة	الكمية الواجب حسابها	التمن
١	١٥٠٠	١٠	١٢	هناك ٣٠٠ وحدة اشترت فعلا بسعر ١٠ قروش وقيدت فعلا بالفاتر ولكنها لم تصل بعد	١٨٠٠	مليم جنيه ١٨٠
ب	٧٠٠	٢٥	٢٠	منها ١٠٠ وحدة بيعت وقيدت بالدفاتر ولكنها لم ترسل بعد	٦٠٠	١٢٠
ج	٢٥٠٠	٤٠	٦٠	هناك ٥٠٠ وحدة أرسلت للعلماء للبيع أو الرد ولم يبت فيها بعد	٣٠٠٠	١٢٠٠
د	١٥٠٠	٣٠	٤٠		١٥٠٠	٤٥٠
هـ	٣٠٠	٢٠	٣٠	منها ١٠٠ واحدة تالفة لا ينتظر أن تباع بأكثر من ١٠ قروش للوحد	$\begin{cases} ٢٠ \times ٢٠٠ \\ ١٠ \times ١٠٠ \end{cases}$	٥٠
						٢٠٠٠

ثانيا : الصندوق : تعد النقدية التي بصندوق المحل في تاريخ الجرد ثم يقارن مجموعها برصيد حساب الصندوق ، فإذا لم يتساويا وجب العمل على معرفة سبب هذا الاختلاف ، فإذا لم يكتشف هذا السبب كان على المحل أن يعالج ذلك بالشكل الآتي :

أولا : إذا كان هناك عجز في الصندوق ألزم الصراف بهذا العجز ، كذلك إذا وجدت عملة مزيفة . فإذا دفع الصراف هذا العجز أو إذا دفع بدلا من العملة المزيفة تساوى رصيد حساب الصندوق مع النقدية التي أصبحت في الصندوق تماما . فإذا لم يتمكن الصراف من الدفع فورا يقيد المبلغ كدين عليه ، ويجعل حسابه مدينا وحساب الصندوق دائما ، فيقل رصيد حساب الصندوق ويصبح مساويا لما في الصندوق فعلا من نقود .

هذا إن كان أمين الصندوق موظفا . أما إذا كان أمين الصندوق هو صاحب المحل فقد جرت العادة على اعتبار هذا النقص مسحوبات ، ويثبت ذلك بجعل حساب المسحوبات

مدينا وحساب الصندوق دائئا ، فيتساوى رصيد حساب الصندوق حينئذ مع النقدية الموجودة فعلا في الصندوق .

ثانيا : إذا وجدت زيادة في الصندوق رحلت إلى حساب معلق ريثما يعرف سببها ، وذلك بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب معلق دائئا ، فيزيد رصيد حساب الصندوق ويصبح حينئذ مساويا تماما للنقدية الموجودة فعلا في الصندوق .

وعند عمل الميزانية العمومية تظهر ضمن أرصدها المدينة — كرصيد لحساب الصندوق — النقدية الموجودة فعلا في الصندوق ، كما تظهر مديونية أمين الصندوق الموظف إذا لم يتمكن من دفع العجز فورا ، أو المسحوبات بعد أن زيد رصيدها بمقدار العجز إذا كان أمين الصندوق هو صاحب المحل ، أو الحساب المعلق (ضمن الأرصدة الدائنة) في حالة فتح هذا الحساب بمناسبة وجود زيادة في الصندوق .

وواضح مما تقدم أنه من الخطأ اعتبار العجز خسارة أو الزيادة ربحا .

ثالثا : البنك :

(١) حساب جار : ترسل المصارف عادة إلى المحال التي تتعامل معها كشوفا بحساباتها الجارية طرفها في فترات منتظمة ، والمفروض طبعاً أن يطابق حساب البنك في دفاتر المحل كشف الحساب الذي يرسله البنك إلى المحل . ولكن يحدث في أحوال كثيرة ألا يطابق الكشف المرسل من البنك حساب البنك في الدفاتر . وينتج ذلك عن أمور كثيرة نذكر منها ما يأتي :

(١) إذا كانت هناك شيكات سلمها المحل لأشخاص ولم يقدمها هؤلاء الأشخاص إلى البنك لغاية تاريخ تحرير كشف حساب البنك . ففي هذه الحالة تكون قد قيدت بدفاتر المحل ولم يقيدها المصرف في دفاتره بعد .

(٢) قد تكون هناك شيكات أرسلت للبنك للتحصيل وقيدت بدفاتر المحل بجعل حساب البنك مدينا بها ، ولكن البنك لم يقيدها لحساب المحل لأنه لم يحصلها بعد .

(٣) قد تكون هناك فوائد قيدها البنك للمحل أو عليه ولكنها لم تقيد في دفاتر المحل . فإذا كان الفرق بين رصيد حساب البنك في دفاتر المحل وبين كشف الحساب المرسل من البنك إلى العميل يرجع إلى السببين الأولين أو إلى أحدهما ، فإن رصيد حساب المحل في دفاتر البنك حسب الكشف سوف يعدل من نفسه لي مطابق رصيد البنك في دفاتر المحل عند ما تقدم الشيكات المسحوبة للدفع أو تحصل الشيكات المرسلة للتحصيل ونقيد

بالحساب الجارى . ويكتفى فى هذه الحالة بعمل مذكرة تسوية فى دفتر يومية الصندوق لبيان سبب الخلاف بين الرصدين .

فإذا فرضنا أن رصيد حساب البنك المدين فى دفتر الصندوق لمحل ما بلغ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤١ (وهو تاريخ عمل الجرد) ٣٥٠ ج . وأنه ظهر من كشف حساب البنك أن الرصيد يعادل ٣٢٠ ج فقط وأنه بالبحث تبين أن مجموع قيمة الشيكات المسحوبة من المحل على البنك والتي لم تقدم بعد بلغ ١٠٠ ج . وأن مجموع قيمة الشيكات التى أرسلت للتحصيل والتي لم يحصلها البنك بعد بلغ ١٣٠ ج لاكتفى بعمل مذكرة التسوية الآتية :

٣٢٠	الرصيد حسب كشف الحساب الوارد من البنك
١٣٠ +	شيكات لم تحصل بعد
٤٥٠	
١٠٠ -	شيكات لم تقدم
٣٥٠	رصيد البنك حسب دفتر يومية الصندوق

ولكن إذا كان سبب الخلاف بين الرصدين يرجع إلى السبب الثالث أى عدم إثبات الفوائد الدائنة أو المدينة التى يحتسبها البنك للعميل أو عليه ، فلا يكتفى بإثبات مذكرة تسوية ، بل علاوة على ذلك يجب تعديل رصيد حساب البنك فى دفتر يومية الصندوق (أو فى دفتر الأستاذ) بما يعادل هذه الفوائد . فإن كانت الفوائد لصالح البنك جعل حساب الفوائد مدينا وحساب البنك دائنا ، وإن كان العكس جعل البنك مدينا وحساب الفوائد دائنا . وفى كلتى الحالتين يقفل حساب الفوائد بترجيله إلى حساب الأرباح والخسائر (إلى الجانب المدين فى حالة الخسارة والجانب الدائن فى حالة المكسب) ويظهر رصيد حساب البنك فى الميزانية بعد تأثره بهذه الفائدة .

مثال : المطلوب استعمال المعلومات الآتية لبيان ما يظهر فى الميزانية كرصيد للبنك ثم عمل مذكرة التسوية اللازمة بفرض أنه علم لك ما يأتى :

١٤٠١,٦٠٠ مليم جنيه
ما للمحل طرف البنك حسب كشف الحساب الوارد من البنك المؤرخ فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤١

٥٥٧,٥٠٠
رصيد حساب البنك فى دفاتر المحل فى نفس التاريخ . وبعد البحث تبين أن الشيكات التى سحبت على البنك قبل ٣٠ يونية سنة ١٩٤١ ولم تقدم للدفع إلا فى ٢ يوليه من نفس السنة هى :

مليم جنيه

لأمر فؤاد ٢٩ ٢٠٠

» زكى ٨٠١ ٢٠٠

» حسنى ٥ ٧٠٠

» كمال ١٣٢ ٣٠٠

كما أن المحل كان قد أرسل شيكا للحصول قيمته ١١٦ ج . بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤١ فلم يحصل إلا في ٢ يوليه من نفس السنة .

وقد بلغت فوائد البنك والعمولة التي لم تثبت في الدفاتر ٨,٣٠٠

فبفرض أن ٣٠ يونيه سنة ١٩٤١ هو تاريخ عمل الجرد فإن مذكرة التسوية تظهر هكذا :

مليم جنيه

١٤٠١ ٦٠٠ ما للمحل طرف البنك حسب الكشف الوارد من البنك (والذي

يشمل الفوائد)

٩٦٨ ٤٠٠ — شيكات لم تقدم للبنك بعد

٤٣٣ ٢٠٠

١١٦ + شيك لم يحصل بعد

٥٤٩ ٢٠٠ الرصيد الذي يظهر في الميزانية العمومية

وفي هذه الحالة يكون قيد اليومية اللازم لتسوية الفوائد هكذا :

٨,٣٠٠ ٨,٣٠٠ من حساب الفوائد إلى ح/ البنك

قيمة الفوائد المستحقة على الحساب الجارى حسب كشف حساب البنك والتي لم تثبت بعد في الدفاتر

وواضح أنه بعد إثبات هذا القيد في دفاتر المحل يقل رصيد حساب البنك في الدفاتر بمقدار هذه الفوائد فيصير ٥٤٩,٢٠٠ وهو الرصيد الذي سينتهى إليه حساب البنك حسب مذكرة التسوية .

ويظهر رصيد البنك في الميزانية العمومية — بمبلغ ٥٤٩,٢٠٠ ج .

(ب) حساب إيداع : تودع بعض المنشآت أحيانا مبالغ فائضة عن حاجتها لدى المصارف لمدة معينة مقابل فوائد . وعند عملية الإيداع يعطى المودع إيصال إيداع لأجل بالقيمة المدفوعة مضافا إليها الفوائد المستحقة عليها .

» ح/ الصندوق (أو البنك - حساب جار) ١٠٠٠

قيمة المبلغ المودع في البنك بمعدل ٤ ٪ سنوياً

وفي آخر السنة يرحل من حساب الفوائد إلى حساب الأرباح والخسائر ما يعادل الفائدة لمدة ستة أشهر فقط أى ٢٠ ج . أما الباقي فيبقى كرصيد دائن ليظهر في الميزانية في جانب الأرصدة الدائنة أو مطروحا من رصيد البنك حساب الإيداع الذي يظهر ضمن الأرصدة المدينة .

وقد يرى البعض معالجة هذه الفوائد بطريقة آخر يتلخص فيما يلي :

أولاً : عند الإيداع يجعل حساب البنك (إيداع) لدينا بالمودع فقط ويحمل مؤقتاً إثبات الفوائد فيجربى القيد الآتى (أو يثبت فى دفتر يومية الصندوق) .

١٠٠٠ من ح/ البنك (حساب الإيداع)

إلى ح/ الصندوق (أو ح/ البنك حساب جار)

ثانيا : فإذا حل ميعاد الجرد اعتبر مالمحل طرف البنك فوائد مستحقة ورحلت إلى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر باعتبارها ربحا للمحل وبقيت كرسيد مدين في حساب فوائد الإيداع .

فإذا صورت الميزانية العمومية ظهرت هذه الفوائد ضمن الأرصدة المدينة باعتبارها إيرادا مستحقا للمحل مضافة إلى رصيد الايداع هكذا :

الميزانية العمومية

في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠

بنك إيداع	١٠٠٠	
+ فوائد مستحقة عن نصف عام	٢٠	
		١٠٢٠

رابعاً : شهرة المحل : وهى مقدرة المحل على إنتاج أرباح تربو على الأرباح العادية لأسباب عديدة أهمها ما يأتى :

(١) جودة البضاعة التى ينتجها المحل أو يتجر فيها .

(٢) شخصية صاحب المحل .

(٣) احتكار صنف معين أو شهادة امتياز أو ماركة مسجلة .

(٤) موقع المحل .

ولا تظهر شهرة المحل فى دفاتر المحل أو فى ميزانيته العمومية إلا إذا دفع فى نظيرها ثمن ، وسنعالج موضوعها بالتفصيل عند الكلام على شركات التضامن .

خامساً : الاختراع المسجل : هو حق يمنح للشخص ليستغل اختراعا معيناً فى صنع البضاعة أو بيعها لعدد محدود من السنين ، فإذا كان صاحب المحل قد حصل بنفسه على هذا الاختراع المسجل ، فإن القيمة التى توضع له فى الميزانية هى مجموع ما صرف حتى الحصول عليه من تكاليف الأبحاث العلمية والرسوم القضائية وغيرها . أما إذا اشتراه المحل فيظهر فى الميزانية بثمن الشراء مطروحا منه ما استهلك منه .

وتتوقف القيمة الحقيقية لهذا الأصل على مقدار الربح الذى يحصل عليه المحل بسببه ، ويستهلك عادة على مدته المحددة له .

سادساً : الماركة المسجلة : هى العلامات التى توضع على البضاعة التى يبيعها المحل لتمييزها عن بضائع المحلات الأخرى ، وتظهر فى الدفاتر بالقيمة التى تكلفها المحل فى سبيلها ، كما تستهلك فى أقصر مدة ممكنة ، وتظهر فى الميزانية العمومية بقيمتها فى الدفاتر مطروحا منها استهلاكها .

مآل شامل :

الآتى بيان ميزان المراجعة لأحد التجار بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

أرصدة مدينة	اسم الحساب	أرصدة دائنة	اسم الحساب
٣٠٠	بضاعة بالمخزن ٤٥/١/١	٣٧٠٠	مبيعات
٣٥٠٠	مشتريات	١٠٠	مردودات المشتريات
٥٠٠	شهرة محل	١٠٠	احتياطي الديون المشكوك فيها
٥٠	مردودات المبيعات	١٥	فوائد النقود المودعة في البنك
٤٠	مصاريف نقل على المشتريات	٥٠٠	قرض فائدة ٠.٦
٩٥	مهايا	٢٠٠	أوراق دفع
٣٠	مصاريف نقل على المبيعات	٢٥	خصم مكتسب
٥٥	إيجار	٦٥٠	دائنون
٢٥	مصاريف إعلان	١٥٠٠	رأس المال
١٥	مصاريف ثرية	١٠	فوائد الأوراق المالية
١٠	تأمين ضد الحريق		
٨	تأمينات لدى الغير		
١٥	فائدة القرض		
٧٥	ديون معدومة		
٧	مصاريف قطع		
١٠٠	أثاث		
٥٠٠	ذمم		
٣٥	صندوق		
٢٠٠	بنك		
٣٠٠	أوراق قبض		
١١٠	مسحوبات		
٥٠٠	أوراق مالية		
٣٠٠	سيارة		
٣٠	خصم مسموح به		
٦٨٠٠		٦٨٠٠	

وعند الجرد جمعت المعلومات الآتية :

- (١) قدرت البضاعة الموجودة بالمخزن بمبلغ ٨٠٠ ج حسب سعر التكلفة وبمبلغ ١٠٠٠ ج حسب سعر السوق .
- (٢) مستحق لأحد الكتبة مرتبه عن شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ البالغ قدره ٧ ج لم يدفع ولم يقيد بعد .
- (٣) إيجار المحل عن شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وقدره ٥ ج لم يدفع ولم يقيد بعد .
- (٤) هناك فوائد على الأوراق المالية قدرها ١٠ ج أعلنت ولم تقبض بعد .
- (٥) وجدت طوابع بريد باقية بمبلغ ١ ج لم تستعمل بعد .
- (٦) ضمن مصاريف الاعلان مبلغ ٦ ج مدفوعة عن إعلانات لم يتم نشرها .
- (٧) يراد جعل احتياطي الديون المشكوك فيها بمعدل ١٠٪ من المدينين .
- (٨) يستهلك الأثاث بمعدل ١٠٪ ، وكل من السيارة وشهرة المحل بمعدل ٢٥٪ .
- (٩) اتضح أن القرض عقد في أول مايو سنة ١٩٤٥ .
- (١٠) التأمين ضد الحريق مدفوع عن سنة تنتهى في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٦ .

منه / المتاجرة عن السنة المنتهية في ٤٥/١٢/٣١ له

٣٠٠	إلى ح/ بضاعة بالمخزن	٣٧٠٠	من المبيعات
	(أول المدة)	٥٠	— مردودات المبيعات
٣٥٠٠	إلى المشتريات	٣٦٥٠	
١٠٠	— مردودات المشتريات	٨٠٠	» بضاعة بالمخزن
٣٤٠٠			(آخر المدة)
٤٠	» مصاريف نقل المشتريات		
٧١٠	» الأرباح والخسائر (محمل		
٤٤٥٠	الربح)	٤٤٥٠	

ح/ الأرباح والخسائر

منه عن السنة المنتهية في ١٢/١/٤٥ له

١٢٥	إلى استهلاك شهرة المحل	٧١٠	من ح/ المتاجرة
١٠	» » الأثاث	١٥	» فوائد البنك
٧٥	» » السيارة	٢٥	» الخصم المكتسب
١٠٢	» » المهيا	٢٠	» فوائد الأوراق المالية
٦٠	» » الإيجار		
١٩	» مصاريف الإعلان		
١٤	» المصاريف النثرية		
٥	» تأمين ضد الحريق		
٢٠	» فائدة القرض		
٢٥	» احتياطي الديون المشكوك فيها		
٧	» مصاريف القطع		
٣٠	» » نقل على المبيعات		
٣٠	» الخصم المسموح به		
٢٤٨	» رأس المال (صافي الربح)		
٧٧٠		٧٧٠	

القيود الجردية

يقصد بالقيود الجردية القيود التي تجري في اليومية عند الجرد قبل عمل الحسابات الختامية وتصوير الميزانية العمومية . وتنقسم القيود الجردية إلى قسمين : —

(١) قيود التسوية : وهي القيود التي تجري في اليومية لتعديل الحسابات الوهمية والشخصية والحقيقية توطئة لإيجاد محمل الربح وصافي الربح على وجه التدقيق . فكم رأينا تعدل الحسابات الحقيقية بعمل حساب الاستهلاك . وتعدل الحسابات الشخصية بعمل حساب احتياطي الديون المشكوك فيها . أما الحسابات الوهمية فيحصل تعديلها دون إجراء قيد في اليومية بل يكتفى بأن يرحد إلى حساب الأرباح والخسائر ما يجب ترحيله منها .

(٢) قيود الإقفال : وهى القيود التى تجرى فى اليومية لقفل الحسابات التى ترحل إلى حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر . وكذا القيود اللازمة لإقفال هذين الحسابين . وعلى ذلك تكون القيود الجردية الخاصة بالمثال السابق كما يأتى :

أولاً : قيود التسوية :			
من مذكورين	إلى مذكورين		
» استهلاك شهرة المحل	» شهرة المحل	١٢٥	١٢٥
» » الأثاث	» الأثاث	١٠	١٠
» » السيارة	» السيارة	٧٥	٧٥
إثبات استهلاك الشهرة بمعدل ٢٥٪ والأثاث ١٠٪ والسيارة ٢٥٪			
من الأرباح والخسائر	إلى احتياطي الديون المشكوك فيها	٢٥	٢٥
تعديل حساب الاحتياطي لإبلاغه ١٠٪ من الذمم			
ثانياً : قيود الإقفال :			
من > المتاجرة	إلى مذكورين	٣٨٩٠	
٣٠٠	» بضاعة بالمخزن (أول المدة)		
٣٥٠٠	» المشتريات		
٥٠	» مردودات المبيعات		
٤٠	» مصاريف نقل المشتريات		
إقفال الحسابات المذكورة بترحيلها للمتاجرة			
من مذكورين	إلى > المتاجرة	٤٦٠٠	
» المبيعات		٣٧٠٠	
» مردودات المشتريات		١٠٠	
» بضاعة بالمخزن (آخر المدة)		٨٠٠	
إقفال الحسابات المذكورة بترحيلها للمتاجرة			
من > المتاجرة	إلى الأرباح والخسائر	٧١٠	٧١٠
إقفال حساب المتاجرة بترجيله إلى الأرباح والخسائر			

من الأرباح والخسائر	إلى مذكورين	٤٩٧	
	» استهلاك شهرة المحل	١٢٥	
	» » الأثاث	١٠	
	» » السيارة	٧٥	
	» » المهاي	١٠٢	
	» » الإيجار	٦٠	
	» » مصاريف الاعلان	١٩	
	» » المصاريف النثرية	١٤	
	» » تأمين الحريق	٥	
	» » فائدة القرض	٢٠	
	» » مصاريف القسط	٧	
	» » مصاريف نقل المبيعات	٣٠	
	» » الخصم المسموح به	٣٠	
إقفال الحسابات المذكورة بترحيل رصدها للأرباح والخسائر			
من مذكورين إلى الأرباح والخسائر		٦٠	
	من فوائد البنك		١٥
	من الخصم المكتسب		٢٥
	» فوائد الأوراق المالية		٢٠
إقفال الحسابات المذكورة بترحيلها للأرباح والخسائر			
من الأرباح والخسائر إلى رأس المال		٢٤٨	٢٤٨
إقفال الحساب الأول بترحيل صافي الربح لرأس المال			
من / رأس المال إلى المسحوبات		١١٠	١١٠
ترحيل المسحوبات لرأس المال			

تصوير الحسابات المختلفة مقفلة في الرئسنا

سبق أن أشرنا إلى ذلك في صفحة ٧٤ وقد سبق أن بينا كيف تقفل الحسابات التي ترحل إلى حساب المتاجرة والحسابات التي ترحل إلى حساب الأرباح والخسائر ولذلك نكتفي بذكر بعض الحسابات على سبيل التمثيل
فحساب المشتريات يقفل هكذا :

> المشتريات

٤٥/١٢/٣١	٣٥٠٠ من > المتاجرة		٤٥/١٢/٣١ (بالميزان)	٣٥٠٠ إلى الرصيد
----------	--------------------	--	---------------------	-----------------

وهكذا بالنسبة لباقي الحسابات التي ترحل إلى جانب منه من حساب المتاجرة وحساب المبيعات يقفل هكذا :

> المبيعات

٤٥/١٢/٣١	٣٧٠٠ من الرصيد (بالميزان)		٤٥/١٢/٣١	٣٧٠٠ إلى > المتاجرة
----------	---------------------------	--	----------	---------------------

وهكذا بالنسبة للحسابات التي ترحل إلى جانب له من حساب المتاجرة وحساب بضاعة المخزن يظهر هكذا :

له	> بضاعة بالمخزن	منه
٤٥/١٢/٣١	٣٠٠ من المتاجرة	٤٥/١٢/٣١ (بالميزان)
»	٨٠٠ من الرصيد	»
	<u>١١٠٠</u>	<u>١١٠٠</u>
		٤٦/١/١
		٨٠٠ إلى الرصيد

وحساب مصاريف الإعلان يظهر هكذا :

ح/ الإعلان

٢٥	إلى الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	١٩	من الأرباح والخسائر ٤٥/١٢/٣١
		٦	» الرصيد »
<u>٢٥</u>		<u>٢٥</u>	
٦	إلى الرصيد ٤٦/١/١		

وهكذا بالنسبة للحسابات التي تشتمل على مبالغ مدفوعة مقدما عن السنة المقبلة ويلاحظ هنا أن الحساب لم يقفل نهائيا بل يوجد به رصيد مدين مرحل للسنة المقبلة وحساب المهاي يظهر هكذا :

ح/ المهاي

٩٥	إلى الرصيد (بالميزان) ٤٥/١٢/٣١	١٠٢	من الأرباح والخسائر ٤٥/١٢/٣١
٧	إلى الرصيد (مستحق) »		
<u>١٠٢</u>		<u>١٠٢</u>	
		٧	من الرصيد ٤٦/١/١

وهكذا بالنسبة للحسابات التي لا تمثل كل المبالغ الواجب تحميل أرباح وخسائر السنة بها بسبب وجود مبالغ مستحقة لم تقيد . ويلاحظ أنها لم تقفل نهائيا بل بها رصيد دائن رحل للسنة المقبلة

ويظهر حساب استهلاك شهرة المحل هكذا :

١٢٥	إلى شهرة المحل ٤٥/١٢/٣١	١٢٥	من الأرباح والخسائر ٤٥/١٢/٣١
-----	-------------------------	-----	------------------------------

ويلاحظ أن هذا الحساب فتح في آخر المدة وقفل في حينه أما الحسابات الشخصية والحقيقية فلا تقفل في نهاية المدة بل تنتقل رصدها للسنة المقبلة سواء كانت رصدا مدينة أم رصدا دائنة . وهاك بعض الحسابات :

ح/ شهرة المحل

٤٥/١٢/٣١	٥٠٠ إلى الرصيد (بالميزان)
١٢٥ من استهلاك الشهرة	
» من الرصيد	
٥٠٠	٥٠٠
٤٦/١/١	٣٧٥ إلى الرصيد

ح/ أوراق القبض

٤٥/١٢/٣١	٣٠٠ إلى الرصيد (بالميزان)
٣٠٠ من الرصيد	
٣٠٠	٣٠٠
٤٦/١/١	٣٠٠ إلى الرصيد

ح/ القرض

٤٥/١٢/٣١	٥٠٠ إلى الرصيد
٥٠٠ من الرصيد (بالميزان)	
٥٠٠	٥٠٠
٤٦/١/١	٥٠٠ من الرصيد

الميزانية العمومية

قبل أن نصور الميزانية العمومية الخاصة بهذا المثال يحسن أن نذكر المعلومات الإضافية الآتية علاوة على ما ذكر عن الميزانية في صفحة ١٨٢

سبق أن ذكرنا أن الميزانية العمومية هي كشف بأصول التاجر أى موجوداته وخصوم التاجر أى مطلوباته وذلك في تاريخ معين . فبينما نجد أن الأرباح والخسائر تعمل عن مدة معينة ولتكن سنة أو نصف سنة أو أقل نجد أن الميزانية العمومية تمثل حالة التاجر في وقت معين .

وتعمل الميزانية عادة في نهاية السنة الميلادية أى بتاريخ ٣١ ديسمبر من كل سنة ، ولكن لما كانت عملية الجرد تحتاج إلى مجهود ووقت لذلك نجد أن بعض المنشآت تفضل أن تقوم بهذه العملية في الوقت الذى يحصل فيها ركود في الأعمال فيتسنى لها إنجاز هذه العملية دون تعطيل يذكر . من أجل ذلك نجد أن السنة المالية لبعض المنشآت قد تنتهى في مارس أو سبتمبر أو أكتوبر أو أى شهر آخر

وهناك تعريف آخر للميزانية يجدر بنا الإشارة إليه . وهو أنها كشف بأرصدة الحسابات المدينة والدائنة بعد عمل حسابى المتاجرة والأرباح والخسائر . والواقع أن هذا التعريف أعم وأشمل إذ كثيرا ما نجد في بعض الميزانيات أرصدة حسابات في جانب الأصول لا يمكن أن تمثل موجودا للمحل . مثل رصيد حساب مصاريف التأسيس فهذه مصاريف صرفت ولم ترحل بعد إلى حساب الأرباح والخسائر ، والغالب أن جزءا منها حمل به أرباح وخسائر السنة ، والرصيد الباقي لا زال موجودا لتحمل به حسابات أرباح وخسائر السنين المقبلة . وكذلك بعض المصروفات الكبيرة التى تصرف في إحدى السنين ولم ترحل بأجمعها إلى حساب الأرباح والخسائر بل توزع على سنين مختلفة كمصاريف حملة إعلانية . فمثل هذه المصروفات يكون لها رصيد مدين يظهر في الميزانية . كذلك المدفوعات المقدمة فلا تمثل أصولا بل عبارة عن حق استعمال أو حق الحصول على خدمة في المدة المقبلة . وكذلك رصيد حساب الأرباح والخسائر المدينة .

ترتيب الميزانية

جرت العادة عند درج الموجودات في جانب الأصول من الميزانية العمومية أن ترتب حسب سهولة أو صعوبة تحويلها إلى نقود . فإذا اتبعنا الطريقة الأولى فمعنى هذا أننا نثبت الأصول بالوضع الآتى :

(١) الأصول المتداولة : وهى الأصول التى يمتلكها المحل للتعامل فيها ، وهى إما أن تكون نقودا أو أصولا يسهل تحويلها إلى نقود كالنقدية الموجودة بالحزنة ثم رصيد البنك المدين ثم الأسهم والسندات حيث إنه يمكن بيعها فى أى وقت فى البورصة خصوصا إذا كانت أوراقا مضمونة . ويأتى بعد ذلك أوراق القبض لسهولة الحصول على قيمتها إما بالانتظار أو بتحويلها لقطعها . ثم الذمم حيث إنها تمثل مبالغ مطلوبة من العملاء حالا أو فى بحر مدة وجيزة ثم البضاعة الموجودة بالمحل فى آخر المدة أو مودعة طرف الغير بصفة أمانة لبيعها لحساب المحل .

(٢) الأصول الثابتة : وهى الأصول التى تمثل موجودات المحل بصفة دائمة ، وهى ليست معدة للتداول بل يحتفظ بها المحل بقصد استعمالها فى عملية المتاجرة أو الإنتاج للحصول على أرباح . وعند درجها ترتب أيضا بحسب صعوبة تحويلها إلى نقود فثبتت أولا شهرة المحل ثم الأراضى والمباني والآلات والعدد والسيارات والأثاث .

(٣) الأصول الوهمية : وهى التى تمثل مصروفات المحل التى لم ترحل بعد إلى حساب الأرباح والخسائر لكونها تخص مدة مقبلة ، كالإيجار المدفوع مقدما أو مصاريف يراد توزيعها على عدة سنوات ، كمصاريف التأسيس أو خسائر لم تطرح بعد من رأس المال ، كرسيد حساب الأرباح والخسائر المدين .

وعند إثبات الخصوم يراعى فى ترتيبها النظام الآتى :

(١) الخصوم المتداولة : وهى التى ينتظر أن يطالب المحل بدفعها فى مدد قصيرة أو فى خلال المدة التجارية التالية لعمل الجرد ، كالقروض قصيرة الأجل والمطلوبات وأوراق الدفع والمستحقات .

(٢) الخصوم الثابتة : وهى إما أن تكون مطلوبة لصاحب المحل مثل رصيد رأس المال ورصيد الأرباح والخسائر الدائن . أو أن تكون مطلوبة للغير بعد أجل طويل كالقروض طويلة الأجل .

وترتب الأصول فى الميزانية حسب سهولة تحويلها إلى نقدية ، فيبدأ أولا بالأصول المتداولة ثم الأصول الثابتة وذلك فى المنشآت التى تكون فيها الأصول المتداولة أهم من الأصول الثابتة كالبنوك وشركات التأمين والمحال التجارية . أما فى المنشآت الصناعية حيث يكون العكس هو الصحيح أى حيث تكون للأصول الثابتة أهمية خاصة كالعدد والآلات فيبدأ أولا بالأصول الثابتة فالأصول المتداولة .

وقد صورنا فيما يلى الميزانية الآتية للمثال الموجود فى صفحة ١١٤ مبتدئين بالأصول المتداولة فالأصول الثابتة .

الميزانية العمومية

بتاريخ ١٢/٣١/١٩٤٥

أصول

خصوم

أصول متداولة			خصوم متداولة		
صندوق	٣٥		أوراق الدفع	٢٠٠	
بنك	٢٠٠		دائون	٦٥٠	
أوراق مالية	٥٠٠		مستحقات وأرصدة دائنة		
أوراق قبض	٣٠٠		أخرى		
ذمم	٥٠٠		مرتب	٧	
احتياطي الديون المشكوك فيها	٥٠		إيجار ديسمبر	٥	
بضاعة	٨٠٠			١٢	٨٦٢
أصول ثابتة			خصوم ثابتة		
شهرة محل	٥٠٠		رأس المال	١٥٠٠	
استهلاك	١٢٥	٣٧٥	+ صافي الربح	٢٤٨	
سيارات	٣٠٠			١٧٤٨	
استهلاك السيارات	٧٥	٢٢٥	— مسحوبات	١١٠	١٦٣٨
أثاث	١٠٠				
استهلاك	١٠	٩٠	قرض	٥٠٠	
مدفوعات مقدمة			فائدة القرض المستحقة	٥	
وأرصدة مدينة				٥٠٥	٢١٤٣
فوائد على الأوراق المالية	١٠				
طوابع	١				
مصاريف إعلان	٦				
تأمينات لدى الغير	٨				
تأمين حريق مدفوع مقدما	٥				
		٣٠			
		٣٠٠٥			٣٠٠٥

وتصوير الميزانية على أساس التقسيم السابق يساعد على معرفة المركز المالى للمحل بسرعة وبسهولة . فبما أن مجموع الأصول المتداولة يمثل النقدية أو ما يمكن تحويله إلى نقدية بسهولة . ومجموع الخصوم المتداولة يمثل المطلوبات العاجلة المطلوبة من المحل . فكلما زاد مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة كلما تيسر للمحل القيام بأداء ديونه بسهولة . وإذا كان العكس دل ذلك على ارتباط المحل المالى ربما يؤدي إلى إفلاسه بالرغم من وجود أصول أخرى . ويقدر أن مجموع الأصول المتداولة يجب أن يتعدى ضعف مجموع الخصوم المتداولة حتى يكون مركز المحل المالى سليما .

ويعبرون عن الفرق بين مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة برأس المال العامل (Working capital) ففي الميزانية التي نحن بصدها يكون رأس المال العامل $٢٢٨٥ - ٨٦٢ = ١٤٢٣$ ج وهي حالة موجبة للرضاء .

فيود فتح الدفاتر

رأينا كيف أن أغلب الحسابات الوهمية تقفل نهائيا في حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر وأن البعض الآخر منها له رصيد مدين أو دائن ينقل للسنة المقبلة . وأن رصيد الحسابات الشخصية والحقيقة تنقل للسنة المقبلة . وأن الميزانية العمومية هي كشف بأرصدة الحسابات الشخصية والحقيقة والوهمية التي لم تقفل . فقيود فتح الدفاتر عبارة عن إثبات جميع الحسابات التي لم تقفل والثابتة رصدها في الميزانية العمومية . وعلى ذلك يكون القيد في أول سنة ١٩٤٦ في اليومية العامة بالنسبة لمثال السابق كما يلي .

أصول وخصوم المحل في ١٩٤٦/١/١

من مذكورين	إلى مذكورين		
» ح/ الصندوق	» ح/ أوراق الدفع	٢٠٠	٣٥
» البنك	» ح/ الدائنين	٦٥٠	٢٠٠
» ح/ الأوراق المالية	» » المهايا	٧	٥٠٠
» » أوراق قبض			٣٠٠
» » الذمم	» » الإيجار	٥	٥٠٠
» » البضاعة	» » القرض	٥٠٠	٨٠٠
» » شهرة المحل	» » فائدة القرض	٥	٣٧٥
» » السيارات	» » احتياطي الديون المعدومة	٥٠	٢٢٥
» » الأثاث	» » رأس المال	١٦٣٨	٩٠
» » فوائد على الأوراق المالية			١٠
» » المصاريف النثرية			١
» » مصاريف الإعلان			٦
» » التأمينات لدى الغير			٨
» » تأمين الحريق			٥
أصول وخصوم المحل في أول المدة			

ويلاحظ أننا أثبتنا الذمم في جانب الأرصدة المدينة بكامل القيمة الاسمية وليس بالصافي الظاهر في الميزانية ، وذلك لأنه كما سبق أن ذكرنا سوف تنتقل هذه الذمم لهذا العام بكامل قيمتها ومقابل ذلك أدرجنا احتياطي الديون المشكوك فيها ضمن الأرصدة الدائنة وقد أثبتنا الذمم والمطلوبات برقميهما الإجمالي تجاوزا ، حيث أنه في الواقع يجب إثبات حساب هؤلاء الأشخاص كل برقمه الخاص به .

البَابُ السَّابِعُ

دفتر اليومية ودفتر الأستاذ المتعددة

إن الطريقة التي شرحناها في تقييد العمليات التجارية في دفتر يومية واحد ، وترحيلها إلى دفتر أستاذ واحد ، كانت على أساس أن المحل صغير وعملياته قليلة بحيث يمكن لكاتب واحد أن يرحلها في نهاية كل يوم من الدفتر اليومية إلى الدفتر الأستاذ .

أما إذا أصبحت العمليات متعددة ومتكررة ، أصبح قيدها وترحيلها بانتظام متعذرا على ماسك دفتر واحد . ولذلك يتحتم في المحال الكبيرة استعمال عدة دفاتر لليوميه وكذلك عدة دفاتر للأستاذ . فبدلا من استعمال دفتر واحد لليومية نستعمل عدة دفاتر يومية مساعدة . أما أنواع هذه الدفاتر اليومية المساعدة فيتوقف على طبيعة أعمال كل محل . والقاعدة هي أن نخصص دفتر يومية لكل نوع من العمليات التي تتكرر وتكون من نوع واحد بحيث لا يقيد في هذه اليومية إلا هذه العمليات فقط . فالعمليات الخاصة بالبضاعة تخصص لها عدة يوميات فتخصص يومية للمشتريات الآجلة ويومية للمبيعات الآجلة . وإذا تكررت عمليات رد البضاعة تخصص يومية للمرتجعات الداخلة وأخرى للمرتجعات الخارجة . وإذا تكررت العمليات الخاصة بأوراق القبض وأوراق الدفع تخصص يومية لكل منهما . كما تخصص يومية لكل العمليات النقدية تسمى يومية الصندوق .

وكذلك بالنسبة للدفتر الأستاذ . فبدلا من استعمال دفتر أستاذ واحد تستعمل عادة ثلاثة دفاتر :

- (١) دفتر أستاذ المدينين (الدم) . لا يثبت فيه إلا حسابات العملاء المدينين للمحل نتيجة بيع البضاعة لهم . ومن هنا قد يطلق عليه اسم دفتر أستاذ المبيعات .
- (٢) دفتر أستاذ الدائنين (مطلوبات) . ولا يثبت فيه إلا حسابات الموردين الدائنين للمحل نتيجة شراء بضاعة منهم . ومن هنا قد يطلق عليه اسم دفتر أستاذ المشتريات .
- (٣) دفتر الأستاذ العام ويثبت فيه كافة الحسابات الأخرى التي لانجدها في الدفترين السابقين ، أي جميع الحسابات ما عدا الشخصية المتعلقة ببيع وشراء البضاعة . ولذلك نجد فيه جميع الحسابات الوهمية والحسابات الحقيقية وكذلك الشخصية التي تفتح نتيجة لبيع أو شراء أصول مختلفة كالآثاث والعقار . الخ . وكذلك توجد بها حسابات أوراق الدفع وأوراق القبض .

وقد يتفرع من دفتر الأستاذ العام دفتر آخر يسمى دفتر الأستاذ الخاص . ويحتوى عادة على الحسابات الثابتة أو القليلة التغير مثل العقار والأثاث والآلات . ثم الحسابات التى تعتبر إلى حد ما سرية مثل رأس المال والمسحوبات والأرباح والخسائر والقروض . ولكتمان سرية هذا الدفتر قد أعد بمفتاح خاص يحفظ مع الموظف المختص . وبعد هذه المقدمة العامة . سنورد أمثلة عملية على هذه اليوميات موضحين علاقتها بدفاتر الأستاذ المتعددة .

أولاً — دفتر يومية المشتريات : لا يقيد فى هذا الدفتر إلا المشتريات الآجلة . والمقصود بالمشتريات هنا مشتريات البضاعة فقط دون الأثاث والآلات . وثبت بهذا الدفتر أيضا البضاعة التى قد يشتريها المحل بموجب كميالات أو سندات، أو التى يشتريها ويدفع جزءا من ثمنها فورا .

وبمجرد تقييد العملية فى دفتر يومية المشتريات ، ترحل إلى الجانب الدائن من حساب المورد المفتوح فى دفتر أستاذ المطلوبات . أما حساب المشتريات الذى يفتح فى دفتر الأستاذ العام فيرجأ الترحيل إليه مؤقتا ، حتى إذا ما مرت فترة معينة كأسبوع أو أسبوعين أو أكثر حسب عادة المحل ، جمعت يومية المشتريات ورحل مجموعها مرة واحدة إلى حساب المشتريات فى دفتر الأستاذ العام . فيجعل هذا الحساب مدينا بمجموع اليومية (إلى حساب الموردين المختلفين) وبذلك يتم الترحيل على مبدأ الطريقة المزدوجة . ذلك لأن مفردات المشتريات سبق أن رحلت فى تواريخ حدوث هذه العمليات إلى الجانب الدائن من حسابات الموردين المختلفين ، ثم رحل مجموع هذه المفردات فى نهاية الفترة المحدودة مرة واحدة إلى الجانب المدين من حساب المشتريات .

مثال : فى أول يناير اشترت من كامل السيد على الحساب ٦ قناطير من السكر بسعر القنطار ١٤٥ قرشا .

فى ٨ منه اشترت من جرجس شحاته ٣٠ كيسا من البن كل كيس به ٦٠ رطلا بسعر الرطل ٩ قروش عليها خصم تجارى ٥٪ .
فى ١٧ منه اشترت من رشدى أمين ٢٠٠ قنطار من السكر بسعر القنطار ١٣٥ قرشا وحوالت بالثمن كميالة لأمرى .

فى ٢٥ منه اشترت من جرجس شحاته ١٠ كيسا من البن كل كيس به ٦ رطلا بسعر الرطل ٩ قروش مع خصم ٥٪ .

(١)

دفتر يومية المشتريات

تاريخ	رقم الفاتورة	رقم استاذ المطلوبات	بيان	اسم المورد	مبلغ جزئى	مبلغ كلى
١/١	١	٧	٦ قنطار سكر	كامل السيد		٨٧٠٠
١/٨	٢	٨	١٠ كيس بن خصم ٥٪	جرجس شحاته	١٦٢	١٥٣٩٠٠
١/١٧	٣	٩	٢٠٠ قنطار سكر	رشدى أمين		٢٧٠
١/٢٥	٤	٨	١٠ كيس بن خصم ٥٪	جرجس شحاته	٤٨	٤٥٦٠٠
١/٣١			رحل لحساب المشتريات في دفتر الأستاذ العام ص.			٤٧٨٢٠٠

وتظهر حسابات الموردين في دفتر أستاذ المطلوبات نتيجة لترحيل اليومية السابقة هكذا :

منه /> كامل السيد (٧) له

٧٠٠ ٨ من المشتريات ١/١

منه /> جرجس شحاته (٨) له

٩٠٠ ١٥٣ من المشتريات ١/٨

٦٠٠ ٤٥ » » ١/٢٥

/> رشدى أمين (٩)

٢٧٠ من المشتريات ١/١٧

ويظهر حساب المشتريات في دفتر الأستاذ العام هكذا :

/> المشتريات (٢٥)

٢٠٠ ٤٧٨ إلى موردين كما هو وارد

بدفتر يومية المشتريات ١/٣١

ثانياً - دفتر يومية مردودات المشتريات : يقيد في هذا الدفتر ما يردده المحل إلى الموردين من بضاعة سبق أن اشتراها منهم . ويتم الترحيل من الدفتر بجعل حساب المورد المفتوح في دفتر أستاذ المطلوبات مديناً بما يرد إليه ، وذلك في تاريخ حدوث العملية (إلى حساب المردودات الخارجة) . وفي نهاية كل فترة معينة يجعل حساب المردودات الخارجة المفتوح في دفتر الأستاذ العام دائناً بمجموع يومية المردودات الخارجة (من > موردين) وبذلك يتم القيد على الطريقة المزدوجة . بفرض أنك أثناء شهر يناير كانت مردوداتك الخارجة كما يأتي :

- (١) إلى سامي جبرة بضاعة بمبلغ ١٠ > في ٥ منه
- (٢) إلى علي حلمي بضاعة ثمنها الأساسي ٢٠ > وكان عليها خصم تجاري ١٠٪ في ١٧ منه .
- (٣) إلى رمسيس شافعي بضاعة بمبلغ ٥ في ٢٥ منه .

دفتر يومية المردودات الخارجة

تاريخ	رقم إشعار الخصم	رقم استاذ المطلوبات	بيان	اسم المورد	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
٢/٥	١	٤٥	١٠ رطل بن	سامي جبرة		١٠
٢/١٧	٢	٣٥	١٨ أقة شاي	علي حلمي	٢٠	
			خصم تجاري ١٠٪		٢	١٨
٢/٢٥	٣	٥٠	١٥ لفة قمردين	رمسيس شافعي		٥
٢/٢٨			رحل لحساب مردودات			٣٣
			لمشتريات في الاستاذ العام ص ١٢			

ويترتب على ترحيل هذه اليومية أن حسابات الموردين المفتوحة في دفتر أستاذ المطلوبات تتأثر بالشكل الآتي :

منه	> سامي	(٤٥) له
١٠ إلى مردودات المشتريات	٢/٥	

منه	ح/ على حامى	(٣٥)	له
١٨ إلى مردودات المشتريات	٢/١٧		

منه	ح/ رمسيس شافعى	(٥٠)	له
٥ إلى مردودات المشتريات	٢/٢٥		

أما حساب مردودات المشتريات المفتوح فى الدفتر الأستاذ العام فيظهر هكذا :

منه	ح/ مردودات المشتريات	(١٢)	له
			٣٣ من موردين كما هو وارد بدفتر يومية
			٢/٢٨ المردودات الخارجة

ثالثا — دفتر يومية المبيعات : ويقتيد فى هذا الدفتر مبيعات البضاعة الآجلة ، ويدخل فى ذلك البضاعة التى تباع بكميالة أو بسند ، أو التى يدفع جزء من ثمنها نقداً ، ويشبه فى تسطيره دفتر يومية المشتريات . أما الترحيل فيتم على نمط ما اتبع فى الترحيل من يومية المشتريات ، إذ ترحل العمليات بمجرد تقييدها فى يومية المبيعات إلى الحسابات الخاصة بها فيجعل حساب كل عميل المفتوح فى دفتر أستاذ الذمم لدينا (إلى المبيعات) فى تاريخ حدوث العملية . أما حساب المبيعات فيرجأ الترحيل إليه حتى تنتهى فترة معينة كأسبوع أو أسبوعين أو أكثر حسب عادة المحل ، ثم يجعل حساب المبيعات المفتوح فى الدفتر الأستاذ العام دائماً فى نهاية هذه الفترة مرة واحدة بمجموع يومية المبيعات (من العملاء) فيتم بذلك الترحيل على مبدأ الطريقة المزدوجة .

رابعا — دفتر يومية المردودات الداخلة : ويقتيد فى هذا الدفتر ما يردده العملاء من بضاعة سبق أن اشتروها منه ، ويتم الترحيل بجعل كل عميل دائماً بما يردده فى تاريخ الرد (من المردودات الداخلة) ، وفى نهاية الفترة المحددة يجعل حساب المردودات الداخلة المفتوح فى الدفتر الأستاذ العام لدينا بمجموع دفتر يومية المردودات الداخلة (إلى العملاء) .

ونورد المثال الآتي . تطبيقا على يوميقي المبيعات ومردودات المبيعات : بفرض أنه في شهر مارس كان ضمن عملياتك ما يأتي :

- (١) في ٣ منه بعت بضاعة إلى الجوهري بمبلغ ١٠٠ ج عليها خصم تجاري ١٠٪
- (٢) في ٥ منه رد لك المذكور ما قيمته الأساسية ١٠ ج
- (٣) في ٧ منه بعت إلى رياض بضاعة بمبلغ ٥٠ ج
- (٤) في ١٢ منه » » لطفی بضاعة بمبلغ ٣٠ ج عليها خصم تجاري ١٠٪
- (٥) في ١٨ منه » » سمير بضاعة بمبلغ ٤٠ ج
- (٦) في ٢٨ منه رد إليك سمير ما قيمته ٥ ج

دفتر يومية المبيعات

مبالغ كلية	مبالغ جزئية	اسم العميل	بيان	رقم أستاذ الذمم	رقم الفاتورة	تاريخ
		الجوهري		٥		٣/٣
	١٠٠	خصم تجاري				
٩٠	١٠					
		رياض		١٠		٣/٧
٥٠						
		لطفی		١٢		٣/١٢
	٣٠	خصم تجاري				
٢٧	٣					
		سمير		١٧		٣/١٨
٤٠						
٢٠٧			رحل إلى حساب المبيعات بدفتر الأستاذ العام ص			

دفتر يومية مردودات المبيعات

مبالغ كلية	مبالغ جزئية	اسم العميل	بيان	رقم أستاذ الذمم	رقم الأستاذ	تاريخ
		الجوهري			٥	٣/٥
	١٠	خصم تجاري				
٩	١					
		سمير		١٧		٣/٢٩
٥						
١٤			رحل إلى حساب مردودات المبيعات بدفتر الأستاذ العام ص.			

أما حسابات العملاء فتظهر في دفتر أستاذ الذمم نتيجة للترحيل من اليوميين
السابقين بالشكل الآتي :

(٥) > / الجوهري

٣/٥	٩ من مردودات المبيعات	٣/٣	٩٠ إلى المبيعات
-----	-----------------------	-----	-----------------

(١٠) > / رياض

		٣/٧	٥٠ إلى المبيعات
--	--	-----	-----------------

(١٢) > / لطفي

		٣/١٢	٢٧ إلى المبيعات
--	--	------	-----------------

(١٧) > / سمير

٣/٢٩	٥ من مردودات المبيعات	٣/١٨	٤٠ إلى المبيعات
------	-----------------------	------	-----------------

ويظهر حسابا المبيعات ومردودات المبيعات في الدفتر الأستاذ العام بالشكل الآتي :

> / المبيعات

٢٠٧ من عملاء كما هو وارد بدفتر يومية المبيعات	٣/٣١
---	------

> / مردودات المبيعات

١٤ إلى عملاء كما هو وارد بدفتر يومية مردودات المبيعات	٣/٣١
---	------

خامسا — دفتر يومية الصندوق : يسطر هذا الدفتر لتقيد به جميع العمليات النقدية ،

أو التي تتم بموجب شيكات فيسطر على صورة دفتر أستاذ ليعتبر دفتر يومية بالنسبة لكل هذه العمليات التي تقيد به ، ويعتبر في نفس الوقت . بأنه أستاذ يحتوى على حساب للصندوق وآخر للبنك ولا ضرورة لفتح حساب للصندوق أو حساب للبنك في الدفتر الأستاذ .

وقد وجد أنه من المناسب أن تضاف خانة ثالثة في كل من الجانبين خاصة بالخصم ، إحداهما للخصم المسموح به والأخرى للخصم المكتسب ، وذلك لأن عملية الخصم مرتبطة بالدفع ، فعند ما يدفع العميل مبلغا بعد خصم معين يجعل الصندوق أو البنك مدينا وكذلك الخصم المسموح به في نفس الوقت . ولو دفع للمورد مبلغ يجعل حساب الصندوق أو حساب البنك دائنا ، كما يجعل حساب الخصم المكتسب دائنا . وفي نهاية كل فترة معينة تجمع خانة الخصم المدين ويجعل حساب الخصم المسموح به مدينا بالمجموع (إلى عملاء) كما تجمع خانة الخصم الدائن ويجعل حساب الخصم المكتسب دائنا بالمجموع (من موردين) وبذلك تقتصد في عدد مرات الترحيل .

أما ترحيل العمليات المثبوتة في يومية الصندوق فيراعى فيه ما يأتى :

(١) بالنسبة للعمليات المثبوتة في جانب منه يرحد مجموع خانة الخصم إلى حساب الخصم المسموح به كما شرحنا سابقا . أما الحسابات الأخرى فتجعل دائنة (من الصندوق أو البنك) كالمبيعات وأوراق القبض والعملاء .

(٢) بالنسبة للعمليات المثبوتة في جانب له فيرحد مجموع خانة الخصم إلى حساب الخصم المكتسب كما شرحنا سابقا . أما الحسابات الأخرى فتجعل مدينة (من الصندوق أو البنك) كالمشتريات وأوراق الدفع والموردين وكافة المصروفات المختلفة .

(٣) لا داعى لفتح حساب للصندوق أو البنك . إذ أن يومية الصندوق تعتبر يومية وأستاذ بالنسبة لهما ، كما أشرنا إلى ذلك . فلو فرضنا أن العمليات الآتية تمت بالمحل أثناء أسبوع أوله يوم أول فبراير سنة ١٩٣٨ مع العلم بأن رصيد حساب الصندوق في أول فبراير ٥٠ ج ورصيد حساب البنك ٣٠٠ ج .

(١) استلمنا من حسن على مبلغ ٥٠ ج سداداً لحسابه أودع في الصندوق .

(٢) استلمنا من عثمان مبلغ ٣٨ ج سداداً لحسابه البالغ قدره ٤٠ ج .

(٣) بعنا بضاعة نقدا بمبلغ ٥٠ ج بشيك أودع في الصندوق .

(٤) استحققت ورقة قبض بمبلغ ٧٠ ج قبضت بشيك أرسل للبنك توا .

(٥) اشترينا نقدا بضاعة بمبلغ ٤٠ ج دفعت بشيك على البنك .

- ٦ (دفعنا مبلغ ٥ ج إيجار المحل عن شهر فبراير .
- ٧ (اشترينا بضاعة بمبلغ ١٠٠ ج ودفعنا الثمن بشيك على البنك .
- ٨ (سدد لنا حسن سليمان فاتورة بمبلغ ٥٠ ج بشيك قيمته ٤٨ أودع في الصندوق .
- ٩ (سددنا فاتورة كامل حنا بمبلغ ٨٠ ج بشيك على البنك قيمته ٧٧ ج .
- ١٠ (أرسل شيك حسن سليمان إلى البنك .
- ١١ (استحققت ورقة دفع بمبلغ ٦٠ ج دفعت بشيك على البنك .
- ١٢ (سددنا حساب شلبي البالغ قدره ٣٠ ج بشيك على البنك قيمته ٢٨ ج .

٤

دفتر يومية الصندوق

منه

تاريخ	مستند	بيان	الاستاذ	خصم	بنك	صندوق	تاريخ	مستند	بيان	الاستاذ	خصم	بنك	صندوق
٢/١	٤	من المشتريات				٤٠	٢/١		إلى الرصيد				٥٠
	٦	» الإيجار				٥		١	» حسن على			٣٠٠	٥٠
	٧	» المشتريات			١٠٠			٢	» عثمان		٢		٥٠
	٩	» كامل جنا		٣	٧٧			٣	» المبيعات				٣٨
	١٠	» البنك				٤٨		٤	» أوراق القبض			٧٠	٥٠
	١١	» أوراق الدفع			٦٠			٨	» حسن سليمان		٢	٤٨	٤٨
	١٢	» شلبي		٢	٢٨			١٠	» الصندوق				
		» الرصيد			١٥٣	١٤٣							
				٥	١٨	٢٣٦					٤	٤١٨	٢٣٦

له	منه	له	منه
	٤٠ إلى الصندوق ١٠٠ إلى البنك	٥٠ من الصندوق	
	> / الإيجار	> / عثمان	
	٥ إلى الصندوق	٤٠ من حسابات مختلفة	
	> / كامل حنا	> / المبيعات	
	٨٠ إلى حسابات مختلفة	٥٠ من الصندوق	
	> / أوراق الدفع	> / أوراق القبض	
	٦٠ إلى البنك	٧٠ من البنك	
	> / شلي	> / حسن سليمان	
	٣٠ إلى حسابات مختلفة	٥٠ من حسابات مختلفة	
	> / الخصم المكتسب	> / الخصم المسموح به	
٥ من موردين (كما هو وارد بدفتر يومية الصندوق)		٤ إلى عملاء (كما هو وارد بدفتر يومية الصندوق)	

وواضح أن الحسابات المذكورة تثبت في دفاتر الأستاذ المختلفة فحسابات المدينين مثل على وسليمان بدفتر أستاذ الذمات وحسابات الدائن مثل كامل وشلي في دفتر أستاذ المطلوبات وباقي الحسابات بالدفتر الأستاذ العام .

سادسا — دفتر يومية أوراق القبض : ويثبت في هذا الدفتر جميع الكمبيالات أو السندات الواردة من العملاء . ويسطر هذا الدفتر بشكل يمكن من بيان تفاصيل وبيانات عديدة تتعلق بهذه الأوراق لا يسهل بيانها في أى دفتر آخر .

فإذا وردت كمبيالة (أو سند) إلى المحل قيدت في هذه اليومية ، وجعل حساب معطى الورقة المفتوح في أستاذ الذم دائناً بقيمتها في نفس التاريخ (من أوراق القبض) أما حساب أوراق القبض فلا يجعل مديناً مؤقتاً ، حتى إذا مرت المدة المعينة جمعت في نهايتها يومية أوراق القبض ورحل هذا المجموع مرة واحدة إلى حساب أوراق القبض بالأستاذ العام فجعل هذا الحساب مديناً إلى العملاء المختلفين بدلاً من جعله مديناً بمفردات هذه الأوراق ، وبذلك يوفر المحل في عدد مرات الترحيل إلى حساب أوراق القبض . ويلاحظ أن تقييد في هذه اليومية الورقة عند ورودها ، بحيث يمثل مجموع اليومية مجموع قيم هذه الأوراق . أما الورقة عند خروجها من المحل فتقيد في يومية أخرى بالشكل الآتى .

- (١) يقيد تحصيل الورقة أو خصمها في دفتر يومية الصندوق .
- (٢) يقيد ارسالها للتحصيل أو للتأمين أو تحويلها للغير أو رفض المدين دفعها أو إلغائها للتجديد ، أو الفوائد المحسوبة على تجديدها بمناسبة رفضها أو إلغائها للتجديد في دفتر اليومية العامة .

وفي جميع هذه الحالات يكتفى أن يثبت في خانة الملاحظات ما آل إليه أمر الورقة ، فيكتب حصلت أو حولت أو رفضت أو جددت ، أو أرسلت للتحصيل الخ .
مثال : في ٥ يناير وردت كمبيالة من أحمد على بمبلغ ١٥٠ ج تستحق الدفع بعد شهرين وقد قبلها المذكور في أول يناير .

في ٨ منه تسلمنا ١٠ منه حول لنا أمين سامى كمبيالة بمبلغ ٢٥٠ ج سحبها على حمدى محرره في ٥ منه وتستحق بعد شهرين .

في ٢٥ منه حرر سيد على لأمرنا سنداً أذنياً بمبلغ ٢٠٠ ج مستحق الدفع في آخر فبراير .

دفتر يومية أوراق القبض

رقم مسلسل	نوع الورقة	تاريخ الاستلام	الساحب أو والدائن	المسحوب عليه أو المحرز	معطى الورقة	تاريخ التحرير أو القبول	المدة	الاستحقاق	مكان الدفع	القيمة	رقم استاذ الذمم	ملاحظات
١	كبيالة	١/٥	محلنا	احمد على	أحمد على	١/١	٢ شهر	٢/١	القاهرة	٧٥٠	٧	رحل إلى حساب أوراق القبض في الأستاذ العام صفحة ٢٠
٢	»	١/١٠	أميني	حمدي	أمين	١/٥	٢ شهر	٣/٥	طنطا	١٠٢٥٠	١٠	
٣	سند	١/٢٥	محلنا	سيد على	سيد على	١/٢٥	٣٤ يوما	٢/٢٨	بنها	١٢٢٠٠	١٢	
										٦٠٠		

(١٢) ح/ سيد على

٢٠٠ من ١ القبض

(١٠) أستاذ الذمم ح/ أميني

٢٥٠ من ١ القبض ١/١٠

ح/ أحمد على

١٥٠ من ١ القبض ١/٥

الأستاذ العام

(٢٠) ح/ القبض

٦٠٠ إلى عملاء كاهو وارد

بدفتر يومية ١ القبض ١/٣١

سابعاً — دفتر يومية أوراق الدفع : يقيد في هذا الدفتر جميع الكمبيالات التي يقبلها المحل لأمر الموردين أو السندات التي يحررها المحل لأمرهم . وفي اليوم الذي تثبت فيه الورقة يجعل حساب المورد الموجود بدفتر أستاذ المطوبات الذي أعطيت له هذه الورقة مديناً (إلى ح / أوراق الدفع بدفتر الأستاذ العام) ، وفي نهاية كل فترة معينة يجعل حساب أوراق الدفع دائناً بمجموع هذه الأوراق (من الموردين المختلفين) ، وبذلك يتم التقييد والترحيل على مبدأ الطريقة المزدوجة .

وتثبت الأوراق الصادرة فقط في هذا الدفتر ، أما الورقة عند ورودها فتثبت في دفتر يومية الصندوق عند دفعها عند الاستحقاق ، وفي دفتر اليومية العام عند تجديدها أو رفضها أو إثبات الفوائد المحسوبة عليها .

مثال : في أول يناير قبلنا كمبيالة بمبلغ ٢٠٠ ج سحبها علينا حسين لأمر أحمد تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر .

في ١٠ منه حررنا سنداً إذناً لأمر شركة الأحذية يستحق الدفع بعد شهرين بمبلغ ١٢٠ ج .

دفتر يومية أوراق الدفع

رقم مسلسل	نوع الورقة	تاريخ إعطائها	الساحب أو المحرر	المستفيد	المعطى إليه	تاريخ التحجير أو القبول	المدة	الاستحقاق	مكان الدفع	المبلغ	رقم أستاذ المطلوبات	ملاحظات
١	كبيالة	١/١	حسين أو المحرر	أحمد	حسين شركة الأخذية	١/١	٣ شهر	٤/١	القاهرة	٢٠٠	١٥	رحل لحساب أوراق الدفع في الأستاذ العام ص ٢٧
٢	سند	١/١٠	حسين شركة الأخذية	شركة الأخذية	حسين شركة الأخذية	١/١٠	٢	٣/١٠	»	١٢٠	١٩	
										٣٢٠		

دفتر أستاذ المطلوبات

منه	ح/ حسين	له (١٥)	له	منه	ح/ شركة الأخذية	له (١٩)
-----	---------	---------	----	-----	-----------------	---------

٢٠٠ إلى ١ الدفع ١/١

دفتر الأستاذ العام

ح/ ١ الدفع (٢٧)

٣٢٠ من موردين كاهو وارد
بدفتر يومية ١ الدفع ١/٣١

دفتر يومية المصروفات النثرية

(أو دفتر الصندوق الصغير)

تكون كل النقود الصادرة أو الواردة في المحلات المنظمة عن طريق البنك . وهذا النظام لا يلائم الدفعات الصغيرة كنفقة انتقال عامل إلى متجر آخر . ومن أجل ذلك وجه من الضروري إيجاد مبلغ صغير بالحل للصرف منه في مثل هذه الأمور .

والطريقة القديمة لذلك هي أخذ مبلغ ما وإبقاؤه بالحل للصرف منه ، حتى إذا نفذ طلب غيره أصغر أو أكبر منه بعد تقييد ما صرف في الدفاتر . إنما هذه الطريقة من السهل جداً التزوير والتلاعب فيها .

أما الطريقة الحديثة التي منعت مثل هذا التزوير فهي عمل دفتر خاص يعرف « بدفتر يومية المصروفات » النثرية يقييد فيه المبلغ الذي يتسلمه كاتب المصروفات النثرية ويكون أقصى ما يمكن أن تصل إليه هذه المصروفات . وكلما انتهى هذا المبلغ أو قرب أن ينتهي ، يجب أن تحاسبه كشخص مسئول ثم نعطيه قيمة هذه المصروفات بحيث يكون لديه بعد هذه المحاسبة نفس المبلغ الأول . وتعرف هذه الطريقة بطريقة « السلفة المستديمة »

وعند محاسبة ماسك الدفتر عما صرف ، يجب التأكد من وجود مستند يؤيد كل مبلغ صرف من إيصالات وفواتير وخلافه . إلا أن بعض المصروفات الصغيرة كجيرة ترام أو أتوبيس مثلاً يصعب إيجاد مستند خارجي يؤيدها . ولذلك يكتفى في مثل هذه الأحوال بوجود تصريح بالصرف موقع عليه من موظف كبير بالحل يكون له سلطة الأمر بالدفع أو من صاحب الحل .

وعند تسطير هذا الدفتر يراعى أن تكون به خانات تتفق مع طبعة المنشأة ، ولذلك تخصص خانة لكل نوع من العمليات التي تتكرر مع تخصيص خانة للعمليات المختلفة لتدرج بها مبالغ المصروفات الصغيرة التي لا يمكن درجها في أية خانة من الخانات المعمولة . وأخيراً تعمل خانة يطلق عليها « حسابات أستاذ » تدرج بها المبالغ التي قد يضطر ماسك الدفتر لصرفها ويكون لها حسابات مفتوحة في الدفتر الأستاذ خلاف حساب المصروفات النثرية . كما لو فصل أحد العمال وصرفت له أجرته من صندوق المصاريف النثرية ، دون الانتظار لآخر الأسبوع حيث تصرف المهايا دفعة واحدة بشيك على البنك .

أو لو صرف من هذا الصندوق أيضا مبالغ يجب أن تخصم في حسابات بعض الأشخاص ، كما لو صرف المحل مصاريف بروتستو يجب خصمها من حساب العميل الذي رفض دفع قيمة الورقة ، أو لو صرفت مبالغ على رد الفوارغ لأحد الموردين على أن يتحمل هذا المورد بهذه المصاريف .

وعند الترحيل للدفتري الأستاذ ، يراعى أن هذه اليومية تعتبر يومية وأستاذاً بالنسبة لصندوق المصاريف النثرية فلا يفتح حساب لهذا الصندوق ، بل يكتفى بترصيده ودرج رصيد هذا الصندوق في ميزان المراجعة . أما بالنسبة للمصروفات ، فقد نفتح حساباً لكل نوع من هذه المصاريف نجعله مديناً في آخر كل مدة بمجموع خانة هذا النوع . أو قد نفتح حساباً واحداً للمصاريف النثرية نجعله مديناً بمجموع هذه المصاريف . إنما الطريقة المثلى هي فتح حساب واحد لهذه المصاريف يكون مجزأً كما سنرى في المثال الآتي . مع ملاحظة ترحيل خانة « حسابات الأستاذ » إلى الجانب المدين من الحسابات المختصة .

مثال :

على فرض أننا في أول يناير سحبنا من البنك على ذمة صندوق المصاريف النثرية مبلغ ٢٠ ج وأنه أثناء هذا الشهر تمت العمليات الآتية :

في ٢	منه اشترت طوابع بريد بمبلغ	٢ ج
في ٥	منه اشترينا أدوات كتابية بمبلغ	١٢٠٠ ج
في ٦	منه دفع مصاريف انتقال مختلفة	١٦٠ م
في ٨	منه اشترت علبة ورنيش لتلميع الأرضية	٢٥٠ م
في ١٠	منه أرسل تلغراف لطنطا بمبلغ	٢٥٠ م
في ١٢	منه دفع مصاريف بروتستو على كميالة حسن كمال	١٢٠٠ ج
في ١٥	منه دفع لتصليح الآلة الكتابية	٢٥٠٠ ج
في ١٧	منه اشترت طوابع ودمغة	٥٠٠ م
في ٢٠	منه دفع إحسان	٣٠٠ م
في ٢٥	منه دفع للنجار لتصليح الأبواب	١٨٠٠ ج
في ٢٦	منه اشترى شاي وبن للترحيب بالعملاء	١ ج
في ٢٨	منه اشترت دفاتر حسابية مختلفة	١٥٠٠ ج
في ٢٩	منه دفع للكاتب عبد الحميد للاستغناء منه مرتبه	٤ ج

تاريخ	مستند الصرف	البيان	حسابات أستاذ		متنوعات		أدوات نظافة		أدوات كتابية ومطبوعات	
			جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
يناير										
٢	١	طوابع بريد								
٥	٢	أدوات كتابية							١٢٠٠	
٦	٣	مصاريف انتقال								
٨	٤	علبة ورنيش					٢٥٠			
١٠	٥	تلغراف لطنطا								
١٢	٦	حسن كمال (مصاريف بروتستو)	١٢٠٠							
١٥	٧	تصليح الآلة الكاتبة								
١٧	٨	طوابع بريد ودمغة								
٢٠	٩	إحسان				٣٠٠				
٢٥	١٠	تصليح الأبواب								
٢٦	١١	شاي وبن			١					
٢٨	١٢	دفاتر حسابية							١٥٠٠	
٢٩	١٣	مهايا (عبد المجيد)	٤							
			٥٢٠٠		١٣٠٠		٢٥٠		٢٧٠٠	

له

ح/ المصروفات النثرية (بالأستاذ العام)

منه

تاريخ	بيان	مبالغ	تاريخ	صفحة ص م ن	بيان	مستوعات	أدوات نظافة	أدوات كتابية ومطبوعات	تصليحات	تلفرات	طابع ودمعة	انتقال	مبالغ كلى
			١/٣١		إلى ص ٠٠ نثرية	١٣٠٠	٢٥٠	٢٧٠٠	٤٣٠٠	٢٥٠	٢٥٠٠	١٦٠	١١٤٦٠

ح/ الهيايا (بالأستاذ العام)

٤ إلى ص ٠٠ ن ١/٢٩

ح/ حسن كمال (بأستاذ الذمم)

ملتم جنيه
١٢٠٠ إلى ص ٠٠ ن ١/١٢

دفتر اليومية العام :

لا يغنى استعمال دفاتر اليومية الفرعية السابق شرحها عن استعمال دفتر اليومية العام أو الأصلي ، ذلك لأن هناك عمليات لا تتكرر بدرجة تبرر تخصيص دفتر لكل نوع منها ، ولذا تقيد مثل هذه العمليات في دفتر اليومية العام ، نورد مايلي منها على سبيل المثال :

(١) القيد الافتتاحي الذي يبين حالة التاجر في أول كل مدة تجارية ، أى يثبت أصوله وخصومه ورأس ماله .

(٢) العمليات التي تحصل أثناء المدة التجارية ولا تتكرر بدرجة تبرر تخصيص دفتر يومية لها مثل :

(أ) الديون المدومة :

(ب) العمليات الخاصة بأوراق القبض أو الدفع التي لا يمكن إثباتها في هذه اليومية أو في يومية الصندوق كتحويل ورقة قبض أو رفضها ، أو تجديد ورقة دفع الخ .

(ج) القيود المتعلقة بإثبات الفوائد كالفوائد على القروض أو على كمبيالات مجمدة والديون المدومة .

(د) القيود التي تعمل لإصلاح الأخطاء .

(هـ) المبيعات والمشتريات الآجلة الخاصة بغير البضاعة كالآثاث والعدد والعقار .

(٣) القيود الختامية وهي القيود التي تعمل في نهاية المدة التجارية للوصول إلى معرفة نتيجة أعمال المحل ، ثم قيود إقفال الحسابات التي سبق أن شرحناها .

فوائد استعمال اليومية المساعدة :

أما وقد استعرضنا موضوع اليومية المساعدة فيمكننا الآن أن نذكر فوائد استعمال عدة يومات بدلا من يومية واحدة فيما يلي :

(١) يمكن تعدد اليومية ، وما يتبعها من تعدد دفاتر الأستاذ ، تقسيم العمل بين عدد كبير من الموظفين فيقوم كل كاتب بعمل خاص .

(٢) يحقق لنا استعمال دفاتر يومية مختلفة توفيراً عظيماً في الترحيل

(أ) مجرد إثبات العملية في دفتر يومية المشتريات يفهم منه أنها عملية مشتريات آجلة ، ويكتفى بذكر اسم المورد دون ذكر اسم حساب المشتريات ، وفي ذلك وفّر كبير

(ب) مجرد إثبات العملية في دفتر يومية الصندوق يعتبر أنها مرحلة في حساب

الصندوق والبنك لأنه كما رأينا لا داعى لفتح حساب للصندوق والبنك إذ أن الدفتر يعتبر يومية وأستاذنا بالنسبة لهما .

(ج) الاقتصاد فى عدد مرات الترحيل بالنسبة لليوميات الأخرى فمثلا لو تم عندنا عشر عمليات مشتريات آجلة فعند استعمال يومية المشتريات يجمع الدفتر فى نهاية الشهر مثلا ويرحل المجموع إلى الجانب المدين من حساب المشتريات . بينما لو استعملنا يومية واحدة لا اضطررنا إلى إثبات عشر ترحيلات . فكأننا باستعمال اليومية المساعدة وفرنا تسع مرات ترحيل وقللنا فى احتمال وقوع الخطأ عند الترحيل .

(٣) تنظيم المراجعة الداخلية . وينتج ذلك عند تقسيم العمل . فإن قيام كل موظف بعمل خاص به دون الاتصال بغيره يمنع إلى حد كبير محاولة الغش . ثم يجعل فى عمل البعض مراجعة على عمل البعض الآخر .

(٤) سهولة عمل الاحصاءات والمقارنات ومعرفة البيانات التفصيلية . فيمكن بسهولة معرفة مشتريات المحل أو مبيعاته من كل نوع وفى كل شهر . ومقارنتها ببعضها . كما يمكن معرفة التفاصيل العديدة المتعلقة بأوراق القبض أو أوراق الدفع مما لا يسهل إظهاره فى دفتر اليومية العام .

المحاسبة على الطريقة الأمريكية

رأينا إتماما للفائدة أن نشرح هذه الطريقة حيث قد عم استعمالها ، وذلك بسبب سهولتها والوفر العظيم الذى تحققه فى الجهد والوقت . وبموجب هذه الطريقة يستعمل الدفتر لليومية والأستاذ معا ، فتوضع قيود اليومية فى وسط الصفحة وتخصص لكل حساب يفتح خاتمان خانة على يمين اليومية لترحيل المبالغ التى يجعل بها الحساب مدينا وأخرى على يسار اليومية لترحيل المبالغ التى يجعل بها الحساب دائنا ، مع مراعاة تخصيص خانة واحدة فقط للحسابات التى تكون دائما مدينة أثناء المدة مثل المصروفات العمومية والمسحوبات . وبمجرد إثبات العملية فى المكان المعد لليومية ترحل على نفس السطر إلى الحساب الدائن أو المدين من الحساب المختص كما يتضح ذلك جليا فى المثال المحلول الآتى :

وواضح أن الحسابات التى تفتح تختلف من منشأة لأخرى فكل محل يفتح الحسابات التى توافقه . إنما جرت العادة على أن تفتح حسابات للصندوق والبضاعة والعملاء

والموردين والمصاريف العمومية وأوراق القبض وأوراق الدفع والمسحوبات والبنك ، هذا مع تخصيص خانة للحسابات الأخرى لكي تثبت بها العمليات التي لا تتكرر بطريقة تبرر فتح حساب خاص بها كمصاريف التأسيس والتأمينات الخ .

وبعض الحسابات التي تفتح تكون إجمالية ، بحيث لا بد من مسك دفتر آخر لإثبات تفصيلاتها به ، فحسابا العملاء والموردين المفتوحان بموجب هذه الطريقة هما حسابان إجماليان يقيد بهما كل العمليات المتعلقة بالذمم والمطلوبات إجمالا ، إنما لا بد من فتح حساب لكل شخص من هؤلاء الأشخاص في دفاتر أستاذ مساعدة لمعرفة حساب كل شخص على حدة سواء أ كان دائنا أم مدينا .

ومن ميزة هذه الطريقة أنها تمكن التاجر من معرفة مركز المحل في أى وقت بسرعة وبسهولة ، ولو أنه من الصعب أن يتجنب المحاسب ارتكاب الأخطاء عند إثبات المبالغ في الخانات المختلفة .

الجانب المدين من الحسابات

التاريخ	حسابات مختلفة	بنك	مستوفى	عملاء	مردودون	مصرفات عمومية	بضاعة	صندوق
١/١								٥٠٠
١/٣						٢٤		
١/٥							٢٠٠	
١/٧	٢٠ أثاث							
١/٨							٥٠	
١/١٠								٢٠
١/١٢			٥					
١/١٥					٢٥			
١/١٩						٣		
١/٢٥		٢٠٠						
١/٢٩				٢٠				
	٢٠	٢٠٠	٥	٢٠	٢٥	٢٧	٢٥٠	٥٢٠

الجانب الدائن من الحسابات

اليومية	صندوق	بضاعة	موردون	عملاء	بنك	حسابات مختلفة
من الصندوق إلى رأس المال						٥٠٠ رأس المال
مابدأنا به أعمالنا التجارية						
من المصاريف العمومية إلى الصندوق ٢٤						
إيجار يناير وفبراير ومارس						
من البضاعة إلى الصندوق ٢٠٠						
شراء بضاعة نقدا						
من الأثاث إلى الصندوق ٢٠						
شراء كراسي ومناضد من السمرى						
من البضاعة إلى عمر افندى			٥٠			
فاتورهم رقم ...						
من الصندوق إلى البضاعة ٢٠						
مبيعات نقدية قسيمة ... إلى ...						
من المسحوبات إلى الصندوق ٥						
مسحوبات نقدية						
من عمر افندى إلى الصندوق ٢٥						
دفعة من الحساب						
من المصاريف العمومية إلى الصندوق ٣						
تصليحات فى الأبواب						
من البنك إلى الصندوق ٢٠٠						
فتح حساب جار فى بنك مصر رقم ...						
من فكرى إلى البضاعة ٢٠						
مبيعات على الحساب						
	٤٧٧	٤٠	٥٠			٥٠٠

وإذا أردنا عمل ميزان مراجعة للعمليات التي تمت في شهر يناير بالأرصدة والمجاميع
لنظهر كما يلي :

	أرصدة		مجاميع	
	له	منه	له	منه
صندوق		٤٣	٤٧٧	٥٢٠
بضاعة		٢١٠	٤٠	٢٥٠
مصرفات عمومية		٢٧		٢٧
موردون	٢٥		٥٠	٢٥
عملاء		٢٠		٢٠
مسحوبات		٥		٥
بنك		٢٠٠		٢٠٠
أثاث		٢٠		٢٠
رأس المال	٥٠٠		٥٠٠	
	٥٢٥	٥٢٥	١٠٦٧	١٠٦٧

ضريبة الأرباح التجارية والصناعية

كان عبء الضرائب قبل صدور القانون الجديد رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ واقعا على فئة معينة من الشعب ، بينما الجزء الآخر لم يتحمل شيئا منها . فكان أصحاب الإيرادات الكبيرة الناتجة من استغلال أموالهم في التجارة والصناعة وكذلك أصحاب الإيرادات الكبيرة الناتجة من عملهم في المهن المختلفة يفلتون من تحمل نصيبهم في دفع الضرائب . ولذا صدر قانون الضرائب الجديد لتوزيع عبء الضرائب على الجميع حتى تتحقق العدالة ، وكذلك لتسمية موارد الدولة لمقابلة مصروفاتها المتزايدة . ويمكن تقسيم الإيرادات المختلفة التي يتناولها قانون الضرائب على الإيرادات إلى ثلاثة أنواع :

(١) إيرادات القيم المنقولة كالأسهم والسندات في شركات المساهمة وسندات الحكومة والهيئات ، وكذلك فوائد الديون والودائع والتأمينات ، أى الإيراد الناتج من رأس المال .

(ب) الأرباح التجارية والصناعية ، أى الإيراد الناتج من رأس المال ومن كسب العمل معا ، لأن التاجر أو الصانع يحصل على إيراده نتيجة لعمله الذى يبذله فى محله حيث يستثمر فيه رأس ماله .

(ح) المرتبات والأجور وأرباح المهن الحرة ، أى الإيراد الناتج من كسب العمل . فالموظف أو العامل يحصل على إيراده نتيجة لمجهوده ، وصاحب المهنة الحرة كالطبيب والمحامى يحصل على إيراده نتيجة لمجهوده الفنى ، وليس لعنصر رأس المال أية أهمية فى عمله .

ولهذا التقسيم أهمية حيث إن طبيعة الدخل تختلف . فالدخل الذى يأتى من رأس المال له صفة الثبات بالنسبة للدخل الذى يأتى من العمل . فالعامل أو الموظف تدركه الشيخوخة وعرضة للمرض ولأن يفقد مورد رزقه ، لذلك كانت الضريبة على الإيراد الناتج من رأس المال أشد منها على الإيراد الناتج من مورد العمل ، والضريبة على الإيراد الناتج من الاثنين معا يجب أن تكون بين بين .

ولما كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هى التى تهمنى فى هذا الكتاب فسنخصها بشرح مختصر ، وإنا نحيل القارئ إلى كتابنا فى ضريبة الإيراد وحساباتها ، حيث عالجنا موضوع الضرائب من جميع نواحيه العملية بشئ من التفصيل .

أولاً : ماتتناوله الضريبة : اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ تفرض ضريبة على أرباح المهن والمنشآت التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف ، ومن بينها امتيازات ومنشآت المناجم وغيرها ، بغير استثناء إلا ما ينص عليه القانون .

وتسرى هذه الضريبة على شركات المساهمة مهما يكن الغرض منها ، فالاستثمار الزراعي مثلاً غير خاضع أصلاً لهذه الضريبة لأنه خاضع للضريبة العقارية ، ولكن لو قامت بهذا الاستثمار شركة مساهمة فإن أرباحها خاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

وتسرى الضريبة على أرباح شركات التعاون للاستهلاك ، وعلى اتحاد الجمعيات التعاونية واتحاد الجمعيات لأرباب الحرف والجمعيات التعاونية التي يؤلفها العمال للأنتاج مع ملاحظة أن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الذي صدر لتنظيم جمعيات التعاون أعفى جميع هذه الجمعيات من ضريبة الأرباح التجارية متى كونت وسجلت بموجب هذا القانون .

كما تسرى هذه الضريبة أيضاً على الأفراد والشركات الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات أو المحال التجارية بقصد بيعها . وعلى السماسرة والوكلاء بالعمولة والأشخاص الذين يقومون بتقسيم أراضي البناء وبيعونها والأشخاص الذين يؤجرون محلات تجارية أو صناعات مع أثاثه وأدواته كصاحب اللوكاندة أو البنسيون .

وعلى العموم تسرى هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة أخرى لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها ، فكل نشاط غير خاضع لضريبة خاصة به يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وتطبيقاً لهذه القاعدة نجد أن الأشخاص الآتين بعد يخضعون لهذه الضريبة .

المؤلفون والموسيقيون والفنانون متى اعتبر التأليف مهنة لهم ، رؤساء الشـيـالين والقبانية والبوغازية وعروضوا الخيل والسنديك والحارس والترجمة والأدلاء إلا إذا كانوا مشغولين لدى أى شركة أو منشأة كمستخدمين يخضعون لضريبة كسب العمل .

وتسرى الضريبة على أرباح كل منشأة مشغولة له في مصر ، فالضريبة مبنية على مكانية القانون أى إنها تسرى على المنشآت السكّانة بمصر ، فلو استغل مصري منشأة في الخارج فإنه لا يؤدى ضريبة على أرباحها .

الأرباح التي تسرى عليها الضريبة :

تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح الصافية في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت أساساً لوضع آخر ميزانية .

ويجب أن يحتوى حساب الأرباح والخسائر على أبواب المصروفات والخسائر المختلفة تفصيلاً كالترتبات والإيجار والنور والمياه والأكراميات والعمولة والاستهلاكات الخ .

وعند تحديد صافي الربح يجب خصم جميع المصاريف والخسائر التحميلية التي تحملها المنشأة في سبيل الحصول على صافي الربح .

ويلاحظ أنه بمقتضى المادة ٣٦ تخصم من مجموع الربح الصافي للمنشأة أرباح رؤوس الأموال المنقولة الداخلة في ممتلكات هذه المنشأة إذا ما تناولتها ضريبة الأموال المنقولة أو كانت معفاة من هذه الضريبة بمقتضى قوانين أخرى ، إنما يضاف إلى أرباح المنشأة ١٠٪ من مجموع إيراد هذه الأموال نظير نصيبها في مصاريف وتكاليف الاستثمار . فبفرض أن صافي أرباح منشأة ما هو ٣٥٠ جنيها وكان ضمن هذه الأرباح مبلغ ٣٠ ج فائدة على الحساب الجارى بالبنك بعد خصم الضريبة أو صافي إيراد أوراق مالية بعد خصم الضريبة أيضا فإنه يجب استبعاد ٩٠٪ من هذا المبلغ أى ٢٧ جنيها من صافي الأرباح للوصول إلى المبلغ الذى يخضع لضريبة الأرباح التجارية وهو :

$$٣٢٣ = ٢٧ - ٣٥٠$$

ويلاحظ أن النتيجة النهائية لهذه العملية هي إضافة ١٠٪ من هذا الإيراد إلى أرباح المحل والحكمة في ذلك هو منع ازدواج الضريبة حيث أن هذه الإيرادات سبق أن أدت عنها الضريبة العقارية أو ضريبة الأموال المنقولة .

المصاريف والخسائر التي تعتمد عليها المصاريف :

والمصاريف والخسائر التي تعتمد عليها مصلحة الضرائب تحتاج إلى شيء من الدراسة ، فهى خاضعة لقوانين الضرائب ومنشورات المصلحة وتعليماتها نذكرها إجمالاً فيما يلى :

(١) الايجار : الذى يدفعه صاحب المحل للمالك يقيد ضمن التكاليف . أما إذا كان العقار ملكاً له فله أيضاً احتساب قيمة للايجار على أساس ربط عوائد المبنى ، وتحتسب القيمة التجارية فى القاهرة على أساس العوائد المربوطة مضروبة فى ١٠ وفيما عدا القاهرة على أساس العوائد المربوطة مضروبة فى ١٢ . ولا يدخل ضمن الأساس الذى تحتسب عليه القيمة التجارية عوائد الحفر ورسوم البلدية . فبفرض أن منشأة تملك عقاراً تشغل ربعه فى أغراضها التجارية بلغت العوائد المربوطة على العقار بأكمله ٣٠ ج فى السنة ورسوم الحفر ٦ ج فيكون حساب القيمة التجارية التى تحتسب ضمن مصروفات المنشأة $\frac{٣}{٤} \times ١٠$ شهر = ٧٥ ج .

(٢) المهايا : وهى من أهم عناصر التكاليف التى يحتسبها المحل ضمن مصروفاته . وقد تكون المهايا على شكل مرتب ثابت ، أو على شكل مرتب ثابت مضافاً إليه نسبة مئوية من الأرباح ، أو عمولة تحدد بنظام معين كنظام « الجلمدة » . وقد يصرف بعض

المحلات مكافآت لموظفيها . فتمت تثبيت فعلا صرف مثل هذه المكافآت فلا مانع من حسابها ضمن المصروفات . ويعتبر من المصروفات التجارية أيضا ما يدفعه المحل للموظف من مكافأة عند تركه الخدمة على سبيل التعويض ، وعلى أساس المدة التي قضاها الموظف في خدمة المحل ، مع عدم تحميل حساب الأرباح والخسائر إلا عن المكافأة التي تخص السنوات الضريبية . فمثلا لو ترك موظف الخدمة في آخر أغسطس ١٩٤٣ ودفع له المحل مكافأة قدرها ١٠٠ ج على أساس مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمته وقدرها ١٠ سنة ، فإن ما يصح تحميل حساب الأرباح والخسائر به هو ٥٠ ج ، لأن سريان ضريبة الأرباح بدأ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ .

أما مهيا أولاد الممول فيمكن حسابها ضمن المصروفات التجارية ، متى ثبت قطعيا وبدون شك أنهم يعملون مع والدهم في المنشأة ويؤدون خدمات فعلية . ويحسب لهم أجر المثل ، أي الذي يعطى إلى المستخدم الغريب عن الممول إذا كان يقوم بنفس العمل الذي يؤديه الولد .

(٣) مصاريف الاعلان : مصاريف الاعلان الصغيرة والدورية يجوز تحميلها دفعة واحدة لحساب الأرباح والخسائر ، أما مصاريف الاعلان الكبيرة إذا كانت تمثل حملة إعلانية فيجب توزيع قيمتها على عدة سنوات (٣ - ٥) . أما مصاريف الاعلان المعتبرة مصروفا رأسماليا مستديما مثل إنشاء لوحات من الصاج أو إعلان مثبت في أعلى مبنى ، فيجب إخضاعه لنظام الاستهلاك السنوي .

(٤) التبرعات والإعانات : لا يجوز تحميل حساب الأرباح والخسائر بالتبرعات باعتبارها جزءاً من صافي الربح إلا إذا دفعت على سبيل الاعلان لجمعية خيرية معترف بها ، فيمكن التسامح في قبول حسابها ضمن المصروفات إنما في حدود المعقول . ويمكن قبول المبالغ التي تدفعها المنشأة لأحد المستشفيات أملا في الاستفادة من قبول موظفيها وعملها للعلاج به ، وكان وقت الحرب يسمح بصفة مؤقتة بنخصم التبرعات لإنشاء الخابىء أو لمساعدة منكوبى الغارات الجوية ، بشرط أن تكون التبرعات باسم المنشأة لا باسم أحد الشركاء أو الموظفين وبشرط أن يكون الصرف مؤيداً بمستندات .

(٥) مصاريف السيارة : يمكن تحميل حساب الأرباح والخسائر بجميع مصاريفها إذا كان استعمالها قاصرا على أغراض المنشأة دون أغراض الممول الخاصة ، فإذا ما استعملت للغرضين معا فلا يحمل حساب الأرباح والخسائر بأكثر من ثلثي مصاريفها .

(٦) مصاريف السفر للخارج : قبل اعتماد هذه المصاريف يجب البحث فيما إذا كانت طبيعة العمل تستدعى هذا السفر ، وإذا كانت الجهة التي سافر إليها الممول تختص بنوع عمله ، وإذا ما استصحب الممول أسرته وحمل المنشأة بجميع المصاريف . كما يبحث فيما إذا كان العمل يستدعى طول المدة التي أقامها وهل المصاريف التي صرفها معقولة لشخص في مركزه .

(٧) العمولة أو السمسرة : إذا دفعت هذه العمولة أو السمسرة إلى أشخاص لا يمتنعون السمسرة أو الاشتغال بالعمولة بل يقومون بها بصفة عرضية ، فعلى من يدفعها أن يحجز منها ضريبة أرباح تجارية ليوردها للمصلحة مباشرة في ظرف الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر مع إخطار المصلحة بالمبالغ التي دفعت تفصيلا ، وأسماء وعناوين من استولوا عليها والضريبة المحجوزة عنها ، كما أن من استولى على إيراد من هذا النوع أن يبلغ مأمور الضرائب بالعمولات التي استحققت وأسماء وعناوين من تقاضى هذه العمولة أو السمسرة منهم .

ويلاحظ أن الأشخاص الذين يمتنعون السمسرة يدخلون إيرادهم من السمسرة في حساب الأرباح والخسائر ويؤدون الضريبة على صافي الربح شأنهم شأن أى تاجر آخر .

(٨) الإكراميات والهدايا : إذا كانت هذه المبالغ تصرف على سبيل الإعلان أو لزيادة

الأرباح أو المحافظة عليها ، فيمكن السماح بتحميل حساب الأرباح والخسائر بها .

(٩) الزكاة : لاتوافق المصلحة على حسابها ضمن المصاريف العمومية بحجة أنها غير لازمة لإنتاج الربح أو المحافظة عليه ، فهي جزء من الأرباح يخرجها الممول لوجه الله كطريقة من طرق استعمال الربح .

(١٠) الغرامات والتعويضات : التعويضات التي يحكم بها على الممول أو مستخدميه يمكن خصمها من الأرباح إذا كانت متصلة بنشاطه التجارى ، وعليه فلا تخصم إذا لم تكن متصلة بعمله ، وما يسرى على التعويضات يسرى على مصاريف المقاضاة المدنية أو التجارية .

أما الغرامات التي يحكم بها فى الممول فى قضية جنائية وكذا الغرامات الضريبية فلا تخصم من الربح .

(١٢) صناديق ادخار الموظفين : المبالغ التي تحجز لتكوين صندوق ادخار أو تعاون أو معاشات أو مكافآت لفائدة المستخدمين يجوز إدخالها ضمن مصروفات المنشأة ، بشرط وجود لأئحة للصندوق أو شروط تبين حقوق المستخدمين فيه تكون جزءا مكلا لعقد عملهم ، كما يجب استقلال أموال هذا الصندوق عن أموال المنشأة ، فلا تملك المنشأة

أو أصحابها حرية التصرف في هذه الأموال ، بل تستثمر لحساب الصندوق ، فلا يمكن إعادتها لأموال المنشأة .

(١٢) الضرائب : الضرائب التي تدفعها المنشأة ماعدا ضريبة الأرباح ، مثل ضريبة الأملاك وضريبة الدمغة وضريبة الإنتاج الخ يمكن حسابها ضمن المصروفات ، ولكن الضرائب التي تدفع لأية دولة أجنبية لا تحسب ضمن المصروفات .

(١٣) انتفاع الممول شخصيا من منتجات المنشأة : تضاف إلى إيرادات المنشأة قيمة استجرات أصحابها لاستعمالهم الخاص كالمواد الغذائية والأقمشة والغذاء في المطاعم والإقامة في الفنادق المملوكة لهم ، وكذلك ما يسحبونه من النقود لاستعمالهم الشخصي ، وكل هذه القيم يجب إثباتها في حساب شخصي يفتح خصيصا لها وهو حساب المسحوبات أو المصاريف الشخصية .

(١٤) الاستهلاك : يخصم من الأرباح وهو الذي يعمل لمقابلة النقص التدريجي الذي يحصل فعلا في قيمة الأصول من الاستعمال أو البلى بمضي الزمن ، مع عدم جواز استهلاك شهرة المحل مادامت المنشأة قائمة بنشاطها ، وجواز استهلاك مصاريف التأسيس على مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات . ولقد حددت المصلحة النسب المئوية التي يمكن للمنشأة أخذها أساسا لاستهلاك أصولها نذكر منها على سبيل المثال :

الأصل	النسبة المئوية
الأثاث	٥
أثاث اللوكاندات	١٠
سيارات تاكسي	٢٠
آلات	٥ أو أكثر حسب الاستعمال
حق التأليف	٥
مكينات خياطة	١٠
موازين هندسية	٥ أو بإعادة التقدير
المباني المستعملة لأغراض صناعية	٢ أو ٣
المواشي	إعادة التقدير

والطريقة المستعملة في الاستهلاك من وجهة مصلحة الضرائب هي طريقة القسط المتناقص ، فإذا اشترى أصل بمبلغ ١٠٠ جنيه واستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا ففي أول سنة يكون الاستهلاك ١٠٪ من ١٠٠ وفي السنة الثانية ١٠٪ من ٩٠ وفي السنة الثالثة

١٠٪ من ٨١ ج وهكذا . ويجب الاحتفاظ بمرجع ثابت لحساب الاستهلاك ، ولذا يجب أن يحتفظ بملف الممول ببيان أصول المنشأة وتاريخ شرائها وما أدخل عليها من المصاريف الرأسمالية وما بيع منها حتى تؤخذ نسبة الاستهلاك دائماً على الرصيد المتبقى ، مع ملاحظة أن التصليحات الصغيرة التي لا تغير من معالم الأصل يجوز إضافتها إلى المصاريف الإيرادية ، أما التجديدات كاستبدال محرك فيجب إضافتها إلى قيمة الأصل .

(١٥) الاحتياطيات : لا يجوز اعتماد المبالغ التي يحمل بها حساب الأرباح والخسائر لتكوين الاحتياطيات التي تنشأ لمقابلة خسائر مستقبلية كاحتياطي الديون المدومة واحتياطي خصم المدينين واحتياطي هبوط الأوراق المالية إذا كانت من الأصول الثابتة ، فمن وجهة نظر مصلحة الضرائب لا تحسب هذه الخسائر إلا في السنوات التي تقع فيها هذه الخسارة فعلاً .

ومثل هذه الاحتياطيات إن عملت يجب إرجاعها إلى حساب الأرباح والخسائر للوصول إلى رقم الأرباح قبل حسابها لكي تؤخذ الضريبة عليه .

(١٦) الديون المدومة : (١) بالنسبة للديون التي نشأت ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ فيجوز اعتبارها معدومة بشرط أن يقدم الممول كشفاً باسم المدين وقيمة الدين وتاريخ نشأته والمبررات التي اعتبر من أجلها منعداً ، كما يقدم تعهداً كتابياً بأن يرد لحساب الأرباح والخسائر في السنوات المقبلة قيمة ما يحصل من الديون التي وافقت المصلحة على اعتبارها معدومة ، ومفروض أن اعتبارها ديوناً معدومة يؤدي حتماً إلى استبعادها من الدفاتر .

(ب) أما الديون التي نشأت قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ فلا يجوز تحميل حساب الأرباح والخسائر بها إلا أنه من باب الاستثناء والتساهل إذا استمر المدين في معاملاته مع المنشأة بعد هذا التاريخ فيجوز اعتبار التسديدات التي تمت بين أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ و ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٨ من أصل الدين القديم .

(١٧) الاعفاء : هناك نوعان من الإعفاء ، أولهما الخاص بالهيئات ويشمل جمعيات التعاون الزراعي المؤلفة بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ، أما جمعيات التعاون للاستهلاك كالجمعيات التعاونية المنزلية ، فقد كانت معفاة من هذه الضريبة متى كانت معاملاتها قاصرة على الأعضاء . أما الآن فقد أصبحت معفاة إطلاقاً بمقتضى قانون ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ولا تؤدي إلا ضريبة الأموال المنقولة . والجمعيات التي لا ترمى إلى الكسب كالجمعيات الخيرية والمجالس البلدية . أما المنشآت الزراعية فهي معفاة أيضاً من أداء هذه الضريبة على اعتبار أنها تؤدي ضريبة الأطين وذلك لمنع ازدواج الضريبة ، إلا أنها

خاضعة لهذه الضريبة متى اتخذت شكل شركات المساهمة . كما أنها تحرم من هذا الاعفاء متى ثبت أنها تقتنى قطعان الماشية على نطاق أوسع مما تحتاجه الزراعة ، أو تستغل إلى جانب الزراعة معاصر لعمل العسل الأسود أو معامل لتفريخ البيض أو تؤجر ما كينات المياه لغير زراع المنشأة .

أما الاعفاء الثانى والذي يهمننا فهو إعفاء الأشخاص فقد نص القانون على إعفاء الأفراد والشركاء المتضامنين من أداء الضريبة عن المبالغ الآتية :

جنيه

١٠٠ إذا كانوا من غير المتزوجين ولا يعولون أولادا

١٢٠ إذا كانوا من المتزوجين ولا يعولون أولادا

١٣٠ إذا كانوا من غير المتزوجين ويعولون أولادا

١٥٠ إذا كانوا من المتزوجين ويعولون أولادا

و يتمتع الرجل التاجر بالاعفاء الخاص بإعالة الزوجة أو الولد إذا تزوج أو كان له ولد في بحر سنته المالية ، وعلى أساس المدة التى يقوم فيها سبب الاعفاء ونسبة هذه المدة إلى الفترة التى تستحق عنها الضريبة ، وعند تقدير فترة الاعفاء يجبر كسر الشهر إلى شهر كامل .

مثال : تاجر متزوج وزوجته الوحيدة غير مشغلة بالتجارة تبدأ سنته المالية فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل سنة .

١ — إذا ولد له ولد فى ٢٠ مايو فيكون الاعفاء الخاص بإعالة الولد .

$$٢٠ ج = \frac{٨}{١٢} \times ٣٠$$

٢ — إذا توفيت الزوجة فى ٥ يونية فيكون مقدار الاعفاء الخاص بإعالة الزوجة .

$$٢٠ ج = \frac{٧}{١٢} \times ١٠$$

٣ — إذا تزوج مرة أخرى فى ١٨ ديسمبر من نفس السنة فيكون جملة الاعفاء الخاص بالزوجة .

$$١١,٦٦٧ = \frac{١}{١٢} \times ٢٠ + ١٠$$

وتكون جملة الاعفاء الخاص بهذا التاجر فى هذه السنة ١٠٠ + ٢٠ + ١١,٦٦٧ = ١٣١,٦٦٧ . وتنتفع المرأة التاجرة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة بحد الاعفاء الممنوح للفرد التاجر أى ١٠٠ ج .

وإذا كان الزوجان يزاويان التجارة فكل منهما يتمتع بحد إعفاء قدره ١٠٠ ج .
وينتفع الممول بالاعفاء الخاص بإعالة الولد بشرط أن يكون الولد قاصراً وغير ذي مال
أو كسب . كما يجب أن يكون ابناً مباشراً لا ابن الغير الذي قد يضطر إلى إعالته لسبب ما .
ولا تخصم الأعباء العائلية إلا من أرباح السنة الخاضعة للضريبة فلا تنتقل من حساب
سنة إلى حساب سنة أخرى .

وفي حالة الحسابات المربوطة على أساس السنة الهجرية يعمل حساب فرق الأيام بين
السنتين الميلادية والهجرية فيكون حد الاعفاء بالنسبة للتاجر الفرد

$$\frac{354 \times 100}{365}$$

ولقد عدل هذا الاعفاء بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٢ فأصبح لا يتمتع بحدود
الاعفاء السابقة ابتداء من أول سنة ١٩٤٢ إلا من لا يتجاوز صافي ربحه السنوي ضعفي
حد الاعفاء . فبالنسبة للتاجر المتزوج الذي يعول أولاداً لو بلغ صافي ربحه ٣٠٠ ج
فأكثر فيدفع ضريبة عن كل المبلغ . وإذا كان غير متزوج ولا يعول أولاداً يحرم من
الاعفاء متى بلغ صافي ربحه ٢٠٠ ج فأكثر فيؤدي الضريبة عن كل صافي ربحه .

(١٨) سعر الضريبة : إن السعر الحالي لضريبة الأرباح هو ١٢٪ من صافي الربح
علاوة على الضريبة الإضافية بمعدل ١٠٪ من الضريبة . فبفرض أن ممولاً بلغ صافي
ربحه ٤٠٠ ج فتكون الضريبة المستحقة عليه ١٢ ر . من ٤٠٠ ج أي ٤٨ ج والضريبة
الإضافية تكون ١٠ ر . من ٤٨ ج أي ٤٨ ر . فيكون مجموع الضريبة المستحقة ٨٠ ر ٥٢ ج .
والآن نورد الأمثلة الآتية تطبيقاً لما سبق .

المثال الأول : يشتغل أحد الأشخاص باستيراد الزجاج وشطرنه وعمله مزايا وقد
قدم حساب الأرباح والخسائر الآتي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ إلى
المأمورية المختصة .

جنيه	جنيه
٢٨٢٢ من ح/ المتاجرة (مجمل الربح)	٤٨٠ إلى المصروفات العمومية
١٠٠ إيراد الأوراق المالية	٦٠ » استهلاك السيارة
	٧٢ » مصاريف السيارة
	٥٠٠ » المرتبات
	٢٤٠ » إيجار المنشأة
	١٠٠ » استهلاك الأثاث والمكينات
	١٢٠ » احتياطي الديون المدومة
	١٠٠ » الديون المدومة
	٥٠ » العمولة
	١٥٠ » المصروفات الشخصية
	١٠٥٠ » الرصيد (صافي الربح)
٢٩٢٢	٢٩٢٢

وبناء على المعلومات التي تجمعت لدى المأمورية من مراجعة الدفاتر ومن مصادر أخرى اتضح ما يأتي :

(١) أن استعمال السيارة لم يكن قاصراً على أغراض المنشأة بل تعداه إلى أغراض صاحبها الخاصة وقبلت المأمورية تحميل حساب الأرباح والخسائر بنصف أعبائها فقط .
(٢) أنه احتسب ضمن المرتبات مبلغ ١٥٠ ج مرتباً لنجله ولم تعتمد المأمورية سوى ١٠٠ ج وهو أجر المثل .

(٣) أن المبلغ المقدّر لاستهلاك الأثاث والمكينات يزيد بمبلغ ٣٠ ج عن المبلغ الواجب حسابه بمقتضى النسب التي وضعها المصلحة .

(٤) أن ضمن الديون المدومة مبلغ ٣٠ ج دين على أحد العملاء وقد أفلس وانتهت معاملات المنشأة معه قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، كما أن هناك ديناً بمبلغ ٢٠ ج غير مثبت بالدفاتر حتى يعرف تاريخ نشأته ولو أنه ثابت بموجب كميالة .

(٥) ضمن مبلغ العمولة مبلغ ٢٠ ج صرفت إلى أشخاص لم يهتد إلى معرفة أسمائهم وعناوينهم .

- (٦) أن الممول يملك العقار الذي يشغله وأن الايجار الواجب تقديره بناء على ربط العوائد هو ١٨٠ ج .
- (٧) أن للمنشأة فوائد على الحساب الجارى بالبنك بلغت ٥٠ ج لم تقيد بعد في الدفاتر .
- (٨) أن ضمن المصاريف العمومية مبلغ ٤ ج تأمين ضد الحريق يخص المدة المقبلة .
- (٩) أن إيراد الأوراق المالية هو صافي إيرادها بعد دفع ضريبة الأموال المنقولة ، والمطلوب :

أولاً : عمل بيان بالتعديلات الواجب إدخالها على الحساب المذكور على أساس قانون الضرائب والمنشورات التي أصدرتها المصلحة لمعرفة صافي الربح الذي تفرض عليه الضريبة قبل حسابان الأعباء العائلية .

ثانياً : إيجاد مقدار الضريبة الواجب أدائها إذا علمت أن الممول متزوج ويعول ولداً خلاف نجله الذي يشتغل معه في التجارة .

أولاً : البيان :

صافي الأرباح حسب إقرار الممول	١٠٥٠
يطرح ٩٠ ٪ من ١٠٠ ج صافي إيراد الأوراق المالية الداخلة في إيرادات المنشأة تطبيقاً للمادة ٣٦	٩٠
	٩٦٠
تضاف ١٠ ٪ من ٥٠ ج فائدة الحساب الجارى لم تثبت بعد تطبيقاً للمادة ٣٦	٥٠
	٩٦٥

مصاريف وخسائر غير معتمدة يجب إرجاعها إلى الأرباح :

فرق استهلاك السيارة	٣٠
فرق مصاريف السيارة	٣٦
زيادة مرتب الولد	٥٠
فرق استهلاك الأثاث والمساكنات	٣٠
ديون معدومة مستبعدة	٥٠
عمولة مستبعدة	٢٠
فرق إيجار	٦٠
تأمين ضد الحريق	٤
احتياطي الديون المعدومة	١٢٠
مصرفات شخصية	١٥٠ ٥٥٠
الأرباح الخاضعة للضريبة	
	١٥١٥

فتكون الضريبة المستحقة $1515 \times 12 = 181800$ والضريبة الإضافية 181800 . والمجموع الواجب أدائه 199890

ملحوظة : تطبيقاً لنص المادة ٣٦ لا يحتسب ضمن الأرباح إلا ١٠٪ من الإيرادات التي سبق أن أدت عنها ضريبة أموال منقولة ، ولذلك يضاف إلى الأرباح ١٠٪ فقط من إيرادات الأوراق المالية أي يستبعد ٩٠٪ .

(١٩) شركات التضامن : تفرض هذه الضريبة على أرباح كل شريك شخصياً مع مراعاة أن كل المبالغ التي قد يستولى عليها الشريك المتضامن من فوائد على رأس ماله ومكافأة الإدارة وحصّة من صافي الربح نتيجة لتنفيذ العقد المسجل والمعلن عنه يجب حسابها أرباحاً فتخضع لضريبة الأرباح التجارية ، ومع ملاحظة أن المبالغ التي قد يدفعها الشركاء المتضامنون فوق رؤوس أموالهم المنصوص عليها في عقد الشركة تعتبر سلفة من الشريك إلى الشركة وتخضع فوائدها للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال .

المثال الثاني : عمرو ومجدي شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ — وشركتهما مستوفية للشروط القانونية . ولقد قدما الحساب التالي عن أرباح الشركة في سنة ١٩٤٤ ودفعوا الضريبة المستحقة على أساس نتيجته :

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٤٤

٧١٢٠	مجمّل الربح	٥١٤	إلى الاستهلاكات
١٨٤	صافي كبونات أوراق مالية	٤٢٠	» الديون المدومة
		١٢٠	» الخصم
		١٥٨٠	» المهاي
		٧٠	» التسليمات
		٦٠	» الأرباح
		٨٤٠	» الاعلان
		٣٠٠	» فائدة رأس المال
		٢١٠٠	» المصاريف التجارية المختلفة
		٨٠٠	» مسحوبات الشريكين
			صافي الربح
		٣٠٠	عمرو
		٢٠٠	مجدي
		٥٠٠	» الرصيد (أرباح صافية)

أما مقدار الضريبة التي دفعها الشريكان فحسبت على أساس :

(١) أن عمرو متزوج وله أولاد فدفع ضريبة على ١٥٠ ج .

(٢) أن مجدى متزوج وله أولاد فدفع ضريبة على ٥٠ ج .

غير أن استقصاء المأمورية أوضح زيادة على المخالفات الواضحة في الحساب ما يأتى :

(١) هناك زيادة في الاستهلاكات عما يجب أن يكون بمقتضى النسب المقررة ٣٢٤ ج

ومن ضمن الأصول المستهلكة عقار تتجر فيه المنشأة قيمته التجارية ١٨٠ ج .
في السنة .

(٢) ضمن مبلغ الديون المدومة مبلغ ٤٠٠ ج . مشكوك فقط في تحصيلها .

(٣) يتضمن حساب المهايما ماهية شهرية لكل من الشريكين قدره ٢٥ ج . مقابل إدارتها للشركة .

(٤) ضمن مبلغ الاعلانات مبلغ ٣٤٠ ج . تبرعات لمؤسسات لاصلة بينها وبين عمل الشركة .

(٥) ضمن المصاريف التجارية مبلغ ٤٠٠ ج . غير مؤيد بمستندات .

(٦) أن أولاد عمرو قد تركوا التعليم جميعا وتزيد أعمارهم على ٢١ سنة .

والمطلوب محاسبة الشريكين على الضريبة العادية .

٥٠٠ صافى الأرباح حسب إقرار الشركة .

خصم من الأرباح

١٨٠ القيمة التجارية

١٦٥,٦ ٩٠ ٪ من الـ ١٨٤

٣٤٥,٦

١٥٤,٤

إضافات للأرباح

٣٢٤ زيادة في الاستهلاكات

٤٠٠ ديون معدومة مستبعدة

٦٠٠ مهايلا الشريكين المستبعدة

٣٤٠ تبرعات غير معترف بها

٤٠٠ مصاريف تجارية غير مؤيد بمستندات

٣٠٠ فائدة رأس المال

٨٠٠ مسحوبات الشريكين

٣١٦٤

صافى الربح الخاضع للضريبة وبيان توزيعه عن الشريكين كالاتى:

٣٣١٨,٤

عمرو	مجدى	
١٨٠	١٢٠	فائدة رأس المال
٣٠٠	٣٠٠	مرتب
١٤٥٠٫٨	٩٦٧٫٦	أرباح
١٩٣٠٫٨	١٣٨٧٫٦	صافى الأرباح
١٥٠	٥٠	المبالغ التى دفعت عنها الضريبة خطأ
١٧٨٠٫٨	١٢٣٧٫٦	المبالغ الخاضعة للضريبة بعد التصحيح
٢١٣٫٦٩٦	١٦٠٫٥١٢	ضريبة عادية بمعدل ١٢ ٪
٢١٫٣٧٠	١٦٫٠٥١	ضريبة إضافية ١٠ ٪
٢٤٥٠٫٦٦	١٧٦٫٥٦٣	جملة الضريبة المستحقة

(٢٠) شركات التوصية :

تخضع حصة الشريك المتضامن من الأرباح إلى ضريبة الأرباح التجارية ، أما حصة الشريك الموصى فتعتبر كإيراد رأس مال ولذا تخضع لضريبة الأموال المنقولة . ويلاحظ أن المرتب الذى قد يتقاضاه الشريك الوصى عن عمل يؤديه فى الشركة يخضع لضريبة كسب العمل بالنسبة لهذا المرتب . ومن هذا ترى أن شركة التوصية قد تخضع فى إيراداتها إلى الثلاثة الأنواع المختلفة من الضريبة .

ويلاحظ أن الشريك الموصى لا يتمتع بأى إعفاء مهما بلغ إيراده لأن الإعفاء يمنح للممولين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

وبفرض أن شركة توصية مكونة من أحمد المتضامن ورمضان الموصى . وأنه بعد تطبيق نصوص العقد بلغ نصيب أحمد المتضامن من صافى الربح ٢٧٠ ج وبلغ نصيب رمضان الموصى ١٨٠ ج ، وأن أحمد متزوج ويعول أولادا . وأن رمضان أعذب . فإن الضريبة المستحقة على المتضامن تكون $(١٥٠ - ٢٧٠) \times ١٢ = ١٤٠٠٠$ ج زائدا ١٠٫٠ من ذلك كضريبة إضافية أى ١٤٤٠ فتكون جملة الضريبة المستحقة ١٥٨٤٠ . وتكون الضريبة المستحقة على الموصى $١٨٠ \times ١٢ + ١٠٫٠$ من الناتج أى ٢٣٧٦٠ .

ولو فرض أن شركة توصية مكونة من (١) و (ب) شريكين متضامين و (ج) موصى بلغت أرباحهم ٥٠٠ ج. خص كلا من الشريكين المتضامين ٢٠٠ والشريك الموصى ٣٠٠ ج. ، دفع عنها ضريبة الأموال المنقولة . ولما راجعت المصلحة دفاتر الشركة أجرت تعديلات نتج عنها أن أرباح كل من الشريكين المتضامين يجب أن تكون ٢٥٠ ج. وأرباح الشريك الموصى يجب أن تكون ٣٧٥ ج. فعند محاسبة كل من الشريكين المتضامين يجب أن يدفع كل منهما ضريبة أرباح تجارية على ٢٥٠ ج. بعد خصم أعباءه العائلية الخاصة به . أما بالنسبة للشريك الموصى فيث إن الشركة وردت عنه الضريبة الخاصة به على مبلغ ٣٠٠ ج. فيجب خصم هذا المبلغ من ٣٧٥ وتورد الشركة للمصلحة ضريبة أرباح تجارية على ٧٥ ج. وذلك تطبيقاً للمادة ٣٥ من القانون . مع ملاحظة أن الشريك الموصى لا يتمتع بأعباء عائلية .

تحديد الأرباح التي تسرى عليها الضريبة :

يكون تحديد الأرباح التي تربط عليها الضريبة بالنسبة لمن لديهم حسابات منتظمة على أساس ما يقدمونه من البيانات والمستندات ، أى أن الضريبة تربط على أساس الأرباح الحقيقية من واقع حساباتهم المستخرجة من دفاتر تعتمد المصلحة . وواضح أن هذه الدفاتر لا يمكن اعتمادها إلا إذا كانت مستوفية لكل شروط المحاسبة الصحيحة وأن يكون التقييد فيها مؤيداً بمستندات كالفواتير الواردة وصور الفواتير الصادرة والإيصالات والكبيالات وكعوب دفاتر الشيكات الخ . ويجب حفظ هذه المستندات في ملفات وإعطائها أرقاما متسلسلة للرجوع إليها بسهولة عند الاقتضاء

ويجب الاحتفاظ أيضاً بيونات المباع في حالة المبيعات النقدية ، كما أن إثبات جرد الموجودات آخر كل مدة تجارية ، يحسن أن لا يكون على أوراق سائبة بل يثبت بدفتر مسجل وهو دفتر الجرد .

ويلاحظ أنه لا يمكن الاعتماد على الدفاتر المسوكة على حسب الطريقة المفردة التي تقتصر وظيفتها على ضبط حركة الصندوق والمدينين والدائنين ، بحيث لا يمكن الاهتمام إلى العناصر التي تكون محمل الربح حتى يمكن مناقشتها كالمبيعات والمشتريات والمصروفات على المشتريات الخ .

فإذا لم تقتنع المصلحة بصحة الحسابات المقدمة لها ، أو إذا كان الممول لا يحتفظ بحسابات مطلقاً ، فيكون ربط الضريبة بطريقة التقدير . ويجب على الممول في هذه الحالة أن يبين بنفسه ما يقدره هو لأرباحه ، والأسباب التي يستند عليها في هذا التقدير وتقوم المصلحة بتقدير أرباحه بناء على ما يتجمع لديها من البيانات .

وعند تقدير الأرباح تتبع المصلحة عادة طرقا تختلف باختلاف العمل الذي تقوم به المنشأة ، ويمكن أن يقال على وجه العموم إن رقم المبيعات متى علم على وجه التقريب اتخذ أساسا لإيجاد مجمل الربح ، وبعد ذلك يمكن الوصول إلى صافي الربح من البيانات التي قد يقدمها الممول وتعتمدها المصلحة كالإيجار والمهايا ومصاريف النقل والمصاريف الثرية .

وتحتفظ كل مأمورية عادة بسجل إحصائيات ومعلومات مدون بها متوسطات نسب إجمالي الربح للمبيعات في مختلف الصناعات والمنشآت . ويمكن استعمال هذه النسب للحكم على نصيب المعلومات التي قد يقدمها الممول من الصحة ، فلا يمكن قبول عناصر حساب تشغيل في صناعة ما تؤدي إلى إجمالي ربح يختلف نسبته كثيرا عن النسبة التي حددتها المصلحة ، وقد يرجع ذلك إما إلى المبالغة في إخفاء رقم المبيعات الحقيقي أو إلى تقدير بضاعة آخر المدة بأقل من قيمتها الحقيقية .

وإليك متوسط النسب المئوية على سبيل المثال لبعض المنشآت حسب المعلومات التي جمعت للمصلحة .

ملاحظات	جملة قطاعي	جملة قطاعي
صافي الأرباح ١١٠ ج	٢٠	١٥
عند الوطنيين للبرميل الواحد في السنة	٢٠	١٥
١٥٠ ج عند الأفرنج الذين يستعملون آلات ميكانيكية	٢٠	١٥
مخابز	١٢	١٥
صياغة	٢٥	٦٠
أرباح صافية بالنسبة لرأس المال في السنة	٢٠	١٥
سيارات النقل حوالي ٣٥ صافي لكسب السيارة في اليوم	١٢	٤
مقاهي بلدية	٥٠	—
مقاهي أجنبية	١٠٠	—
مقاهي أجنبية	١٥	٢٠
مقاهي وطنية	٤	١٢

وعند عدم الاهتمام إلى رقم المبيعات من البيانات التي يقدمها الممول أو إذا لم تقتنع بالرقم الذي يحدده لمبيعاته فقد تلجأ المأمورية إلى تقدير تلك المبيعات على أساس دورة رأس المال في المنشآت المشابهة ، فإذا كان رأس المال ١٥٠٠ ج ويدور في المتوسط ست

حرات في السنة ، فتقدر المبيعات بمبلغ ٩٠٠٠ ج فإذا كانت نسبة إجمالي الربح للمبيعات في المنشآت المشابهة ١٠ ٪ يكون إجمالي الربح ٩٠٠ ج وتستبعد منه المصاريف التي يحمل بها حساب الأرباح والخسائر والتي تعتمد المصلحة للوصول إلى صافي الربح وفي بعض الأحيان يتخذ رأس المال أساساً لتقدير الأرباح ، فتفرض نسبة مئوية من رأس المال كصافي ربح ، وقد تحدد الأرباح على أساس متوسط الأرباح العرفية في الحالات المماثلة . وفي كثير من الأحيان يسترشد بحالة الممول الاجتماعية والمعيشية لتقدير أرباحه فتمتعي عرف إيجار مسكنه وعدد الأولاد الذين يعولهم والأقساط المدرسية التي يدفعها لأجلهم يمكن الاسترشاد بكل ذلك للحكم على مقدار أرباحه بوجه التقريب .

لجان التقدير :

يلاحظ أن القانون قد كفّل للممول جميع الضمانات الإدارية والقضائية التي تصون مصلحته وتحميه من كل جور . فإذا لم يحصل اتفاق بينه وبين المأمورية على تقدير أرباحه فإن الأمر يرفع إلى لجان تقدير مقرها عواصم المحافظات والمديريات . وتتكون لجنة التقدير هذه من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم إليهم بناء على طلب الممول — إذا شاء — عضوان من التجارة أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارها الممول نفسه . وتجتمع اللجنة لفحص المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول بعد أن يكون قد حول إليها ملف الممول الذي يشمل كل ما يتعلق به من بيانات وإقرارات وملاحظات المصلحة ليسترشد به عند تقدير الأرباح ، وقد يحضر الممول للإدلاء بأقواله بنفسه وقد ينوب عنه وكيل إذا شاء .

ويعلن الممول بتقدير اللجنة لأرباحه الذي يكون أساساً لربط الضريبة التي تصبح واجبة الأداء حتى ولو طعن في تقدير اللجنة أمام القضاء حيث إنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ قرار لجنة التقدير الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها محل إقامة الممول ، ويمكن عمل استئناف للحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية .

ويلاحظ أن الإجراءات المشروحة بعالیه لتقدير الأرباح تطبق على كافة الممولين بما فيهم شركات المساهمة التي لا تقدم إقراراً مبيناً به مقدار أرباحها أو خسائرها مرقباًه . ملخص حساب الأرباح والخسائر وصوره من آخر ميزانية معتمدة وكشف ببيان الاستهلاك أما إذا قدمت الشركة المساهمة جميع هذه البيانات فلا يعرض النزاع الخاص بتقدير أرباحها على لجان التقدير ولكن يعرض هذا النزاع على المحكمة الابتدائية مباشرة .

سريان التقدير لمدة سنتين

إذا ما حددت الأرباح بطريقة التقدير كأن يعمل به لمدة سنتين وكأن يعاب على ذلك أن الممول قد يمسك دفاتر منظمة في السنة التالية تبين على وجه التدقيق نتيجة أعماله الصافية أثناء العام ومع ذلك فلا يلتفت إلى هذه النتيجة إلا ابتداء من العام المقبل . ولذلك ألغى هذا الإجراء ولا يعمل به الآن بالتقدير إلا لمدة سنة واحدة .

ترحيل الخسائر للسنوات المقبلة

إذا ختم حساب إحدى السنين بخسارة فإن هذه الخسارة تدخل ضمن مصاريف السنة الثانية وتخصم من أرباحها ، وإذا لم يكف الربح لتغطية الخسارة يأكلها نقل الباقي إلى السنة التالية ، وإذا تبقى بعد ذلك جزء من الخسارة نقل هذا الجزء إلى السنة التالية ، ولكن لا يجوز نقل شيء من الخسارة بعد ذلك إلى حساب سنة تالية مع مراعاة أن الأعباء العائلية لا تضاف إلى الخسارة التي ترحل إلى السنة التالية .
ولامكان استعمال هذا الحق يجب أن تكون خسارة الممول مؤيدة بدفاتر حسابية قانونية منظمة تمكن - مع المستندات المؤيدة لها - من تحديد وإثبات رقم الخسارة .

القيود الدفترية الخاصة بالضرائب

أولاً : ضريبة الأموال المنقولة : يقع عبء هذه الضريبة على الدائن . وقد يتبع في تحصيلها طريق الحجز في المتبع فيكلف المدين بحجز هذه الضريبة من المستحق للدائن وتوريدها للمصلحة مباشرة . فلو فرضنا أن عليا اقترض من محمد ١٢٥٠ ج بلغت الفائدة عليها في نهاية المدة التجارية ١٠٠ ج وأن سعر الضريبة هو ١٢ ٪ والضريبة الإضافية ١٠ ٪ من هذه الضريبة تكون الضريبة الواجب توريدها ١٣,٢٠٠ ج وتكون القيود في دفاتر علي هكذا :

١٠٠	من فائدة القرض	إلى مذكورين
٨٦ر٨٠٠	»	ح / محمد
١٣ر٢٠٠	»	مصلحة الضرائب

ويسدد حساب كل من محمد ومصلحة الضرائب مع الصندوق أو البنك . ويقفل حساب فائدة القرض بترحيله إلى الجانب المدين في حساب الأرباح والخسائر كالمعتاد .
وفي دفاتر محمد يجرى القيد الآتي :

٨٦ر٨٠٠	٨٦ر٨٠٠	من ح / الصندوق	إلى فائدة القرض
--------	--------	----------------	-----------------

وواضح أنه عند حسابان الضريبة على أرباح محل مجد لا يضاف إلى أرباحه من فائدة
الفرض إلا ١٠ ٪ من صافي هذه الأرباح أى ٨٦٨٠ وذلك تطبيقاً لنص المادة ٣٦
من قانون الضرائب .

ثانياً : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية : يلاحظ بالنسبة للتاجر الفرد أن الضريبة
على أرباح سنة ما تدفع عادة في بحر السنة التي تليها . وعند دفع الضريبة لمصلحة الضرائب
يجعل حساب الصندوق أو البنك دائماً ثم يجعل حساب المسحوبات مديناً ، لأن هذه
الضريبة في الواقع تعتبر حصة الحكومة من أرباح الممول ولذلك لا يمكن اعتبارها
مصاريف تخصم من الأرباح . وقد نص قانون الضرائب على عدم تحميل حساب الأرباح
والخسائر بهذه الضريبة .

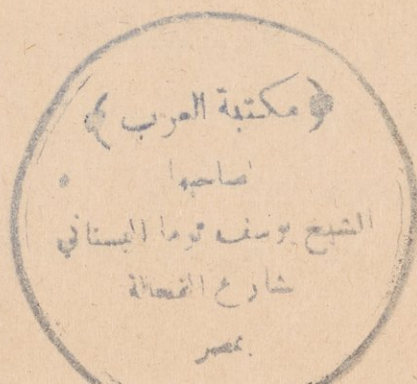
أما بالنسبة للشركاء في شركات التضامن والتوصية فتخصم الضرائب التي تقوم الشركة
بدفعها نيابة عن الشركاء من حساباتهم الجارية على اعتبار أنها كمسحوبات للشركاء ، وبذلك
نضمن عدم تحميل حساب الأرباح والخسائر بها .

ثالثاً : ضريبة كسب العمل : يقوم الممول بحجز الضريبة المستحقة على الموظفين
والعمال الذين يشتغلون في منشأته ويوردها للمصلحة مباشرة . وبفرض أن كشف
المهايا بلغ ٧٥ ج وأن مجموع ضريبة كسب العمل المستحقة على الموظفين بلغت ١٥٠٠
فيجب عليه أن يدفع للموظفين ٧٣٥٠٠ ثم يحجز الباقي ليورده للمصلحة وعلى ذلك
تكون القيود هكذا :

٧٥	من / المهايا	إلى مذكورين
٧٣٥٠٠		» الصندوق
١٥٠٠		» مصلحة الضرائب
وعند قيام توريد المبلغ للمصلحة يجرى القيد الآتي :		
١٥٠٠	١٥٠٠	من مصلحة الضرائب إلى الصندوق

تم بحمد الله تعالى طبع هذا الكتاب في ٣ من
شعبان سنة ١٣٦٥ (الموافق ٢ من يولييه
سنة ١٩٤٦) .

مدير المطبعة
رستم الحلبي

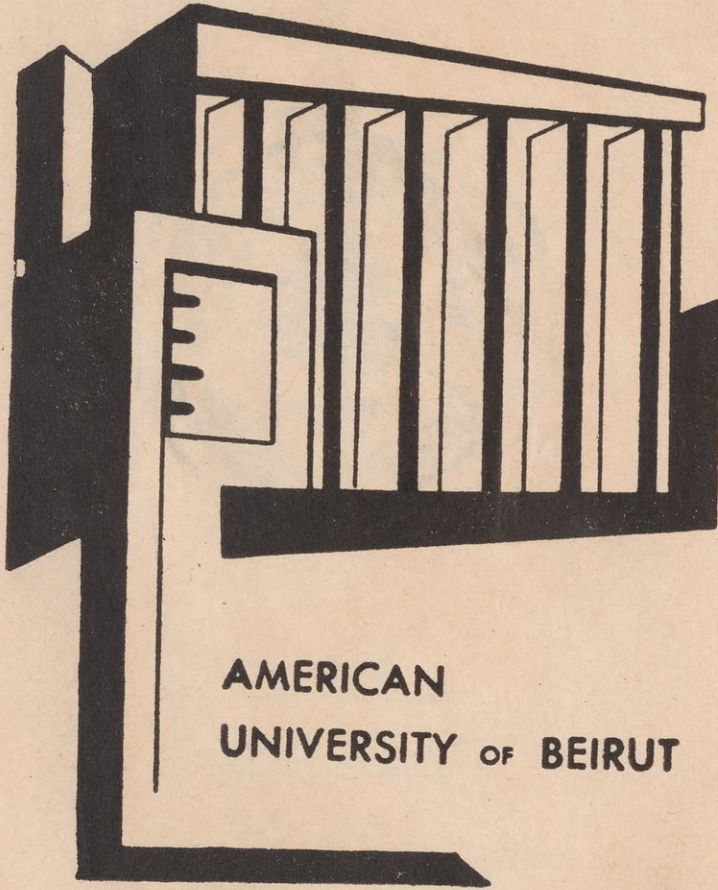


عبد السيد، يس
مسك الدفاتر وضريبة الارباح للمبتدئ

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01029152



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

